المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/٣/٦م الموافق ١٣ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ العدد ٢٧٦ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ارتفاع أسعار الوقود يفجر جدلاً حول الضرائب وغلاء المعيشة!

صفحـ(٤)ـة

أوراق هرتسليا

الجليل- أدوات وأولويات «التطوير الإقليمي»

صفحـ(٥)ـة

بيريس: يجب حل الموضوع النووي الإيراني بالعقوبات لا بالحرب!

تعليقات صحافية: خطاب أوباما في مؤتمر «إيباك» من شأنه أن يخفف من حدة الأجواء الحربية السائدة في إسرائيل

أعرب الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس عن تأييده موقف الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي يفضل حل الموضوع النووي الإيراني بواسطة العقوبات الاقتصادية لا بواسطة الحرب.

في الوقت نفسه حذر وزير الدفاع الأسبق وعضو الكنيست بنيامين بن إليعازر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من مغبة مهاجمة إيران من دون دعم أميركي.

وقال بيريس في تصريحات خاصة أدلى بها إلى إذاعة الجيش الإسرائيلي صباح أمس (الاثنين): «أنا وأوباما شريكان في الرأي بأن هناك احتمالا لأن تكون العقوبات على إيران ناجعة أكثر، إذ أن الجميع يفضل حل الموضوع الإيراني بالعقوبات وليس بالحرب».

وتطرق بيريس إلى خطاب أوباما الذي ألقاه أول من أمس الأحد أمام المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «إيباك» المؤلفة من المنظمات اليهودية الأميركية الداعمة لإسرائيل، فقال إن خطاب أوباما أعجبه كثيرا وإنه ذهب بعيدا من أجل إسرائيل، رغم أنه لم يذكر جدولا زمنيا أو تواريخ للعمل (عسكريا)، لكنه لم يتوقع ذلك منه.

وشدد بيريس على أنه لم يسمع في حياته خطابا لرئيس أميركي يعبر عن تأييده لإسرائيل مثل خطاب أوباما.

وتعهد أوباما أمام مؤتمر «إيباك» بعدم حصول إيران على سلاح نووي، وشدد على أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية ضد إيران في حال عدم نجاح العقوبات والطرق الدبلوماسية، وكرر عبارة أن «جميع الخيارات موضوعة على الطاولة» التي تشير إلى الخيار العسكري.

وقالت صحيفة «هآرتس» إن نتنياهو أدخل تعديلات على الخطاب الذي سيلقيه أمام «إيباك» وذلك في أعقاب خطاب أوباما. لكن التقديرات في إسرائيل تشير إلى أن نتنياهو سيحاول خلال لقائه مع أوباما الحصول على جدول زمني أميركي للعمل ضد إيران ووضع خطوط حمراء بشأن البرنامج النووي الإيراني ولن يتعهد بألا تهاجم إسرائيل إيران.

وحذر بن إليعازر رئيس الحكومة في مقابلة أجرتها معه صحيفة «معاريف» ونشرتها أمس (الاثنين)، وقال إنه «يحظر على نتنياهو وضع خطوط حمراء أمام أوباما أو مهاجمة إيران من دون دعم أميركي».

ووصف لقاء أوباما ونتنياهو في البيت الأبيض بأنه «أحد اللقاءات الأكثر أهمية» مشيرا إلى أن «الحديث يدور على لقاء بين شخصين في خضم سنة انتخابات لكل منهما، وهي السنة نفسها، وفقًا لما يعرفه كل من يفهم في الموضوع الإيراني، التي تبدأ فيها إيران بالتقدم بسرعة نحو القنبلة النووية على الرغم من العقوبات كلها الممارسة عليها».

غير أن الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) عاموس يادلين انتقد أمس الاثنين الرئيس الأميركي باراك أوباما، وقال إن خطابه أول من أمس عبر عن تخوفه من الخيار العسكري ضد إيران.

وقال يادلين، الذي يرأس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، لإذاعة الجيش الإسرائيلي، إنه «في نهاية المطاف ينبغي الخروج وتنفيذ العمل، ولا يمكن القول إن جميع الخيارات موضوعة على الطاولة (بما في ذلك الخيار العسكري) وفي الوقت نفسه بث رسائل متخوفة من هذا الخيار».

على صعيد آخر، أنشأت صحيفة «هآرتس» أمس الاثنين مقالاً افتتاحيًا دعت فيه الحكومة الإسرائيلية إلى أن تصغي إلى مقترحات أوباما في الشأن الإيراني.

ومما جاء فيه: لم ينتظر الرئيس أوباما لقاءه مع رئيس الحكومة نتنياهو كي يوضح موقفه من المسألة النووية الإيرانية. فقد دعا من على منصة المؤتمر السنوي لمنظمة إيباك، اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل، إلى التوقف عن دق طبول الحرب. وقال بعد أن جدد تعهده بضمان أمن إسرائيل وسلامتها، إن الولايات المتحدة ستدرس استخدام القوة العسكرية لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، وذلك بعد أن تقتنع بأن العقوبات والوسائل الدبلوماسية قد استُنفذت. كما تعهد أوباما بمواصلة الضغط على إيران وتعميق عزلتها. لقد وقف أوباما في المرمى الداخلي لنتنياهو، وانتقد، في ذروة عام انتخابي، المبالغة في الكلام على الحرب ضد إيران، غامزاً من قناة الطبقة السياسية في إسرائيل والمرشحين الجمهوريين للرئاسة المدافعين عن الحرب، فاعتبر أن هذا الكلام أدى إلى ارتفاع سعر النفط الذي يمول المشروع النووي الإيراني. ففي رأي الرئيس الأميركي، لا يلحق الاهتمام العلني والمبالغ فيه بالمسألة الإيرانية الضرر بأمن الولايات المتحدة والعالم فحسب، بل هو أيضاً مضر بالمصالح الأمنية الإسرائيلية. ويتعين على الحكومة الإسرائيلية الإصغاء إلى اقتراحات الرئيس أوباما وتبني نصيحة تيودور روزفلت الحكيمة والقائلة: «تحدث بلطف، واحمل عصا طويلة». وفي الواقع فإن الرئيس الأميركي أوباما يحمل أكبر عصا في العالم. كذلك ينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تنتبه جيداً إلى الجملة المهمة التي قالها أوباما وهي: «بصفتي رئيساً وقائداً أعلى، فأنا أفضل السلام على الحرب».

وأضافت «هآرتس»: ويمكن تطبيق وجهة النظر هذه على النزاع مع الفلسطينيين أيضاً، والذي أدى الموضوع الإيراني إلى تحويل الاهتمام عنه. ونأمل بأن يستغل أوباما لقاءه مع نتنياهو من أجل التشديد على الانعكاسات الكارثية لانهيار العملية السلمية وللمواجهات العنيفة في المناطق على المساعي الأميركية والدولية لوقف مشروع إيران النووي ولكبح الإرهاب الإيراني.

أوباما في خطابه أمام «إيباك».

وفي سياق متصل رأت سيما كدمون، المحللة السياسية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن أوباما لم يتزحزح قيد أنملة عن موقفه بشأن معارضة شن هجوم عسكري على إيران.

وكتبت تقول: تعهد الرئيس الأميركي، في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر السنوي لمنظمة إيباك، بمنع تحول إيران إلى دولة نووية، مؤكداً أن الخيار العسكري لكبح البرنامج النووي الإيراني ما زال مدرجاً في جدول أعماله. مع هذا لا بد من ملاحظة أن أوباما لم يتزحزح قيد أنملة عن موقفه الذي يؤكد أن الطريق الوحيدة لكبح هذا البرنامج في الوقت الحالي كامنة في إقناع إيران بأن تتخلى عنه بمبادرتها، وهذا يعني أن الولايات المتحدة لا تنوي شن هجوم عسكري عليها، على الأقل حتى تشرين الثاني المقبل، موعد انتخابات الرئاسة الأميركية. ولا شك في أن خطاب أوباما ينطوي على كل ما كانت إسرائيل راغبة في سماعه، كما أنه يثبت أن ثمة من يمكننا أن نعتمد عليه لمواجهة إيران. مع ذلك فإن هذا الخطاب يخدم أساساً مصالح الرئيس الأميركي، وخصوصاً على أعتاب انتخابات الرئاسة الأميركية التي يظل بحاجة فيها إلى تأييد الصوت اليهودي واللوبي المناصر لإسرائيل.

وأضافت: ثمة موضوع مهم آخر ينطوي عليه خطاب أوباما، وهو تأكيده أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعتقدان أن إيران لا تملك أسلحة نووية بعد، وهذا الأمر من شأنه أن يخفف من حدة الأجواء الحربية السائدة هنا والتي يؤججها كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك، وأن يعزز الانطباع بأنه ما زال هناك متسع من الوقت لكبح البرنامج النووي الإيراني من خلال العقوبات الاقتصادية والوسائل الدبلوماسية.

وختمت قائلة: تجدر الإشارة أيضاً إلى أن خطاب أوباما، وخلافاً للخطاب الذي ألقاه في الأمم المتحدة في أيار الفائت، لم يتطرق كثيراً إلى الموضوع الفلسطيني، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على نجاح رئيس الحكومة في أن يفرض الموضوع الإيراني على جدول أعمال الرئيس الأميركي وأن يسقط الموضوع الفلسطيني منه. ويبقى السؤال المطروح الآن هو: هل سيظل الموضوع الإيراني يحتل صدارة جدول أعمال الإدارة الأميركية بعد انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني المقبل أم لا؟

اليمين الإسرائيلي يتنفس الصعداء جراء انتهاء «عهد بينيش» في رئاسة المحكمة العليا!

تقارير إعلامية: تركيبة القضاة في ظل عهد الرئيس الجديد غرونيس ستكون ذات طابع يميني أو محافظ

أنهت رئيسة المحكمة العليا في إسرائيل، القاضية دوريت بينيش، ولايتها، يوم الثلاثاء الفائت، وبدأ خلفها القاضي آشير غرونيس، المعروف بميوله اليمينية، ولايته كرئيس للمحكمة، وذلك وسط ترحيب اليمين الإسرائيلي الذي وصف بينيش بأنها «يسارية متطرفة» وأنها كانت تدفع أجندتها السياسية من وراء كرسي القضاء. لكن تقارير إسرائيلية ذكرت أنه سيكون من الصعب الإشارة إلى التوجهات العامة للمحكمة وقراراتها في ظل تركيبتها الجديدة، بعد انتهاء عهد بينيش، التي كانت تعتبر في إسرائيل ليبرالية، وبعد خروج قضاة آخرين مثلها إلى التقاعد.

وقالت بينيش في مراسم إنهاء مهامها إنها التزمت طوال فترة عملها بما أملته عليها قناعاتها وضميرها. لكنها دعت إلى تصحيح الفجوات الاقتصادية الآخذة بالاتساع في إسرائيل، وحذرت من أن «الطبقة الوسطى التي تتحمل أعباء الدولة ينتابها شعور بالغبن، وهذه ظاهرة من شأنها أن تقوض هيكل المجتمع». واعتبرت أن المحكمة العليا «ممتازة ومهنية وليبرالية»، وامتدحت خلفها غرونيس قائلة إنه «قاض بكل جوارحه»، علما أنه معروف بميوله اليمينية والدينية القومية وتم تعيينه رئيسا للمحكمة بعدما سن الكنيست، المؤلف من أغلبية يمينية، قانونا خاصا يضمن تعيينه.

وكانت بينيش قد وجهت انتقادات ضد القوانين العنصرية المعادية للعرب، مثل «قانون النكبة»، و«قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل»، وضد القوانين المعادية للديمقراطية التي تستهدف تقييد نشاط المنظمات الحقوقية التي تعتبر يسارية. لكن بينيش أيدت قبل عدة شهور إسقاط التماس تم تقديمه للمحكمة العليا ضد «قانون المواطنة»، الذي يمنع لم شمل عائلات أحد الزوجين فيها من مواطني إسرائيل العرب والآخر من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ظل هيمنة اليمين الإسرائيلي على الدولة، وخصوصا في المجالين السياسي والإعلامي، فإن ثمة أهمية لتركيبة المحكمة العليا. فخلال عهد رئيسي المحكمة العليا السابقين، بينيش وأهارون باراك، تم وصف حراكها بـ «القضاء النشط»، وذلك على خلفية إصرارهما، وخاصة القاضي باراك، على التصدي لسن قوانين تتعارض مع قوانين أساس سنها الكنيست. ومنذ صعود حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية إلى الحكم، قبل ثلاث سنوات، تم سن قوانين وطرح مشاريع قوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية، يزيد عددها عن العشرين.

ورغم صعوبة استشراف أداء المحكمة العليا في عهد رئاسة غرونيس، إلا أن تقارير صحافية أشارت إلى أن تركيبة القضاة ستكون ذات طابع يميني، أو «محافظ» بحسب صحيفة «هآرتس». وتتألف المحكمة من ١٥ قاضيا، بينهم غرونيس، وسبعة قضاة منهم يعتبرون محافظين، وستة قضاة يعتبرون ليبراليين، وهناك قاضيان لم يتم تعريف ميولهما. إضافة إلى ذلك، هناك قاض مستوطن بين المحافظين. وهذا يعني، وفقا لأحد المحللين الإسرائيليين، أنه يجلس في المحكمة العليا الإسرائيلية قاض ينتهك القانون الدولي، الذي ينص على أن الاستيطان يتنافى مع القانون.

هجوم يميني

وفي ظل هيمنة اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل لم يتردد أعضاء كنيست في مهاجمة بينيش، بسبب قراراتها ومواقفها، التي تعتبر في إسرائيل ليبرالية.

ورحب نواب اليمين بانتهاء ولاية بينيش وخصوصا في أعقاب أحد قراراتها الأخيرة المتعلق بإلغاء «قانون طال»، الذي ينظم تجنيد الحريديم، أي اليهود المتزمتين دينيا، والمتدينين القوميين للجيش الإسرائيلي ويخفض عدد سنوات خدمتهم العسكرية.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن رئيس كتلة «البيت اليهودي» اليمينية المتطرفة، عضو الكنيست يعقوب كاتس، قوله «سلام للقاضية بينيش وإلى غير لقاء»، واصفا إياها بأنها «قاضية تثير جدلا حولها، وأيديولوجيتها اليسارية الراديكالية تشكل وجهتها، والقضاء كان مجرد أداة بالنسبة لها».

واعتبر عضو الكنيست العنصري ميخائيل بن أري، الذي يدعو إلى طرد الفلسطينيين من البلاد، أن بينيش كانت تميز ضد المستوطنين وأنها «انتهجت سياسة تمييزية وعنصرية ضد اليهود، وشرعنت بناء غير قانوني للعرب بينما انتهجت صفر تسامح تجاه المستوطنين».

وقال عضو الكنيست ياريف ليفين، من حزب الليكود الحاكم والضالع في طرح مشاريع قوانين تهدف إلى تقييد قوة المحكمة العليا، إن «المحكمة العليا تحت قيادة بينيش اتخذت توجها نشطا متطرفا وحولت نفسها إلى لاعب في الحلبة السياسية».

ووصف بينيش وقسما من قضاة المحكمة بأنهم «أقلية يسارية - راديكالية». وأردف أنه «يكفي أن نذكر قرار الحكم الذي سمح بخوض حزب التجمع الوطني الديمقراطي وعضو الكنيست (حنين) زعبي الانتخابات، وقرار الحكم الذي منح الديراني (الأسير اللبناني مصطفى الديراني) الحق بتقديم دعوى (على أثر تعرضه للتعذيب)، واستباحة السمعة الطيبة للضابط 'ر' (الذي أدين بقتل طفلة فلسطينية). وكل هذا إلى جانب وقوفها في رأي الأقلية (بين القضاة الذي طالبوا في السنوات الماضية) بإلغاء قانون المواطنة وفتح أبواب البلاد للهجرة العربية التي تعني القضاء على دولة إسرائيل كدولة يهودية».

كذلك فإن الأجواء السياسية المسيطرة على الحلبة السياسية في إسرائيل دفعت جوقة أعضاء كنيست من أحزاب اليمين إلى المطالبة بإقالة القاضي سليم جبران، وهو القاضي العربي الوحيد في المحكمة العليا الإسرائيلية، لأنه لم يشارك في إنشاد «هتيكفا»، أي النشيد الوطني الإسرائيلي، خلال مراسم تنصيب غرونيس رئيسا للمحكمة.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن رئيس لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست، عضو الكنيست اليميني المتطرف دافيد روتيم، من حزب «إسرائيل بيتنا»، والعضو في لجنة تعيين القضاة، قوله إنه سيطالب وزير العدل، يعقوب نئمان، بإقالة القاضي جبران من منصبه بسبب عدم مشاركته في إنشاد «هتيكفا». وادعى روتيم أن مطالبته بإقالة جبران تأتي على أثر قول «مقربين» من القاضي العربي إنه يعارض بشكل مبدئي إنشاده.

واعتبر عضو الكنيست بن أري أن القاضي جبران «حقّر النشيد الوطني وبصق في وجه الدولة وأثبت أنه ليس جديرا بتولي منصب قاض في المحكمة العليا». ويطرح بن أري على جدول أعمال الكنيست مشروع قانون يقضي بعدم تعيين قاض في المحكمة العليا في حال لم يخدم في الجيش الإسرائيلي.

من جانبه قال وزير الثقافة الإسرائيلي السابق وعضو الكنيست عن حزب العمل غالب مجادلة إن «روتيم وبن أري خرجا عن طورهما»، متسائلا «ما العلاقة بين قاض عربي وعبارة 'نفس يهودية تتوق'؟»، في إشارة إلى بيت في «هتيكفا» يتحدث عن توق اليهود للاستيطان في فلسطين. كذلك دافع عضو الكنيست دوف حنين من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة عن القاضي جبران وقال إنه «حتى عضو الكنيست روتيم يفترض أن يدرك أنه لا توجد للعرب نفس يهودية تتوق». وقال عضو الكنيست أحمد الطيبي إن «التهجم المهووس لهذين الفاشيين على القاضي جبران هو وسام شرف بالنسبة له».

وأشارت صحيفة «معاريف» إلى أنه نشأت خلافات حول ذلك بين قضاة المحكمة العليا، ونقلت عن أحدهم قوله إنه «ليس مناسبا أن يمتنع قاض في المحكمة العليا عن إنشاد النشيد الوطني في مراسم كهذه»، بينما رأى قاض آخر أنه «توجد هنا مشكلة حقيقية إذ لا يوجد منطق في مطالبة عربي بإنشاد 'نفس يهودية تتوق'».

وتطرق نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الشؤون الإستراتيجية، موشيه يعلون، إلى هذا السجال وقال إن الهجوم على القاضي جبران «مستغرب ولا حاجة له وتشتم منه رائحة كريهة لملاحقة شخص بسبب أصله». وأضاف أن «الإصرار على مطالبة مواطني الدولة غير اليهود بإنشاد كلمات النشيد الوطني هو بمثابة إثارة فتن وخصومات». وأشار يعلون، وهو رئيس سابق لهيئة أركان الجيش، إلى أن «الجيش لا يطالب الجنود غير اليهود بإنشاد هتيكفا».

مراقب الدولة: «أجواء حرب» كانت سائدة بين مكتبي باراك وأشكنازي!

قال رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، غابي أشكنازي، أمس الاثنين، إن «الأمر الأهم في نظري هو أن علينا استخلاص العبر من أجل ألا تسود في المستقبل علاقات كهذه بين مكتبي وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش».

وكان أشكنازي يعقب بذلك على مسودة تقرير أصدرها مراقب الدولة، ميخا ليندنشتراوس، أول من أمس الأحد، حول تحقيق أجراه في القضية التي أصبحت تعرف في إسرائيل باسم «قضية هارباز»، والتي عصفت بالقيادتين السياسية والعسكرية، في النصف الأول من العام الماضي، على خلفية تعيين رئيس لهيئة أركان الجيش خلفا لأشكنازي.

ووصف المراقب الأجواء التي كانت سائدة بين مكتبي أشكنازي ووزير الدفاع، إيهود باراك، بأنها «أجواء حرب تلحق ضررا بدولة إسرائيل».

وأرسل المراقب نسخا من المسودة الأولية من التقرير إلى كل من باراك وأشكنازي، الأمر الذي أعاد «أجواء الحرب» بين الاثنين.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مسودة التقرير أن مكتب أشكنازي، وخصوصا مساعده العميد إيرز فينر، عمل سوية مع العقيد في الاحتياط بوعاز هارباز، على جمع معلومات بهدف الإساءة لباراك ومدير مكتبه، يوني كورين، والمرشح لتولي رئاسة الأركان في حينه، اللواء يوءاف غالانت. وقالت تقارير صحافية إن أشكنازي كان، على ما يبدو، على علم بما يفعله فينر وهارباز، وأنه في مرحلة ما أوقف علاقته مع الأخير.

وتفجرت «قضية هارباز» في أعقاب كشف القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، في بداية العام الماضي، عن وثيقة، اعترف هارباز بتزويرها، وتضمنت معلومات تهدف إلى تشويه سمعة باراك وغالانت ومنع تولي الأخير رئاسة أركان الجيش. ويذكر أن باراك ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أعلنا قبيل انتهاء ولاية أشكنازي في نيسان الماضي، عن قرارهما تعيين غالانت رئيسا لأركان الجيش. لكن في موازاة ذلك تم تسريب «وثيقة هارباز» وتراجع باراك ونتنياهو عن التعيين وقررا تعيين اللواء بيني غانتس رئيسا للأركان.

وأصدر باراك بيانا، في أعقاب مسودة تقرير المراقب، قال فيه إن «الأحداث الخطيرة تؤسفني، لكني راض جدا مما كُتب في مسودة التقرير»، وأن التقرير «يحتم إجراء تدقيق جذري» وأن «الجيش صلب ويتلقى الأوامر من الحكومة بشكل كامل». وأضاف أنه «يظهر من الصورة، المعروفة للجمهور منذ فترة، وجود ثقافة دونية تنظيمية خطيرة عملت من خلالها زمرة قليلة جدا في قيادة الجيش الإسرائيلي، بمساعدة مدنيين، ضد القيادة السياسية المسؤولة عنها. ومن الجائز أن هذا طرف خيط وحسب».

من جانبه قال أشكنازي في بيان أصدره بعد نشر مسودة تقرير المراقب أيضا، إنه «يبدو أن باراك ومدير مكتبه والمتحدثين باسمه لم يتمكنوا بعد من قراءة ما جاء في التقرير حول باراك ومكتبه. ولذلك فإن سعادتهم الظاهرة ما زالت مسبقة ومبالغا فيها وليست لائقة أبدا على ضوء الحدث كله والتقرير المتعلق بكل جانب». وكان يشير أشكنازي بذلك إلى ما جاء في تقرير المراقب بأنه، خلافا لأشكنازي، فإن باراك لم يزود المراقب بوثائق وأشرطة تسجيل في إطار التحقيق في القضية.

وأعرب مقربون من أشكنازي عن رضاهم من نفي تقرير المراقب اتهامات سابقة ضد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، وبينها طلبه بتمديد ولايته لسنة خامسة، وأن هذا سبب الخلاف بينه وبين باراك، ووجود علاقات تجارية بين أشكنازي وهارباز. كذلك أكد المراقب أن أشكنازي نفسه لم يكن ضالعا في تزوير «وثيقة هارباز» أو في توزيعها على وسائل الإعلام.

لكن المراقب انتقد أشكنازي لأنه احتفظ بنسخة من الوثيقة حتى بعد تفجر القضية ولم يحول الموضوع إلى الشرطة. كذلك انتقد المراقب العلاقات بين أشكنازي وهارباز، وهو تاجر أسلحة، لكنه أكد على عدم وجود علاقات تجارية بينهما. وانتقد المراقب أيضا التعامل الإشكالي من جانب باراك تجاه أشكنازي، وخاصة ما يتعلق بتعيينات عسكرية من دون أخذ رأي هذا الأخير، كرئيس لأركان الجيش، ولأن باراك لم يعمل على تهدئة الخواطر.

انفجار أزمة عدم تجند المتدينين في صفوف الجيش يطرح سيناريو سقوط الحكومة!

* المحكمة العليا تقرر وقف العمل بقانون مؤقت لتنظيم إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية *

* في حال سقوط حكومة نتنياهو ستنتقل الأزمة إلى الحكومة المقبلة *

الجنود المتديّنون: أسئلة متزايدة حول «هوية» الجيش.

أدى قرار المحكمة الإسرائيلية العليا القاضي بوقف العمل بـ «قانون طال» المؤقت لتنظيم مسألة إعفاء الشبان اليهود الأصوليين (الحريديم) من الخدمة العسكرية، إلى ارتفاع لهيب واحد من أكثر الملفات سخونة بين جمهوري العلمانيين والمتدينين الأصوليين في إسرائيل، إلا أن هذا اللهيب ارتفع في داخل الائتلاف الحكومي، بين كتلتين علمانية وأصولية، تهدّد كل منهما بنسف الائتلاف في حال الانصياع أو عدم الانصياع لقرار المحكمة، ما دفع بعض وسائل الإعلام إلى توقع سقوط حكومة بنيامين نتنياهو في شهر آب المقبل، إلا أن سقوط الحكومة لن يحل هذه القضية، التي تبدو حاليا «معضلة»، بل ستنتقل الأزمة إلى أي حكومة قادمة في حال تحقق التوقعات.

وكانت المحكمة العليا قد قبلت التماس جهات علمانية لوقف العمل بـ «قانون طال»، نسبة لاسم واضعه قبل عدة سنوات، والذي يقضي بتنظيم إعفاء الشبان الحريديم من الخدمة الإلزامية في جيش الاحتلال، لأسباب دينية محضة، رغم تغلغل الأفكار اليمينية المتشددة بينهم، ومن بين هذه الأسباب مسألة الاختلاط بالمجتمع العلماني المفتوح، ولكن في خلف هذا رفض الحريديم أصلا فكرة الكيان الإسرائيلي كفكرة صهيونية، رغم التعاطي مع هذا الكيان الذي يعتبره الحريديم مؤقتا، وهم يؤمنون بإقامة «مملكة إسرائيل» حينما يأتي المسيح لأول مرة إلى العالم.

ومع تقدم السنين تتفاعل هذه القضية، وتصبح أكثر سخونة، وهذا على ضوء المعطيات التي تقلق المؤسسة الإسرائيلية بشقيها السياسي والعسكري، إذ تقول المعطيات إنه حينما بدأ الإعفاء بعد العام ١٩٤٨، لم تكن نسبة الحريديم تصل إلى ١٪ من نسبة الذين يسري عليهم قانون التجنيد الإلزامي، ولكن في فوج التجنيد الأخير الذي كان في خريف العام الماضي ٢٠١١، بلغت نسبتهم ١٣٪، مع مؤشرات واضحة إلى ارتفاع هذه النسبة تدريجيا إلى نحو ٣٠٪ في السنوات الـ ١٨ المقبلة، استنادا إلى نسبة الولادات في مجتمع الحريديم المنغلق على نفسه، بينما نسبة الحريديم من مجمل المُطالبين بالخدمة الإلزامية كانت في العام ١٩٩٢ حوالي ٩ر٤٪.

وقد ساهم ارتفاع نسبة الحريديم بمرور السنين في تقليص نسبة الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية. وقالت معطيات نهاية العام الماضي، ٢٠١١، إن نسبة الذي تجاوبوا مع الخدمة كانت ٦٧٪، مقابل نسبة ٧٥٪ في العام ١٩٩٠، ويتوقع الجيش أن تهبط هذه النسبة في العام ٢٠١٤ إلى ٦٤٪.

وأيضا حسب المعطيات الرسمية لفوج التجنيد في الخريف الماضي، فإن ١ر٢٥٪ من الشبان اليهود حصلوا على إعفاء، أو تهربوا من الجيش، بينما ارتفعت هذه النسبة لدى الشابات إلى أكثر من ٤١٪، ومن أكثر الأسباب التي تطرحها الشابات هو التدين، ويقول الجيش الإسرائيلي إنه حسب التقديرات فإن ٧٪ من اللاتي يدعين التدين كاذبات.

وهذه النسب لا تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التسرب لاحقا من صفوف الجيش، قبل إكمال فترة الخدمة الإلزامية، وهي حوالي ثلاثة أعوام للشبان، وحوالي عامين للشابات، وأكبر نسبة تسرب نجدها بين الشابات تحت ذرائع مختلفة، ولكن أكثر إما الزواج، أو الأمراض النفسية وعدم التحمل، وفي المجمل فإن من ينهون فترة الخدمة الإلزامية كليا من بين من يسري عليهم قانون التجنيد الإلزامي ككل، أدنى من نسبة ٦٠٪، وهناك من يتحدث عن ٥٧٪.

وبطبيعة الحال، فإن قرار المحكمة العليا لم يكن من دون ردود فعل صارخة، فقد جعل القرار كبار حاخامي الأصوليين الغربيين (الإشكناز) والشرقيين (السفارديم) يلتقون لتنسيق المواقف، وهو من اللقاءات النادرة، نظرا للخلافات بين المجموعتين، واتفق الجانبان على خوض معركة في الحكومة الإسرائيلية من أجل منع تجنيد الشبان الحريديم، الذين يفضلون البقاء في المعاهد الدينية، ويعتاشون على مخصصات اجتماعية وتبرعات من جهات داخلية وخارجية.

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مصادر في أحزاب الأصوليين اليهود قولها إن اللقاء والتنسيق بين الإشكناز والسفارديم، الذين تشارك أحزابهم في الائتلاف الحكومي ولها مجتمعة ١٥ مقعدا، سيؤدي إلى حالة صدام مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وعلى خلفية هذا الصدام قد تسقط الحكومة ويتم تقديم موعد الانتخابات.

في موازاة ذلك، أعلن زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، بأنه لن يقبل بتمديد القانون المؤقت ولو ليوم واحد بعد شهر آب المقبل، ولليبرمان ١٥ مقعدا في الحكومة الائتلافية، مثل عدد مقاعد الأصوليين.

وأمام مشهد شد الحبل، الذي تغذيه قيادات في حزب «كاديما» المعارض، يحافظ رئيس الحكومة نتنياهو على الصمت، وهذا له تفسير في عدة نواح، فإما أنه يعد مخرجا هادئا من الأزمة ليحافظ على ائتلافه من السقوط، أو أنه بالفعل لا يملك الجواب، ويتخوف من الإعراب عن موقف يخدم جهة واحدة من الجهتين.

وهذه أزمة لم تكن في الحسبان، وقد يكون القرار الحاسم قد فاجأ سياسيين في إسرائيل، إذ أن المحكمة تماطل في إصدار القرار منذ سنوات، وجاء صدور القرار في الأيام الأخيرة لرئيسة المحكمة العليا دوريت بينيش، قبل أن تنتقل رئاسة المحكمة إلى القاضي آشير غرونيس، المحسوب على اليمين الإسرائيلي.

ويتبين من قرار هيئة القضاة التي ضمت ٩ قضاة من المحكمة العليا أن رئيسة المحكمة بينيش أيدت وقف العمل بـ «قانون طال»، بينما رفض القرار القاضي غرونيس، ولهذا يراهن سياسيون على طلب إعادة النظر في قرار المحكمة، خاصة بعد تغيير تركيبة القضاة في مطلع شهر آذار الحالي، ولكن تغيير القرار يبقى سيناريو ضعيفا.

لكن في المقابل فإن سقوط الحكومة لن يحل الأزمة، لأنه حسب استطلاعات الرأي العام التي تصدر تباعا في الأشهر الأخيرة، فإن أي انتخابات برلمانية تجري في هذه المرحلة ستثبّت الوضع القائم حاليا من حيث توزيعة المقاعد البرلمانية، بين الكتل المختلفة، يمين ووسط ويسار، ومتدينين وأصوليين وعلمانيين، وكما يبدو من الوضع الناشئ فإنه لن يكون بوسع أي ائتلاف حكومي سيتم تشكيله بعد الانتخابات تحييد كتل الأصوليين، كما لن يكون بالإمكان تحييد كل الكتل العلمانية، ولذا فإن اللقاء والصدام مجددا في حكومة مقبلة سيكون أمرا حتميا، وفق الظروف الراهنة.

أضف إلى هذا، أن الأمر لن يبقى محصورا في الحلبة السياسية، بل إن الحريديم سينزلون إلى الشوارع، كما فعلوا ذلك قبل سنوات، في قضايا تتعلق بقوانين الإكراه الديني، أو في أمور تتعلق بمجتمعاتهم، ولذا فإن الأشهر الخمسة أو الستة المتبقية لسريان مفعول «قانون طال»، الذي يجري تمديده مرة كل عامين، ستخصص للبحث عن مخرج يُنزل الجميع عن الشجرة، لكن الأمر المؤكد منذ الآن أننا لن نرى تدفق عشرات آلاف الشبان اليهود الحريديم من الآن فصاعدا على معسكرات الجيش لتأدية الخدمة الإلزامية.

وأحد الحلول التي كثر الحديث عنها في الأيام الأخيرة، لإسكات هذا الجدل، هو فرض ما يسمى بـ «الخدمة المدنية»، على كل من لا يخدم في الجيش، أو كل من لا يسري عليه قانون التجنيد الإلزامي، وهذا يعني أساسا جمهور الحريديم، والمواطنين العرب في إسرائيل، وكلا الجمهورين يرفضان لأسباب مختلفة هذه الخدمة.

وبالنسبة للحريديم يعتبر هذا الفرض إبعادا قسريا عن المعاهد الدينية والتعلم فيها، والاندماج في مجتمع علماني مفتوح، من دون رقابة وقيود، وغير ذلك من الأسباب.

أما بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، فإن رفضهم نابع من أن هذه «الخدمة» تحل محل الخدمة العسكرية، التي يرفضونها، خاصة وأن الخدمة المدنية ستكون تحت إشراف وزارة الدفاع، كذلك فإن المؤسسة الحاكمة تتحدث عنها كشرط للمساواة في الحقوق، رغم أن هذه المساواة يجب ألا تكون مشروطة، وهناك الكثير من الأسباب التي تجعل الفلسطينيين يصرون على رفض هذه الخدمة، ولكن هذه تحتاج إلى معالجة أخرى.

بلدية تل أبيب تطلب تشغيل مواصلات عامة أيام السبت وتفتح ملفا قديما- جديدا

قرر المجلس البلدي لمدينة تل أبيب إثارة واحدة من أكثر القضايا الحساسة بين جمهوري العلمانيين والأصوليين اليهود، «الحريديم»، وهي مسألة المواصلات العامة في أيام السبت، التي تكون شبه محظورة في إسرائيل، بفعل ما يسمى «قدسية السبت»، وهناك استثناءات قليلة جدا ومحدودة، إذ تُشل حركة المواصلات العامة في جميع أرجاء البلاد، في الوقت الذي لا تتوقف فيه حركة السير الخاصة، ولكن هذه تبقى محصورة في من لديه سيارة.

وقد قرر المجلس البلدي لمدينة تل أبيب، كبرى المدن الإسرائيلية، في الأيام الأخيرة، توجيه طلب إلى وزارة المواصلات لتشغيل مواصلات عامة في داخل المدينة في أيام السبت، ويظهر من سلسلة التقارير التي نشرت غداة القرار في بلدية تل أبيب أنه لا يوجد قانون رسمي يحظر المواصلات العامة أيام السبت، لكن يوجد اتفاق غير مكتوب بين الحكومة والتيارات الدينية المتشددة، ومنها الأصولية، منذ العام ١٩٤٨، بعدم تسيير المواصلات العامة.

وهناك سلسلة من القوانين الإسرائيلية التي تستند إلى «الشرائع اليهودية»، مثل قوانين الحلال والحرام في كل ما يتعلق بالأغذية والطعام، وتشغيل حوانيت بيعها والمطاعم وأكشاك الطعام وغيرها. وفي بعض الأحياء والمدن هناك حظر كلي لفتح حوانيت لا تلتزم بأوامر الحلال، وحيث يُسمح بفتح حوانيت ومطاعم كهذه فإن المحال تكون قد قررت الاستغناء عن جمهور المتدينين أو المحافظين.

كذلك هناك أيضا قوانين الزواج، إذ يحظر القانون الإسرائيلي إبرام عقود زواج مدنية خارج المؤسسات الدينية، اليهودية وغيرها (إسلامية ومسيحية)، ولكن القانون يعترف بعقود زواج مدنية أبرمت في الخارج.

أما بالنسبة للمواصلات العامة، وكما ذكر هنا، فإن حظرها أيام السبت قائم بموجب أنظمة أقرتها الشركات الحكومية التي تشغل الحافلات والقطارات والطائرات، منذ ٦٤ عاما، ولا يوجد قانون عيني يحظر كليا تشغيلها، ولكن حظرها يُعتبر اتفاقا غير مكتوب بين الحكومة والتيارات الدينية، كذلك فإن هذا الحظر يستند إلى قانون منع العمل أيام السبت، وهو يسري على اليهود في إسرائيل، مع استثناءات محدودة.

وأمام هذا الحظر، تنتعش مواصلات «السوق السوداء»، إن صح التعبير، إذ أن هناك سيارات تاكسي بين المدن تعمل كخطوط أيام السبت، ولكن أجرتها تكون مضاعفة، وفي أماكن معينة تصل الكلفة إلى ثلاثة أضعاف سعرها في اليوم العادي.

كما أن الشوارع والطرقات مفتوحة بشكل عام في جميع المدن والبلدات اليهودية، باستثناء شوارع قليلة جدا في المدن الكبرى، إما أنها تمر في حي كله من الأصوليين، أو يقع فيه الكنيس الأكبر في تلك البلدة، ويمكن مشاهدة حظر كلي للمواصلات، حتى الخاصة، في مستوطنات يسكنها الأصوليون فقط، مثل موديعين عيليت وبيتار عيليت وإلعاد، وبعض أحياء القدس الغربية، ومدينة بني براك.

وهذا من المواضيع الساخنة الدائمة بين العلمانيين والمتدينين، ولهيب هذه القضية يعلو وينخفض بحسب الأجواء، فقبل ثمانية أشهر جرت محاولة في الكنيست من كتلة ميرتس العلمانية لسن قانون يلزم شركات المواصلات العامة بتشغيل هذه المواصلات أيام السبت، إلا أن القانون سقط بمعارضة نواب من الائتلاف والمعارضة على حد سواء.

ولأن بلدية تل أبيب تعرف مسبقا أن وزارة المواصلات، خاصة في ظل حكومة يمينية متشددة تستند إلى المتدينين والأصوليين، سترفض هذا الطلب، فإنها قررت أنه في حال رفض الوزارة الطلب، فإن البلدية ستشجع على إقامة شركة خاصة تابعة للبلدية لتشغيل حافلات أيام السبت، وحسب الديانة اليهودية فإن يوم السبت يبدأ من مغيب شمس يوم الجمعة إلى مغيب شمس يوم السبت.

وقال رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي: «ماذا يفعل من ليس لديه القدرة على شراء سيارة خاصة، ويريد زيارة أقاربه وأصدقائه أو أن يخرج إلى نزهة في أيام السبت؟. إن غياب شبكة مواصلات منتظمة في أيام السبت تضر بعملية تطور الدولة بشكل سليم»

ويدافع العلمانيون عن موقفهم في مسألة المواصلات العامة، بقولهم إنه لا توجد دولة في العالم لا تسير فيها مواصلات عامة في نحو ٢٥٪ من أيام السنة، أي في أيام السبت والأعياد، وأن هذه الأنظمة هي ضربة موجهة للشرائح الفقيرة، إذ حسب معطيات بحثية يظهر أن ٩٠٪ من عائلات الشرائح الميسورة والوسطى لديها سيارة عائلية واحدة على الأقل، بينما هذه النسبة تهبط إلى ٢٠٪ لدى الشرائح الفقيرة، بمعنى أن الشرائح الفقيرة هي المحرومة أساسا من حق التنقل والحركة أيام السبت.

ويقول مسؤول في «حركة إسرائيل حرّة»، التي تخوض حملة من أجل تشغيل حركة مواصلات عامة أيام السبت: «على السياسيين أن يعلموا أننا لا نستطيع التوقف عن حراكنا، إلا بعد أن نرى حركة الحافلات تنتظم في الشوارع».

وفي الحال، أعلن رئيس لجنة الشؤون المالية في الكنيست، الأصولي المتشدد موشيه غفني، أنه لن يسمح بتمرير هذا الطلب، واعتبره خرقا للوضع القائم بين «الدولة والمتدينين»، وحسب القانون فإن طلبا كهذا يجب أن يحصل على مصادقة اللجنة التي يرأسها.

وكما يبدو فإن الأصوليين لا يشعرون بأي قلق من هذه القضية، لأن وزير المواصلات يسرائيل كاتس أعلن مع بدء توليه منصبه قبل نحو ثلاثة أعوام أنه سيعترض على أي مبادرة لتشغيل مواصلات عامة في أيام السبت.

ومن المتوقع أن تؤدي الشرارة التي أطلقتها مجددا بلدية تل أبيب إلى تحرّك الشارع من جديد، وبشكل خاص في تل أبيب والمدن المتشابكة بها، فهذه المنطقة تعتبر معقل العلمانيين في إسرائيل. وكان بحث أكاديمي صدر عن جامعة حيفا قبل نحو عام حذر من ازدياد لجوء الجمهور العلماني، خاصة الشبابي المتحرر كليا من القيود الدينية، إلى مدينة تل أبيب ومنطقتها، لتتحول لاحقا إلى «دولة تل أبيب» العلمانية، حسب تعبير البحث، تاركًا بقية المناطق لجمهور الأصوليين والمتدينين. كما حذر البحث ذاته من أن يصل جمهور العلمانيين بعد سنوات ليست كثيرة إلى استنتاج بعدم تحمل استمرار العيش في دولة تحكمها القوانين الدينية، ومن تل أبيب ستكون الطريق قصيرة نحو الهجرة إلى الخارج.

وهذه ليست المعركة الوحيدة، ففي الشهرين الأخيرين ظهرت معركتان أخريان بين جمهوري العلمانيين والمتدينين: الأولى تتعلق بفرض فصل في حافلات المواصلات العامة بين مقاعد الرجال والنساء، في الحافلات التي تسير في أحياء أو مستوطنات وبلدات فيها أغلبية متدينة، والمعركة الثانية حول مظاهر إقصاء النساء عن حيّز الحياة العامة في أحياء المتدينين، وأيضا في داخل جيش الاحتلال، من خلال فتاوى دينية يهودية متزمتة.

وكل هذه المعارك، التي ازدادت وتيرتها في الأشهر الأخيرة، تبدد أوهام إسرائيليين بأن المعركة على الإكراه الديني قد تلاشت واختفت، بل من المفترض أن تتصاعد بوتيرة أعلى مستقبلا، خاصة في ضوء استنتاجات البحث الجامعي السابق ذكره بأنه حتى العام ٢٠٣٠ سيشكل المتدينون والأصوليون اليهود ٥١٪ من نسبة السكان في إسرائيل، أي أكثر من ٦٦٪ من نسبة السكان اليهود.

من نشاطات «مركز مدار»

الوفد الصيني في «مدار».

وفد صيني يطلع على إنجازات «مركز مدار»

رام الله - قام وفد صيني يمثل قطاعات مختلفة بزيارة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، يوم الثلاثاء الفائت (٢٠١٢/٢/٢٨)، ورافقه خلالها سفير فلسطين في جمهورية الصين الشعبية السيد أحمد رمضان.

وجاءت هذه الزيارة في نطاق جولة قام بها الوفد مؤخرا للأراضي الفلسطينية بهدف استطلاع فرص وإمكانيات الاستثمار والتعاون المشترك بين جمهورية الصين وبين منظمات ومؤسسات المجتمع المحلي في فلسطين.

واستمع الوفد الصيني خلال زيارته لمقر «مدار» إلى شرح وتعريف بالمركز وأهدافه نشاطاته وإنجازاته المختلفة في مجال عمله، قدمته د. هنيدة غانم، المديرة العامة للمركز.

وقد أبدى أعضاء الوفد، الذي ضم رجال أعمال وإعلاميين وأكاديميين، إعجابهم برسالة المركز وما حققه من إنجازات خلال مسيرته.

ندوة مفتوحة حول «مفهوم الخطر الديمغرافي في الخطاب الإسرائيلي»

رام الله- نظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار في مقره في رام الله، يوم الأحد (٢٠١٢/٢/٢٦)، ندوة مفتوحة تحت عنوان «مفهوم الخطر الديمغرافي في الخطاب الإسرائيلي» تحدث فيها الباحثان إمطانس شحادة وسليم سلامة، وحضرها جمع من المهتمين والمتابعين للشأن الإسرائيلي.

وقد افتتحت الندوة بكلمة مقتضبة للدكتورة هنيدة غانم، المديرة العامة لمركز «مدار»، رحبت فيها بالحضور وقدمت المتحدثين الرئيسيين في الندوة التي تولت إدارتها.

وركزت غانم في تقديمها على أهمية تفكيك مصطلح الخطر الديمغرافي، مشيرة إلى توسيع ومط مفهوم هذا الخطر في خطاب العديد من الباحثين في الأكاديميا الإسرائيلية ليشمل بالإضافة إلى العرب اليهود الحريديم واعتبارهم تهديدا على طابع الدولة العلماني الصهيوني، مضيفة أنه في حالات أخرى يتم أيضا التطرق إلى الشرقيين بوصفهم شكلا من أشكال الخطر وإن لم يتم إظهاره مباشرة كخطر ديمغرافي بل كخطر ثقافي على «الثقافة الغربية « للدولة، وهو ما يعني عمليا أن «الفئة الصالحة للمواطنة» أو بلغة أخرى الفئة البيضاء والتي لا تشكل خطرا هي فئة المجموعة «الإشكنازية الصهيونية العلمانية».

وفي مداخلته المستهلة للندوة تحدث الباحث سليم سلامة عن تاريخ مصطلح «الخطر الديمغرافي» في الفكر والممارسة الصهيونية، مشيرا إلى أن «الخوف الإسرائيلي الراهن من الخطر الديمغرافي يتكئ على فرضية مؤداها أن السيرورات الديمغرافية التي ظهرت في السنوات الأخيرة ستتواصل على نفس النسق في السنوات القادمة»، وأن «الزمن يعمل في غير صالح إسرائيل» على هذا الصعيد.

وتابع موضحا أن مصطلح «الخطر الديمغرافي» أو «القنبلة الديمغرافية» يستخدم إسرائيليا لتوصيف حالة من التكاثر أو النمو الطبيعي الكبير بين مجموعة إثنية واحدة (والمقصود هنا العرب في إسرائيل) مقارنة بالمجموعات السكانية الأخرى- ذات معدلات التكاثر غير المرتفعة- والتي تنظر إلى هذه الحالة باعتبارها خطرا يهدد الميزان الديمغرافي القائم.

وأضاف أن موضوع «الخطر الديمغرافي» كان دائما ركنا مؤسسا في الفكر الصهيوني، وهو ما تجلى منذ البدء في طروحات وشعارات صهيونية عديدة مثل شعار «أرض أكثر وعرب أقل». وأوضح أن أسس هذه السياسة العنصرية وضعت منذ ما قبل ١٠٠ عام في جوهر وصميم تكوين وفكر الحركة الصهيونية، واقتبس في هذا السياق عن خبير الديمغرافيا الصهيوني الأبرز، أرنون سوفير، قوله إن «المسألة الديمغرافية تشغل الحركة الصهيونية منذ انطلاقتها الأولى، ورافقتها طوال السنوات، منذ قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم».

وبيّن كيف أن مقولة «الخطر الديمغرافي» باتت تشكل مركبا مركزيا في أية مفاوضات حول ترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل.

بعد ذلك تحدث الباحث إمطانس شحادة حول معنى الخطر الديمغرافي من خلال قراءته لدراسة الباحثين والخبيرين الإسرائيليين أرنون سوفير ويفغينيا بيستروف، التي صدرت بترجمة عربية عن مركز «مدار» ضمن سلسلة «أوراق إسرائيلية» تحت عنوان «إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠-٢٠٣٠: في الطريق نحو دولة دينية!».

وأستعرض شحادة في البداية منطلقات هذه الدراسة، التي تخوض في تحليل المخاطر التي من المتوقع أن تواجهها إسرائيل في غضون الأعوام العشرين المقبلة، تحت وطأة تحولات ديمغرافية تحدث فيها ومن حولها، وتعتبر من وجهة نظر المؤلفين «تحولات سلبية» لا تصب في مصلحة إسرائيل على المدى البعيد، وبالتالي «هناك خطر على استمرارية المشروع الصهيوني بصيغته القائمة، أو وفقا للرؤيا التقليدية الأساس للمشروع الصهيوني بمجمله»، ومن ضمن ذلك أن تفقد الفئة العلمانية سيطرتها وتفوقها وقيادتها لهذا المشروع.

وأضاف أن أهمية الدراسة تكمن في الاستنتاجات السياسية وفي المخططات التي يتم صياغتها ووضعها من قبل الحكومات والمؤسسات الإسرائيلية الرسمية من أجل التحكم بوجهات «النمو السكاني» للفئات التي تعرف بأنها خطر ديمغرافي، مشيرا بشكل خاص إلى العلاقة بين السياسات وبين الأبحاث التي تروج للخطر العربي الديمغرافي بوصفه خطرا يتهدد الطابع الإثني- قومي للدولة اليهودية، وبين السياسات التي تستهدف التعامل مع الخطر الحريدي بوصفه خطرا يهدد الطابع العلماني للصهيونية من جهة أخرى، ناهيك بالطبع عن ضرورة التعامل مع خطر مستجد آخر هو «العمال الأجانب» في الدولة التي تسعى إلى تثبيت مشروعها الصهيوني.

بالتزامن مع كشف النقاب عن إجراء تحقيق مع نتنياهو بشبهات فساد

رئيس «مجلس الأمن القومي» السابق يتهم ديوان رئيس الحكومة بانتهاج «ثقافة الكذب والخداع»!

ليفني: ثقافة الكذب والخداع في ديوان نتنياهو يجب أن تؤرق جميع مواطني إسرائيل تعليقات صحافية: هل نتنياهو هو الشخص المناسب الذي بإمكان الإسرائيليين أن يودعوا بين يديه عملية اتخاذ القرار بشأن إيران؟*

أعلن رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، النائب شاؤول موفاز، أنه يعتزم عقد جلسة خاصة لهذه اللجنة البرلمانية للبحث في الاتهامات الخطيرة التي وجهها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، عوزي أراد، إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وأشار إلى أنه سيدعو الأخير للمشاركة في الجلسة للرد على الاتهامات، فور عودته من زيارته الحالية إلى الولايات المتحدة.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الاثنين، عن موفاز قوله: «إنني أعتزم عقد اجتماع للجنة الخارجية والأمن ودعوة عوزي أراد ورئيس الحكومة من أجل البحث في الموضوع». وأضاف أنه إذا كانت اتهامات أراد لنتنياهو صحيحة فإننا «إزاء قضية خطيرة جدا. وعلى ما يبدو توجد شبهات خطيرة بأن ديوان رئيس الحكومة يشوش بشكل مكشوف ومتعمد عمل مجلس الأمن القومي من خلال عدم تطبيق نص القانون وبشكل فظ. وهذا الأمر لا يجوز المرور عليه مرور الكرام. وإذا كان ما تم نشره صحيحا، فإن هذا يشكل خطرا على الأمن القومي الإسرائيلي».

في هذه الأثناء، يخضع نتنياهو ومستشارون له لتحقيق يجريه مراقب الدولة الإسرائيلية، القاضي ميخا ليندنشتراوس، ويتعلق بتسريبات بشأن قضايا أمنية من ديوان رئيس الحكومة لوسائل إعلام، اتهم أراد بتسريبها وتم دفعه إلى الاستقالة. لكن أراد قال في مقابلة أجراها معه الصحافيان ناحوم برنياع وشمعون شيفر، وهما أكبر محللين سياسيين في «يديعوت أحرونوت»، ونشرتها الصحيفة يوم الجمعة الماضي، إن «نتنياهو مقتنع بأن المراقب يخطط للقضاء عليه سياسيا، ولذلك فإن روح (أي تعليمات) القائد هي أنه مسموح الكذب» في التحقيقات، وأن «كل من يتعاون مع التحقيقات يتم اعتباره بمثابة حصان طروادة».

وقال أراد إن ديوان نتنياهو مليء بالمؤامرات، وإن أحد أسباب الخلافات داخله هو صراع القوى بين المستشارين، مثل المستشار العسكري، اللواء يوحنان لوكير، الذي حاول التأثير على نتنياهو في عدة قضايا أمنية وإستراتيجية، وإن هذه المنافسة تخالف قانون مجلس الأمن القومي.

وأضاف أن نتنياهو أعطى تعهدات تناقض هذا القانون، بينما قال مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي إن هذه التناقضات نابعة بشكل خاص من تعيين إيهود باراك وزيرا للدفاع، بالإضافة إلى تعيين إسحق مولخو، محامي نتنياهو الشخصي، مبعوثا له للمفاوضات مع الفلسطينيين، وبعد ذلك تحول إلى مبعوث خاص لمهمات أخرى أيضا.

وتابع أراد أن نتنياهو سعى إلى إقصائه عن مهامه واتهامه بتسريب معلومات من مداولات واجتماعات سرية لوسائل إعلام، وبينها تسريب معلومة حول تعهد أميركي بتزويد إسرائيل بمواد انشطارية وتكنولوجيا لإقامة مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء، ما يستدعي مراقبة المشروع النووي الإسرائيلي الذي يخضع لتعتيم بالغ. وعلى خلفية ذلك اتهم أراد المستشارة القانونية لديوان نتنياهو بالعمل على المس بتحقيقات مراقب الدولة.

وقال أراد إنه بعد عودته من إحدى سفراته إلى خارج البلاد، وكان يرأس مجلس الأمن القومي، أوقفه محققو جهاز الأمن العام (الشاباك) واستجوبوه طوال ساعات عديدة من دون أن يعرف أحد مكانه ما أثار قلقا لدى عائلته حول اختفائه. وأضاف أن تصرف الشاباك سببه أن رئيس الجهاز السابق، يوفال ديسكين، يريد الانتقام منه لأنه «يشكّ في أن أراد أحبط تعيينه رئيسا للموساد» بعد نهاية ولايته في رئاسة الشاباك.

وحسب أراد فإنه بعد تحقيقات عديدة أجراها الشاباك معه حول التسريبات لوسائل الإعلام وخضوعه لجهاز فحص الكذب (بوليغراف)، قال محاموه أمام محققي الشاباك إن نتنياهو تخلى عن أراد لا بسبب التسريبات وإنما بسبب إيران. وأضاف أراد أن محاميه أبلغوا محققي الشاباك بأنه على أثر السجال المتصاعد في إسرائيل حول هجوم عسكري إسرائيلي محتمل ضد إيران، فإنه قدم لنتنياهو مقترحات تضمنت بدائل لعملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وتابع أراد أن المقترحات التي قدمها إلى نتنياهو تضمنت استعراضا للنتائج المتوقعة على أثر شن هجوم ضد إيران، وأن إسرائيل قد تتضرر بشكل كبير جراءها. لكن نتنياهو لم يحب تحليلات أراد ورفض طلبه توثيق التحليلات والبدائل للعملية العسكرية في وثائق تقدم للوزراء لبحثها. ووفقا لأراد فإن نتنياهو رفض توثيق التحليلات خوفا من تسرب هذه الوثائق في حال تشكيل لجنة تحقيق في عواقب هجوم محتمل ضد إيران.

تشكيك في قدرة نتنياهو

وقد أثارت أقوال أراد ضجة في إسرائيل، وشكك سياسيون ومحللون في قدرة نتنياهو على اتخاذ قرارات إستراتيجية، مثل مهاجمة إيران.

وأشار المحلل برنياع في مقال نشره في صحيفته، أول من أمس الأحد، إلى أن جميع رؤساء حكومات إسرائيل الـ ١٢ غيروا مستشارين ومساعدين «لكن اثنين منهم فقط فعلا ذلك بطريقة شبه دموية، وهما (وزير الدفاع إيهود) باراك ونتنياهو».

وكتب برنياع أن أكثر ما أثار قلقه وقلق زميله، شمعون شيفر، خلال عملهما على المقابلة مع أراد، هو أنه «هل نتنياهو، كما تم كشفه في المقابلة، هو الرجل المناسب الذي بإمكان الإسرائيليين أن يودعوا بين يديه القرار حول ما إذا كان يجب مهاجمة إيران أو عدم مهاجمتها؟»، معتبرا أن «جميع الأسئلة الأخرى تتقزم أمام هذا السؤال المصيري».

من جانبه، كتب المحلل السياسي - الأمني في صحيفة «هآرتس»، أمير أورن، الأحد، أن «الجانب الشخصي لأراد، مهما كان مثيرا للفضول في قدرته على إضاءة الزوايا المعتمة في أداء نتنياهو وزوجته ومكتبه، يتقزم قياسا بقضيتين جوهريتين، وهما اتخاذ قرارات أمنية مصيرية وعلى رأسها شن عملية عسكرية محتملة ضد إيران، والتحقيقات في تسريبات بمبادرة رئيس الحكومة وبتنفيذ الشاباك».

وأضاف أورن أن أقوال أراد، الذي كان «أمين سر» نتنياهو طوال الـ ١٥ عاما الماضية، تستوجب إجراء تحقيق جذري لأنه «يظهر منها أن إسرائيل، التي قد تجد نفسها على عتبة مغامرة حربية، موجودة بأيد لا يمكن الوثوق فيها، ويحظر أن تبقى هذه الأقوال معلقة في الهواء».

وعقبت رئيسة حزب كاديما والمعارضة الإسرائيلية، تسيبي ليفني، على أقوال أراد في المقابلة الصحافية بالقول إن «ثقافة الكذب والخداع في ديوان رئيس الحكومة، التي تحدث عنها رئيس مجلس الأمن القومي، يجب أن تؤرق جميع مواطني إسرائيل. ويؤكد رئيس الحكومة للمرة الثانية خلال أسبوع أن من يتعاون مع المستشار القانوني للحكومة أو مع مراقب الدولة هو واشٍ ومكانه في البيت، وهذا يشكل خطرا بالغا على الدولة وعلى سلطة القانون». وكانت تشير بذلك إلى أقوال أراد وإلى تعقيب نتنياهو على تقديم ثلاثة من مستشاريه شكوى إلى المستشار القانوني للحكومة حول قيام مدير ديوان رئيس الحكومة، نتان إيشل، بالتحرش بموظفة في الديوان، وبعد اضطرار إيشل إلى الاستقالة امتدحه نتنياهو وفي الوقت نفسه انتقد المستشارين الذين قدموا الشكوى.

ونقلت «هآرتس»، أول من أمس الأحد، عن أراد قوله: «إنني لن أتراجع حتى يتم توضيح الأمور برمتها. وأنا أقول الحقيقة ولا أقول شيئا غير الحقيقة، لكني لم أقل بعد كل الحقيقة. ونتنياهو يصدر تعليمات لرجاله بالكذب».

وأضاف أراد أن أقل ما يمكن أن يقبل به هو الاعتذار له علنا. ولوح بأنه «إذا كنت سأتوجه إلى هيئات قضائية فإنه قد تُكشف مخالفات خطيرة أكثر ارتكبتها جهات في ديوان رئيس الحكومة».

وعقب نتنياهو، المتواجد في الولايات المتحدة للقاء الرئيس الأميركي، باراك أوباما، وبحث الموضوع الإيراني، على أقوال أراد قائلا إنه لا ينبغي الغضب على أحد يطلق أقوالا خلال ضائقته. وأضاف نتنياهو أنه يحترم مراقب الدولة وعمله وأنه يرى في المراقب أداة ضرورية لتحسين الأداء.

«بيبي تورز»!

من ناحية أخرى كُشف النقاب، يوم الجمعة الماضي، عن أن نتنياهو خضع للتحقيق لدى مراقب الدولة خلال الأسبوع الفائت، في قضية أخرى غير التسريبات الأمنية، وتتعلق بشبهات فساد.

وأفادت صحيفة «هآرتس» بأن نتنياهو خضع لتحقيق مراقب الدولة، لأول مرة، حول القضية التي باتت تعرف باسم «بيبي تورز»، والمتعلقة بحسب الشبهات بحصوله على تمويل مزدوج لسفراته مع زوجته إلى خارج البلاد والإقامة في فنادق فاخرة جدا والحصول على تمويل لحملاته الانتخابية على رئاسة حزب الليكود.

وقالت «هآرتس» إن مراقب الدولة ليندنشتراوس حقق خلال الشهور الماضية مع العديد من مستشاري ومساعدي نتنياهو خلال الأعوام الماضية بشأن قضية «بيبي تورز». وقال موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني إن عددا من الوزراء الإسرائيليين خضع للتحقيق لدى المراقب في الفترة الأخيرة، وإن هذه التحقيقات تتعلق هي الأخرى بقضية «بيبي تورز».

وشملت تحقيقات المراقب مستشاري ومساعدي نتنياهو عندما كان يتولى منصب وزير المالية في حكومة أريئيل شارون، وكرئيس للمعارضة خلال ولاية رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، الذي اضطر للاستقالة على أثر توجيه اتهامات ضده تتعلق بالفساد السلطوي واتهامات مشابهة لتلك التي يشتبه نتنياهو الآن بارتكابها.

وقالت «هآرتس» إن مستشاري ومساعدي نتنياهو أدلوا بإفادات مفصلة حول طبيعة تمويل سفرات نتنياهو وزوجته، سارة، إلى خارج البلاد وحول هوية الممولين لهذه السفرات وطريقة تحويل الأموال وتغطية نفقات الرحلات الجوية والإقامة في فنادق فخمة.

وفي موازاة ذلك نقل محامو نتنياهو، خلال الشهور الأخيرة، وثائق وسندات قبض وفواتير بشأن هذه السفرات، المتعلقة بالسنوات الست الماضية، إلى مكتب مراقب الدولة في محاولة لإثبات أن أداء نتنياهو كان قانونيا.

ونقلت الصحيفة عن جهات قانونية تقديرها بأن التحقيق مع نتنياهو يشكل المرحلة الأخيرة للتحقيق في هذه القضية، وأن مسودة أولية بشأن نتائج التحقيق ستسلم لرئيس الحكومة بعد شهر أو شهرين كحد أقصى.

ويشار إلى أن ليندنشتراوس سينهي مهامه كمراقب الدولة بعد أربعة شهور، ولذلك فإنه سينهي التحقيق في قضية «بيبي تورز» قبل ذلك. وفي حال وجود شبهات مؤكدة فإنه سيتم تحويل الملف إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، لاتخاذ قرار بشأن تقديم أو عدم تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو.

نتنياهو.

وكان نتنياهو، بحسب الشبهات، حصل على تمويل من الكنيست لسفرته إلى لندن خلال حرب لبنان الثانية في صيف العام ٢٠٠٦، من أجل المشاركة في الحملة الإعلامية الإسرائيلية المرافقة للحرب. لكن المحلل السياسي للقناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، رافيف دروكر، كشف في شهر آذار من العام الماضي أن نتنياهو حصل على تمويل لهذه السفرة من مؤسسة «البوندز» أيضا.

وفي أعقاب ذلك قرر ليندنشتراوس فتح تحقيق في الشبهات ضد نتنياهو وفي سفرات وزراء ونواب وزراء منذ العام ٢٠٠٦ وحتى اليوم، وهو تحقيق يجري في موازاة التحقيق في قضية «بيبي تورز».

وتظهر التحقيقات في القضية أن نتنياهو سافر جوا مرات كثيرة في الطائرة الخاصة التي يملكها الثري الأميركي سبنسر بارتريدج، وأنه بين الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠١، أي بعد انتهاء ولايته الأولى في رئاسة الحكومة وتجميد عمله السياسي، سافرت زوجته ٢٤ مرة إلى خارج البلاد بتمويل من جهات خاصة ورجال أعمال. وتفيد التحقيقات أيضا بأن عائلة نتنياهو سافرت إلى خارج البلاد بتمويل جهات خاصة حتى بعد عودة رب العائلة إلى العمل السياسي.

ونفى نتنياهو وزوجته في عدة مقابلات صحافية وجود أي عيب أو مخالفة في تمويل سفراتهم في العالم. وقال في إحدى المقابلات «يوجد صحافيون لا يحبون أني رئيس للحكومة، ويحاولون تغيير ذلك بطريقتهم».

تعقيباً على المقابلة مع أبراهام بورغ في مجلة «قضايا إسرائيلية»

إسرائيل كما تراها نخبتها الثقافية

بقلم: ماجد كيالي (*)

لم تعد إسرائيل هي نفسها التي كانت في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بالنسبة إلى مواطنيها اليهود، فلقد انتهى الحلم الإسرائيلي بالنسبة إلى هؤلاء، وظهرت إسرائيل الواقعية بإشكالياتها وتناقضاتها.

مثلاً، عندما قامت إسرائيل روّجت لنفسها باعتبارها الملاذ الآمن لليهود في العالم، فإذا بها أقل أمناً لهم من أي مكان آخر، فوق أنها أضحت عبئاً عليهم. وبينما نشأت هذه الدولة لإيجاد حلّ قومي لـ «الشعب» اليهودي، إذا بها تطرح مشكلة أخرى تتمثّل بوجود «شعب» إسرائيلي. وفي حين أعتُبِرت إسرائيل «واحة» للحداثة، والديمقراطية الوحيدة، في المنطقة، إذا بها تبدو بمثابة دولة دينية شرق أوسطية أخرى، وتُعرّف كدولة عنصرية، تميّز على أساس الدين.

وفي غضون كل ذلك فإن إسرائيل لم تعد الدولة النموذج، المعنية بتأمين أعلى مستوى رفاهية لليهود فيها، لجذب المهاجرين إليها، بخاصة بعد أن أخذتها رياح النيو-ليبرالية المتوحّشة، فخصخصت قطاعاتها العامة، وهمّشت مؤسساتها الكبرى (الهستدروت والكيبوتسات والموشاف)، وقلّصت التقديمات الاجتماعية.

لقد ساهمت عوامل عديدة في إحداث هذه المتغيرات من ضمنها:

١- التغيّر الديمغرافي، ويتمثّل في هجرة حوالي مليون يهودي من روسيا جاؤوا إليها، في عقد التسعينيات، لأغراض استعمارية، نفعية، بحتة. هذا يفسّر أن هؤلاء، وجلّهم من النخبة، باتوا من عتاة المتطرّفين في إسرائيل ومن المحسوبين على الاتجاه القومي ـ اليميني، والمتمسكين بسياسة التوسّع والاستيطان، ولهم حزب (إسرائيل بيتنا) يتزعمه أفيغدور ليبرمان (وزير الخارجية).

٢- تصاعد نفوذ التيارات الدينية وازدياد قدرتها على ابتزاز الأحزاب الكبيرة والتحكم بتشكيل الحكومة. هذا الوضع جعل رجال الدين يتحكمون بالتشريعات القانونية وبمناهج التعليم والسلوكيات في المجتمع؛ وضمن ذلك الحط من مكانة المرأة وتقييد حريات الصحافة وأنشطة منظمات المجتمع المدني. ومعلوم أن هذا الوضع بات يضغط على الاتجاهات العلمانية التي تبدي تبرّمها وتحذّر من تحوّل إسرائيل دولة دينية في المنطقة، حتى أن ثمة من بات يتحدث عن وجود شعبين وثقافتين، أي العلمانيين من جهة والمتدينين من الجهة الأخرى. ومعلوم أن ذلك ينبع من التناقض الذي نشأ مع قيام إسرائيل التي برّرت نفسها بالأسطورة اليهودية («أرض الميعاد» و«شعب الله المختار») رغم ادعائها أنها دولة علمانية، وكذا في اعتبار اليهودية بمثابة قومية.

٣- ثمة عامل ينبغي الانتباه له (وهو ما كشف عنه أبراهام بورغ) وهو ناتج عن العلاقة الخاصّة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية. وعند بورغ فإن هذه العلاقة أثّرت سلباً على محمولات إسرائيل العلمانية، باعتبار أن الولايات المتحدة هي دولة دينية بمعنى ما، ولا سيما أن المسيحية الانغليكانية (المنتشرة في أميركا) تعلن دعمها المطلق للرواية الإسرائيلية، في حين أن «أوروبا أكثر علمانية وأكثر واقعية»؛ بحسب بورغ. والقصد هنا أن إسرائيل التي باتت أقل أوروبية وأكثر أميركية، باتت أيضاً أقل علمانية وأكثر دينية من ذي قبل. هذا كله يفسّر ملاحظة سبق أن ذكرتها بشأن أن إسرائيل باتت تتكشف عن كونها ظاهرة رجعية تسير عكس عجلة التاريخ، أي استعمارية وعنصرية ودينية، في حين أن المنطقة العربية، وعلى وقع رياح الثورات العربية، تحاول حثّ الخطى في اتجاه العودة إلى التاريخ، بقيام دولة المواطنين الديمقراطية ـ المدنية.

ويجدر لفت الانتباه هنا إلى أن هذه القراءة لإسرائيل باتت تجد سنداً لها عند الإسرائيليين أنفسهم، الذين يرون أن دولتهم لم تعد ذاتها، وأنها تتحوّل في اتجاهات سلبية، قد تمهّد لتفكّكها وأفولها. هذا ما يؤكّده شخص بحجم أبراهام بورغ، وهو احد زعماء حزب العمل السابقين، ورئيس كنيست سابق، في مقابلة معه، أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر لمصلحة مجلة «قضايا إسرائيلية» (الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، عدد شتاء ٢٠١٢) لمناسبة ترجمة كتابه «لننتصر على هتلر».

ففي هذه المقابلة المهمة جدًا يرى بورغ أن إسرائيل «أصبحت أقل استقلالية مما كانت عليه إبّان قيامها»، وأنها «تحوّلت متحدثة باسم الموتى... باسم كل أولئك غير الموجودين، أكثر مما تتحدّث باسم كل أولئك الموجودين». وعنده فإن «الدولة التي تحيا على سيفها، والتي تسجد للموتى، مآلها أن تحيا في حالة طوارئ دائمة». وبالنسبة إلى تعريف إسرائيل لذاتها «دولة يهودية»، فبرأيه «يستحيل أن يتعايش تحت سقف واحد مع تعريفها بأنها ديمقراطية» والبديل عنده يكمن في «تحويلها دولة جميع يهودها وجميع مواطنيها».

وينعي بورغ «الحلم» الإسرائيلي بقوله: «في صبانا كانت إسرائيل مختلفة. كانت علمانية واشتراكية. تحولت إسرائيل من حيث بنيتها فأصبحت دولة رأسمالية ودينية... الدولة في ٢٠١١ ليست الدولة نفسها التي كانت في ١٩٤٨».

كما ينعي تيار اليسار الذي يحمله مسؤولية تأسيس إسرائيل على أساطير من نوع: «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» الخاطئة «لأنها تتجاهل العرب». كما يحمله مسؤولية قيام المشروع الاستيطاني، ومسؤولية تقويض اتفاق أوسلو في كامب ديفيد (٢٠٠٠) بدعوى أنه لم يعد ثمة شريك للتسوية.

وفي ما يخصّ الفلسطينيين فإن بورغ يؤكد على «أنّ اليهود الذين كثيرًا ما كان يتم في السابق تشريدهم، يشكّلون هم بالذات سبب تشريد الفلسطينيين». وأنه إذا كان «يتعين على الإسرائيليين ألاّ ينسوا المحرقة... ينبغي لهم أن يتعلموا... ضرورة عدم تكرار ما حدث» عليهم وعلى غيرهم.

أما بالنسبة إلى عملية التسوية فإن بورغ يعتقد بأن «معادلة دولتين لشعبين لفظت أنفاسها». والبديل عنده يكمن في «طرح نموذج لا يبدأ من حل القضايا القومية وإنما من الالتزام بالقضايا الاجتماعية، حيث لا فرق بين اليهود والعرب، أي بمساواة كاملة. وهذا يستلزم ألا تكون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية وإنما دولة ديمقراطية، توجد فيها غالبية يهودية تقوم بتقاليدها في إطار نوع من الحكم الذاتي الثقافي، والأقلية غير اليهودية تقوم بتقاليدها باحترام في إطار اجتماعي في دولة جميع مجتمعاتها. وجميع المواطنين متساوون أمام الديمقراطية». هكذا «يكون لكل إنسان يعيش... بين نهر الأردن والبحر المتوسط الحق نفسه والمساواة نفسها... إذا كنت يهوديا أو عربيا، رجلا أو امرأة، حريدياً أو علمانياً. لكل إنسان الحق نفسه، أن يَنتخب ويُنتخب، الحق في الحياة... في التنظيم... في التعبير عن الرأي وما إلى ذلك... في دولة جميع مواطنيها... الخلاص هو في الاندماج في الشرق الأوسط... إلى حد العلاقات التامة بين الأفراد والأبناء...»، بحيث «يصبح الشعب اليهودي ودولته جزءا عضويًا من الأسرة البشرية في العالم أجمع، لا مخلوقا وجوديا، مستقلا، مميزا ومنفصلا لا ينتمي إلى التاريخ».

يقول بورغ: «أنا شخصيا أريد الاندماج... أريد أن تكون هناك دولة واحدة مدنية ومساواة في الحقوق لكل إنسان بين النهر والبحر. أريد أن يكون الحكم في البلاد اشتراكياً أكثر وعلى غرار الدول الإسكندنافية، وأن تهتم الدولة بأمور أكثر من اليوم. أريد توزيعا مختلفا للثراء في المجتمع. أريد توزيعا مختلفا لتحمل الأعباء والمسؤولية الاجتماعية المدنية والقومية».

إن كلام بورغ هذا قد لا يكون له شعبية كبيرة في إسرائيل، لكنه مترسّخ في خطابات النخبة الثقافية فيها، وهو مؤشّر مهم يكشف التناقضات التي تعتور إسرائيل، فضلا عن أنه يدلّ على تفوّق النخب في إسرائيل علينا حتى في إنتاج نقدها لأوضاعها.

والمشكلة أن الطبقة السياسية السائدة عندنا ما زالت تتعامل مع إسرائيل باعتبارها كتلة صماء، ووفق مفاهيم أكل الدهر عليها وشرب!

(*) باحث وكاتب سياسي فلسطيني- دمشق.

صدر حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

النفي في كتابة إسرائيل

إعداد وتحرير: إسماعيل ناشف

إعـداد: برهوم جرايسي

ارتفاع أسـعار الوقـود يفجر جدلاً حـول الضرائب وغلاء المعيشـة!

* أسعار الوقود ارتفعت منذ مطلع العام الحالي بنسبة ٩٪ * نتنياهو يتدخل في الساعات الأخيرة لخفض الزيادة بشكل طفيف بينما المطلوب شعبيا تخفيض حاد على ضرائب الوقود *٥٣٪ من سعر الوقود ضرائب *

تظاهرة ضد ارتفاع أسعار الوقود جرت تحت شعار كتب عليه «سنكافح كما في مصر»!

اختـار رئيس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو، يوم الأربعاء الأخير، القيام بحركة اسـتعراضية، في قاعة الهيئة العامة للكنيسـت، للتعبير عـن «اعتراضه» على نسـبة الضرائب الهائلة المفروضة على أسـعار الوقود، التي سجلت في مطلع شهر آذار الحالي ذروة غير مسبوقة، إذ قام وغـادر القاعة، قبل التصويت على مشـروع قانون قدمه عدد مـن النواب يقضي بتخفيـض الضرائب على الوقود، كي لا يصوت ضده، ولكن لشـديد السـخرية، فإن حكومة نتنياهـو ذاته عارضت القانون، ولذا فقد سـقط بأغلبية كبيرة.

نتنياهو يبقى نتنياهو المولع بالاستعراضات الإعلامية، وحركتـه لـم تكن أكثر من اسـتهلاك إعلامـي، لأنه هو المقرر الأسـاس في السياسـة الاقتصادية التي تتبعها حكومته، وليس وزير المالية يوفال شتاينيتس، الذي هو ليس أكثر من خاتم مطاطي لهذه السياسة، وهذا انطباع سائد في وسائل الإعلام والحلبة الاقتصادية والسياسية.

وحركـة نتنياهـو تلـك لربما كانـت محاولة بائسـة لامتصاص الغضب المتزايد في الشـارع الإسـرائيلي في أعقـاب موجات الغلاء التي بدأت تطـل من جديد، فما تم تخفيضـه في الصيـف والخريف الماضييـن في أعقاب حملـة الاحتجاجات الشـعبية، عـاد ليرتفع مـن جديد، وبشكل خاص منتوجات الألبان والأجبان، وليس هذا فقط، بل إن خبـراء اقتصاد يحذرون من ارتفاع أسـعار حاد في الكثير من السـلع والخدمات في أعقاب الارتفاع الحاد في أسعار الوقود.

ارتفاع أسعار الوقود

وكانت أسعار الوقود قد سجلت في مطلع الشهر الجاري ذروة غير مسبوقة، إذ سجل سعر لتر البنزين (٩٥ أوكتان) وهو الأكثر اسـتخداما، ارتفاعا بنسـبة ٥٪، ليرسو بداية عند سـعر رسـمي ٨ر٠٥ شـيكل، ثم تدخل نتنياهو في الساعات الأخيرة وقرر تخفيض الزيادة ليرسو السعر عند ٧ر٩٥ شـيكل، وهو مـا يعادل ٢ر١٢ دولار، وفي التسـويق الفعلي، فإن هذا السـعر قد ينخفض ببضع سـنتات في إطار المنافسة بين محطات الوقود، ويتراوح التخفيض ما بين ٥ إلى ٧ سـنتات على الأكثر، وبهـذا الارتفاع، يكون سـعر البنزين قد ارتفع في الربع الأول مـن العام الجاري بنسبة ٩٪.

وجـاء هذا الارتفاع في أعقاب ارتفاع أسـعار النفط في العالم، وبشـكل خاص فـي أعقاب التهديـدات التي لا تتوقف عنها إسـرائيل لإيران، والعقوبـات الاقتصادية التي شـرعت أوروبـا والولايـات المتحدة فـي تطبيقها وتصعيدهـا ضد إيـران، وبموازاة ذلك، فإن سـعر صرف الدولار أمام الشيكل، عاد إلى مجال تحركه الذي كان عنده في العام ٢٠١٠، اي ما بين ٣ر٧ شـيكل إلى ٣ر٨ شـيكل، وهـذا أعلى بنسـبة ٤٪ عـن معدله الـذي كان عليه في النصف الأول من العام الماضي ٢٠١١.

لكـن الجدل فـي إسـرائيل يتركز في نسـبة الضريبة المفروضة على أسعار الوقود، ففي حين يدفع المستهلك ٨ شيكلات مقابل لتر بنزين واحد، فإن السعر الأصلي لهذا اللتر هو في حدود ٣ر٨٥ شـيكل، والباقي ضرائب، بمعنى أن الضرائب تشـكل نسـبة ٥٣٪ من السعر الذي يدفعه المستهلك.

وقد نشـرت صحيفة «ذي ماركر» لائحة بأسـعار البنزين في عدد من الدول المتطورة في أوروبا، وإسرائيل لا تحتل المرتبة الأولى، ولكن حينما يكون السـعر فيها قريبا من السـعر في ألمانيا وبريطانيا، فإن هـذه المقارنة لا تأخذ بعين الاعتبار الفارق الشاسـع في مستوى المعيشة بين إسرائيل وتلك الدول.

وسعى نتنياهو «للتسريب» عبر مصادره لوسائل الإعلام أنـه يحـاول تخفيض الضريبـة المفروضة على أسـعار الوقود، وقالـت الصحافة الاقتصادية إن اجتماعا عقد في ديوان نتنياهو في الأسـبوع الماضي بمشاركة مسؤولين من وزارتي الطاقة والمالية وديـوان نتنياهو، للبحث في إيجاد بدائل لقسـم من الضرائب المفروضة على أسـعار الوقود، إلا أن ممثلـي وزارة المالية عارضوا كليا تخفيض الضرائب.

وبحسـب التقديـرات، فإن الضريبة الثابتة على سـعر الوقود، هي في حدود ٣ شـيكلات لليتـر الواحد، تحقق مداخيل سـنوية بقيمة ٥ر٢ مليار شـيكل، ما يعني ٦٦٧ مليـون دولار، وهـذا لا يشـمل ضريبة المشـتريات على الوقود بنسـبة ١٤٪، وحسب التقديرات، فإنها تحقق هي الأخرى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار سنويا.

وقال الملحق الاقتصادي «مامون» الذي يوزع مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن رفع أسـعار الوقود بهذه النسبة من شـأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسـعار الكثير من السـلع الأساسية، فمثلا أسعار الخبز، بسبب دور الوقود في هذه الصناعة، وتسـويقها، وكذا الأمر بالنسـبة لسعر المياه، الذي شهد أصلا ارتفاعا حادا في العامين الماضيين، ومن هناك سـتكون الطريق قصيرة لموجة غلاء ستشـهدها السوق الإسرائيلية في الأشهر القليلة المقبلة.

وكمـا ذكر هنا، فإن هذه القضية كانت أيضا مناسـبة للكشـف عن هوية وزير المالية الحقيقي، وهو بنيامين نتنياهـو، ففـي صبيحة اليـوم التالي لقـرار نتنياهو بتخفيـض الزيادة بشـكل طفيـف، تبين مـن تقارير صحافية، أن نتنياهو اتخذ القـرار لوحده، رغم معارضة يوفـال شـتاينيتس، المتواجد في الصيـن، لا بل تبين أكثـر، أن قـرار نتنياهو صدر في الوقـت الذي كان فيه شتاينيتس يصرّح لصحيفة «يديعوت أحرونوت» برفضه اجراء أي تخفيض على سـعر البنزيـن، لا بل وراح يقول إن سـعر لتر البنزيـن قد يصل في فتـرة لاحقة إلى ١٠ شيكلات.

وقال شـتاينيتس في مقابلة مـع الصحيفة ذاتها إنه «ليس لطيفا، فهذا أمر يلقـي بعبء على الجمهور، ولا أي واحـد منا يحب هـذا، ولكن علينا قـول الحقيقة: إن غلاء الوقود نابع من تشـديد العقوبات على إيران، ونحن ندفع بالجميع من أجل أن يشددوا العقوبات على إيران، من أجل منع التهديد النووي علينا وعلى العالم كله».

وتابع شتاينيتس قائلاً: «بناء على ذلك، وبمدى معين فنحن ندفع ثمن هذا، وبالتأكيد من الممكن ألا يتوقف ارتفاع السعر عند هذا الحد، وهدفنا هو ألا يكون بوسع إيران تصدير النفـط إطلاقا، وحينها قد يرتفع سـعر لتـر البنزين لدينا إلى ما بين ٩ وحتى ١٠ شـيكلات، ولا مفر مـن التعامل مع هذا، فلدينا مصلحة في تشـديد العقوبات».

وفي رد على سؤال حول امكانية تخفيض الضرائب على الوقود قال شـتاينيتس: «إنني لا اعتقد أن على الدولة أن تغير سياسة الضرائب التي تسير بموجبها في كل شهر ترتفع أو تنخفض فيه أسعار البنزين».

اتساع الفجوات

بطبيعة الحال، فإنه لدى فتح اي ملف يتعلق بمسـتوى المعيشـة والغـلاء، يعـود الحديـث مجددا عن اتسـاع الفجوات الاقتصادية في إسـرائيل، على الرغم من النمو الاقتصـادي المعلـن عنه سـنويا، والذي كمـا أكد بنك إسرائيل أن الغالبية السـاحقة جدا من النمو الاقتصادي بقيت من نصيب كبار أصحاب رأس المال.

وهذا الاستنتاج ظهر أيضا في تقرير أحد أضخم البنوك العالميـة UBS، الـذي تكلم من ناحية عن اتسـاع حجم الثراء في إسرائيل، ولكن في المقابل، فإن الفقر زاد عمقا، وحسـب هذا التقرير فإنه منذ العـام ١٩٨٥ وحتى العام ٢٠٠٨، تراجع المدخول الفعلي للعائلات الفقيرة بنسـبة ١ر١٪، بينما ارتفعت لدى الشرائح الغنية بنسبة ٢ر٤٪.

واختـار المحلل الاقتصـادي أمنون أتـاد، في صحيفة «كالكاليسـت» الاقتصادية، التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، نشـر مقال أشـبه بتوبيخ لوزير المالية يوفال شتاينيتس، يقول فيها إن فرحة قادة الاقتصاد بمعطيات النمو لا أساس لها على أرض الواقع.

ويقول أتاد في مقاله إن وزير المالية أعرب عن ابتهاجه بتقرير صندوق النقد الدولي، الذي امتدح جوانب عديدة في الاقتصاد الإسـرائيلي، واعتبر أن هذا مرده إلى إتباع نمـط إقـرار ميزانيتـي عامين فـي آن واحد، وسياسـة الانضبـاط المالي، إلا أن شـتاينيتس لـم يذكر عن قصد نقاطا سـلبية جاءت فـي التقرير، ومنها أنـه على الرغم من النمـو الاقتصادي في إسـرائيل، إلا أن نسـب الفقر في إسـرائيل هي من بين الأعلـى لدى الدول الأعضاء في منظمة OECD.

ويتابع أتاد كاتبا: فقط قبل أسـبوعين نشـرت منظمة OECD تقريرا أشار بشكل واضح إلى الفجوات الاقتصادية الاجتماعية في إسـرائيل، وأنها تتقلص بنسبة هامشية جدا، إذ أن نسبة الفقر في إسرائيل ترتفع بشكل متواصل في السـنوات العشـر الأخيرة، وهي ضعفا معدل نسبة الفقر في دول منظمة OECD.

ويقول أتاد: في الحقيقة نحن لسـنا بحاجة إلى الخبراء من الخارج كي يشرحوا لنا حقيقة الأوضاع الاقتصادية في إسـرائيل، فحتى العام ٢٠٠٢ ساهمت الضرائب المباشرة والمخصصـات الاجتماعية في تقليص عـدد الفقراء في إسرائيل بنسبة ٣ر٣٤٪، ولكن في ذلك العام بات بنيامين نتنياهو وزيرا للمالية في حكومة أريئيل شـارون، ووضع سياسـة اقتصادية لا تـزال متبعة حتى اليـوم، واليوم نحن نرى أن الضرائب المباشرة والمخصصات الاجتماعية تقلص الفقر بنسبة ٤ر٢٣٪ فقط.

ويختتم أتاد محذرا من اسـتمرار سياسة عدم المساواة في الموارد لكونها تسـاهم في استمرار اتساع الفجوات الاقتصادية.

بدء مسلسل زيادة ميزانية وزارة الدفاع رغم تقليص ميزانيات مختلف الوزارات!

* منذ مطلع العام الجاري جرى زيادة ميزانية الجيش بـ ٨٠٠ مليون دولار * من المتوقع أن تسجل هذه الميزانية ذروة غير مسبوقة * الجيش «شن حربا» على الحكومة لمنع أي تقليص، وإن حصل فإنه سيقلص قليلا الزيادة التي سيحصل عليها في العام الجاري وليس الميزانية الأصلية *

أقـرّت لجنة الماليـة البرلمانية في الكنيسـت في الأيام الاخيرة زيـادة ميزانية وزارة الدفاع بمليار شـيكل، وهو ما يعادل ٢٦٧ مليـون دولار، ولكن منذ مطلع العام الجاري جرى زيادة الميزانية ذاتها بنحو ٨٠٠ مليون دولار في الوقت الذي جرى فيه تقليص ميزانية مختلف الوزارات بنسبة ٤٪.

وهذا مسلسل سـنوي، وتتحدث الصحافة الإسرائيلية عن قرار مسبق في الجيش والحكومة لزيادة ميزانية وزارة الدفاع هـذا العام بـ ٨٧ر١ مليار دولار تضاف إلى ١٥ مليار دولار هي قيمة الميزانية المقررة أصـلا لهذا العام، و٣ مليارات دولار أخرى هي قيمة الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل.

وهذا الأمر يعود على نفسـه كل عام، ففي العام الماضي، وبحسـب تقرير بنك إسـرائيل المركزي بشأن شكل الصرف الحكومـي عن العـام الماضي- ٢٠١١، سـجلت ميزانية وزارة الدفاع زيـادة عن الميزانية المقررة لهـا في العام الماضي بقيمة ٣ مليارات شـيكل، وهو ما يعـادل ٨٠٠ مليون دولار، وهذا زيادة على الميزانية بقيمة ٥٦ مليار شـيكل، ما يعادل ١٥ مليار دولار التي أقرت للعام الماضي، وأيضا هذا لا يشمل ٣ مليارات دولار مسـاعدات أميركية سنوية لإسرائيل، وكذا الأمر بالنسـبة للعام ٢٠١٠، حينما جرت زيادة ميزانية وزارة الدفاع بنحو ٦ر١ مليار دولار على عدة مراحل من ذلك العام.

ومن المعروف أن ميزانيـة وزارة الدفاع محيّدة كليا من أي تقليصات في الميزانية، وفي أحسـن الأحـوال فإنها تبقى علـى حالها من دون زيادة خـلال مجريات العام إلا أن العادة القائمة هي زيادة الميزانية بشكل دائم.

وتقـول المحللـة الاقتصاديـة فـي صحيفـة «غلوبس» الإسـرائيلية، سـتيلا كورين، إنـه «أبدا.. أبـدا.. لم يتم في الحقيقة تقليص ميزانية وزارة الدفاع، فميزانية الأمن تعلو وتعلو في كل عام، وحتى في السنوات التي تقرر فيها إجراء تقليصات أيضا في وزارة الدفاع، فإنه على أرض الواقع تمت إعادة كل ما تم تقليصه من الوزارة، وحتى مع زيادة».

وحينمـا نقـول ميزانيـة الأمن، فإنهـا الميزانيـة التي تصرف علـى الجيش وحده، وهي تقتطـع ١٩٪ من الموازنة العامة في إسـرائيل، ولكن حينما نأتي لاحتساب الميزانية الإجمالية للأمن والاحتلال والاسـتيطان، فإن نسـبة كل هذا الصرف من الموازنة العامة تفوق ٣١٪، وهذا عدا عن أن لهذا الصرف الحربي حصة كبيرة من الديون العامة، التي يشـكل تسديدها السنوي أيضا أكثر من ٣٠٪ من الموازنة العامة.

وفي الأسـابيع الأخيرة شـهدنا «حربا» إن جاز التعبير، من على صفحات الصحف ووسـائل الإعلام، شنها قادة الجيش ووزيرهـم إيهود باراك، والرافضيـن لأي حديث عن تقليص في ميزانية الأمن، إذ كان الحديث يجري عن تقليص بنسـبة ٤٪ مـن ميزانية وزارة الدفاع ولكن بعـد الزيادة، بمعنى أن التقليص المطلوب سـيؤثر علـى الزيادة الفعليـة، أي أنه على أرض الواقع لن يكـون تقليص بل زيادة، على الرغم من التقليص، ولكن هذا رفضه الجيش.

ومن أجل إثـارة الرأي العام الإسـرائيلي، فقد راح الجيش يعلـن كل يوم عن تقليص نشـاطات في أمور حساسـة من ناحيـة المجتمـع الإسـرائيلي، مثل وقف تطويـر منظومة الصواريخ «الدفاعيـة» قبالة قطاع غزة، وفـي يوم تال أعلن الجيش عـن وقف تدريب «ضبـاط الأمن» في مسـتوطنات الضفة الغربية، وكأنه بهذا يهز بيت الدبابير، وفي يوم آخر أعلـن الجيش عن وقف تدريبات الدفـاع المدني، وهنا أيضا ثارت ضجة.

وتكتـب المحللـة كورين في مقال لها فـي «غلوبس»: «إن الجيش الإسـرائيلي ووزارة الدفاع تحولا إلى دكتاتورية في داخل جمهوريـة موز، فالقبة الحديديـة (منظومة صواريخ دفاعية) هي ملك أمهما، والتدريبات الجوية تابعة لأبيهما، والأموال بالتأكيد لا تكفيهما أبدا، وهذا ما هو موجود، وهذا ما قررته الحكومة. إن تصرف جهاز الأمن في الأشهر الأخيرة ضد قرار الحكومة من خلال استخدام الجمهور هو أمر مقزز».

وأضافـت: «فور صدور قرار في الحكومة بإجراء تقليص في ميزانية الجيش (وهذا ما لم يحصل)، قرر الجهاز العسـكري الانتقال إلى أجواء معركة استفزازية، جرى التخطيط لها في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطع من اللحم الحي: وقف التحليق الجوي، ووقف التدريبات بشكل عام، وتهديد بوقف توزيع الكمامات الواقية».

وتتابع كورين أن هذا التصرف هو مثل الانقلاب العسكري، بكل ما في الكلمة من معنى، إن كان هذا من خلال تهديدات أمنيـة متطرفـة موجهة من أجـل ترهيب الجمهور، وشـد أعصاب لا يتوقف، أو من خلال بث أنباء إثارة من خلال وسائل الإعلام على شكل «أحاديث في الغرف المغلقة».

ولكن كمـا ذكر، فإن ميزانية الأمن في العام الجاري مخطط لها أن تسجل ذروة غير مسبوقة، حتى في سنوات الحرب، وإن تحققت التوقعات التي تنشرها وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن ميزانية الأمن من شأنها أن تصل هذا العام إلى مستوى ٦٣ مليار شـيكل، وهو ما يعادل ١٧ مليـار دولار، بمعنى ٢٠ مليار دولار بعد اضافة الدعم العسـكري الأميركي السـنوي لإسرائيل، الذي تكون نسبة ٧٥٪ منه عبارة عن تمويل شراء معدات وذخيرة عسـكرية من الولايـات المتحدة الأميركية، ونسبة ٢٥٪ يتم تحويلها نقدا إلى ميزانية الجيش.

موجز اقتصادي

البطالة في أدنى مستوى منذ ٣٢ عاما

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسـرائيلي في الأيام الماضية أن معدل نسبة البطالة في السنة الماضية ٢٠١١ كان الأدنى منذ ٣٢ عامـا، إذ بلغ ٦ر٥٪، مقابل ٦ر٦٪ في العام ٢٠١٠، وكانت أدنى نسبة بطالة قد سجلت في العام ١٩٧٨، حينما بلغت ٣ر٤٪.

وبحسـب المعطيات الرسـمية، فإن معدل عدد العاطلين عن العمل شـهريا في العام الماضي بلغ ١٨٠ ألف عامل، وهذا العدد يشكل انخفاضا بنسبة ١ر١٤٪ عن العام الذي سبق- ٢٠١٠.

ويقـول المحلل الاقتصادي غاد ليئـور إن هذه المعطيات ليسـت مدعـاة للفـرح، وأضاف في مقـال له فـي الملحق الاقتصـادي «مامـون» الذي يـوزع مع صحيفـة «يديعوت أحرونوت»، إنه صحيح أن البطالة في إسـرائيل سـجلت في نهاية العام الماضي المسـتوى الأدنى لهـا من بين الدول المركزيـة في أوروبـا، وكانت ٥ر٥٪، ولكن سـوق العمل في إسـرائيل تتوقع في الفترة الحالية موجات فصل من العمل سـتطال آلاف العاملين، فمثلا مـن المتوقع فصل نحو ألفي عامـل في قطاعات الاتصالات الخليوية، ومئات العاملين في المؤسسات والشركات المالية، كذلك، وحسب ليئور، يجب ألا يغيب عن قادة الاقتصاد في إسـرائيل أن نسـبة المشاركة في العمل، من بين من هـم في جيل العمل، هي الأدنى من بين الدول المتطورة.

انخفاض الدين العام مقارنة بالناتج

قال تقرير صادر عن بنك إسرائيل المركزي إن الدين العام للحكومة الإسرائيلية انخفض في العام ٢٠١١ مقارنة بالناتج العام، وبات بنسـبة ٣ر٧٣٪ من الناتج العام، مقابل نسـبة ٧٥٪ في العـام ٢٠١٠ قبل الماضي، وبذلك تكون إسـرائيل واحدة من الـدول المتطورة القليلة جـدا التي تراجع فيها الدين العام مقارنة بالناتج العام فيها.

ولا تزال إسرائيل بعيدة عن الهدف الذي وضعته لنفسها لتحققه في السنوات العشـر المقبلة، وهو تخفيض الدين العام إلى نسبة ٦٠٪ من الناتج العام، بحسب معدل النسبة القائمة في دول منظمة الدول المتطورة OECD.

ويظهر من معطيـات عالمية، ومن باب المقارنة، أن الدين العـام ارتفع في العـام الماضي في اليابان بنسـبة ٤ر١٤٪، وإسـبانيا ٣ر٩٪، وبريطانيا ٧ر٥٪، وفرنسـا ٦ر٤٪، والولايات المتحدة الأميركيـة ٥ر٣٪، ودول منطقة اليورو ككل ١ر٣٪، بينما تراجع الدين في المكسـيك بنسبة ٢ر٠٪، وفي ألمانيا بنسبة ٧ر١٪، وفي إسرائيل بنسبة ٦ر١٪.

وعلى الرغـم من ذلك، فـإن حجم الدين ماليـا ارتفع في إسـرائيل بحوالي ٦ر٦ مليار دولار، وهذا لأن الناتج العام في إسـرائيل ارتفع في العام الماضي بنسـبة حوالي ٥٪، وبلغ إجمالي الناتج في العـام الماضي أكثر بقليل من ٢٣٠ مليار دولار، مقابل أكثر بقليل من ٢١٩ مليار دولار في العام ٢٠١٠.

وبحسـب المعطيات الرسـمية، فإن حجم الدين الحكومي الكلي في العام ٢٠١٠ تجـاوز بقليل ١٦٢ مليار دولار، ليرتفع في العام الماضي ٢٠١١ إلى ٨ر١٦٨ مليار دولار.

إلى ذلك، أعلنت دائرة المحاسـب العام للدولة أن الحكومة الإسـرائيلية دفعت في العام الماضـي فوائد على ديونها بقيمـة ٦ر٩ مليار دولار، علما أن تسـديد الديـون والفوائد يقتطع سـنويا أكثر من ٣٠٪ من الموازنة العامة، التي يبلغ حجمها في العام الجاري ٢٠١٢ حوالي ٩٦ مليار دولار.

توقعات: مدخولات حقول الغاز ١٣٠ مليار دولار حتى ٢٠٤٠

قالت توقعـات اقتصادية إسـرائيلية إن مدخولات حقول الغـاز، التي تم العثـور عليها قبالة شـواطئ البحر الأبيض المتوسـط، قد تتراوح ما بين ١٠٠ مليـار إلى ١٣٠ مليار دولار حتى العام ٢٠٤٠، وسـتكون حصة الحكومة الإسرائيلية منها ٥٠٪، وبحسب التقديرات أيضا فإن الخزينة العامة ستبدأ في الحصول على المداخيل المالية ابتداء من العام ٢٠١٨.

وقد قررت الحكومة الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة إقامة صندوق خاص للمدخولات المتوقعة من الغاز في السـنوات اللاحقـة، وبموجـب هذه التقديـرات، فإن هـذا الصندوق سيتلقى على مدى ٢٢ عاما مجتمعة، حوالي ٦٥ مليار دولار.

ونقلت وسـائل إعـلام إسـرائيلية عن رئيـس الحكومة بنيامين نتنياهو قوله إن المدخـولات المتوقعة من الغاز سيتم صرفها على قضايا الأمن والتربية والتعليم.

وتسـعى إسـرائيل إلى توسـيع توغلهـا في البحـر الأبيض المتوسط، من خلال إبرام اتفاقيات تعاون مع قبرص، التي شرعت هي الأخرى في التنقيب عن حقول غاز في مياهها الإقليمية.

توقع انخفاض أسعار السيارات «الفاخرة»

يتوقع قطاع السـيارات في إسـرائيل انخفاضـا كبيرا في أسعار السـيارات «الفاخرة» في أعقاب قرار واحدة من شركات التسـويق إعادة النظر في أسـعار السـيارات، وبشكل خاص سـيارات «بي. إم. دبليو». ويتوقع مختصون أنه في حال جرى تخفيض أسـعار طراز واحد من السـيارات الفاخـرة، فإن هذا سيجر وراءه تخفيض أسعار سيارات أخرى.

وكما تفيد الصحافة الاقتصادية في إسرائيل فإن من يقف خلف هـذا «الانقلاب» هـو رجل الأعمال غيـل أغمون، صاحب شـركة «ديلك موتـورز» التي حصلت في الآونـة الأخيرة على امتياز لتسويق سيارات «بي. إم. دبليو» الألمانية.

ونقلـت الصحافة عـن أغمون أنه لم يقد في حياته سـيارة فاخرة، بل حرص دائما على قيادة سـيارات من الشركات التي سـوقتها شـركته، إلى أن حصل على امتياز لتسـويق هذه السيارات الألمانية الفاخرة.

ويقـول أغمون لأصدقائه إن شـراء السـيارات الفاخرة في إسـرائيل بات نوعا مـن المراهنة الخطرة، كما فـي البورصة، فما أن تشتري سـيارة جديدة، حتى تبدأ تحسب كم سينهار سعرها لاحقا، محققا خسائر فادحة.

وقد بادرت شـركة «ديلـك موتورز» في الأيـام الأخيرة إلى عرض تسـعيرة جديدة لسيارات «بي. إم. دبليو»، وتصل نسبة التخفيـض فيهـا أحيانا إلـى ٣٣٪، وهناك أنـواع من هذه السيارات انخفض سعرها بقيمة ٥٣ ألف دولار. وقالت مصادر في الشـركة إن جزءا من هذا التخفيض كان في السابق عبارة عن تخفيض شبه دائم، تمنحه الشركة فور إبرام صفقة البيع، ولهـذا قررت الشـركة الجديدة تثبيت التخفيـض وزيادته، وعرضه مباشرة في التسعيرة المعروضة. لكن هذه الخطوة من شأنها أن تنعكس فورا على السـيارات المستعملة من نفس الطراز، التي ستنخفض أسعارها هي الأخرى بنسبة حادة.

تغطية خاصة

الجليل- أدوات وأولويات «التطوير الإقليمي»

بقلم: تومي شتاينر ودانا شفارتسبرغ

توطئة

على الرغم من بعض المبادرات والنجاحات التي تحققت هنا وهناك، فقد عانى تطوير الجليل من الإهمال من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ويتجلى انعدام المساواة بين الجليل والمركز (وسط إسرائيل) في شتى مجالات ونواحي الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، ويبرز ذلك بشكل خاص لدى القطاعات غير اليهودية التي تشكل أكثر من نصف السكان في المنطقة. ومع ذلك فإن طاقة التطوير الكامنة في الجليل تعتبر كبيرة. وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات غير اليهودية، إلى جانب دفع خطط في المنطقة بصورة عامة، يمكن أن يشكلا رافعة مهمة للتطوير في الجليل، كذلك فإن تطوير الجليل بمجمله يشكل محركا لنمو اقتصادي على المستوى القومي القطري.

حتى الآن لم تجر بلورة خطة إستراتيجية لتطوير الجليل بمقتضى القرار الذي اتخذته الحكومة في العام ٢٠٠٥. إن وجود خطة إستراتيجية معتمدة يعتبر أمرًا حيويا لا يمكن بدونه دفع تطوير الجليل بصورة جادة وملموسة.

إن إعداد خطة إستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ من قبل سلطة (حكومية) مخولة واحدة، من شأنه أن يمنح تطوير الجليل القيمة المضافة المطلوبة لتحقيق التقدم الأفضل في مجالات الصناعة والسياحة والتعليم الأكاديمي، واستغلال الطاقة الكامنة في المنطقة على المستوى القومي.

واقع كئيب... وطاقة واعدة

تكشف حالة التطوير الإقليمي في الجليل اتجاها جليا قاتما ومستمرا من اللامساواة بين الجليل والمركز في جميع مجالات ونواحي الحياة تقريبا. فنسبة السكان الذين يعيشون في مستوى اقتصادي- اجتماعي متدن في لواء الشمال (الذي يضم الجليل وحيفا) هي الأعلى مقارنة مع جميع ألوية الدولة، ومتوسط الدخل في لواء الشمال هو الأدنى في إسرائيل، إذ يقل بنحو ٢٠٪ عن متوسط الدخل القطري، ونسبة العاطلين عن العمل في لواء الشمال كانت في العام ٢٠١٠ النسبة الأعلى مقارنة مع أي لواء آخر، إذ بلغت ٨ر٣٪ (مقارنة مع ٦ر٦٪ على المستوى القطري)، ونسبة المستحقين لشهادات البجروت (الثانوية العامة) في لواء الشمال (في التعليم اليهودي) هي الأدنى في إسرائيل، وكذلك الحال فيما يتعلق بنسبة الأطباء المشغلين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعطيات تتعلق بالمتوسط العام في لواء الشمال، بينما تبدو صورة الوضع لدى السكان غير اليهود (خاصة العرب) الذين يشكلون ٥٦٪ من سكان اللواء، أكثر سوءا وتدهورا في المجالات المذكورة.

إن التمييز الشديد الذي يخضع له السكان العرب في إسرائيل، والذين تتركز غالبيتهم في منطقة الجليل، لا يشكل فقط تهديداً بعيد الأمد على مستقبل دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية وصهيونية، وإنما من شأنه، إذا ما استمر، أن يضر بصورة ومكانة إسرائيل في الساحة الدولية. ومن هنا فإن تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للقطاعات غير اليهودية في الجليل، من شأنه ليس فقط منع او تفادي مثل هذا التدهور، بل ويمكن له أيضا أن يشكل إحدى رافعات التطوير الإقليمية الأكثر أهمية، والذي سيعود بالمنفعة على سائر سكان الجليل يهودا وعربا على حد سواء.

لذلك فإن تطوير الجليل بمجمله يشكل محركا لنمو اقتصادي كامن على المستوى القومي، الأمر الذي يستوجب فهم أن هدر الموارد في الجليل لا يضر بسكان الجليل وحسب، بل ويضر أيضا برفاهية عموم مواطني الدولة.

ومما لا شك فيه أن مواجهة عدد من السمات الخاصة لمنطقة الجليل تولد تحديات مركبة أمام التطوير الإقليمي، ومن هذه السمات التنوع السكاني وعدم وجود مركز متروبوليني واحد يشكل مرجعية للمنطقة بأكملها، وكثرة السلطات المحلية والمجالس الإقليمية، إذ تعمل في لواء الشمال قرابة ١٠٠ سلطة محلية وإقليمية، الأمر الذي لا يساهم في التطوير الإقليمي لعموم المنطقة. فضلا عن ذلك تعمل في مجالات التطوير المختلفة العديد من الوزارات والدوائر الحكومية التنفيذية من دون وجود أي تنسيق فيما بينها، وباختصار هناك حالة فوضى عارمة تسم صورة الوضع في مجالات التخطيط والحكم على مستوى المنطقة برمتها.

على هذه الأرضية ليس من الصعب فهم كيف يتم هدر الطاقة الواعدة لمنطقة الجليل سدى. وعلى سبيل المثال، في مجال السياحة تحقق في السنوات الأخيرة بعض التقدم، ولا سيما في مجال السياحة الداخلية الريفية، غير أن طاقة السياحة الدولية (الوافدة من الخارج) الكامنة في المنطقة ما زالت بعيدة عن التحقق والتجسيد. كذلك أيضا في المجال الأكاديمي، ففي العقدين الأخيرين أقيمت سلسلة من الكليات الأكاديمية في الجليل، والتي حقق بعضها نجاحات ملحوظة، غير أن مختلف هذه الكليات أخفقت في إبقاء خريجيها في منطقة الجليل.

إن من الصعب تجاهل الانطباع بأنه في الوقت الذي حظي فيه تطوير النقب خلال العقد الأخير باهتمام حكومي لا بأس به، فقد ظلت منطقة الجليل تعاني إهمالا مستمرا من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ويجد هذا الاهمال المتواصل للجليل تعبيره الأبرز في عدم الاكتراث، وعدم الاحترام لقرار حكومي رسمي (القرار رقم ٣٤٨٩) اتخذ في العام ٢٠٠٥، يوعز ببلورة وإعداد خطة إستراتيجية لتطوير الجليل في أسرع وقت. وحتى الآن، وبعد مرور سبع سنوات على اتخاذ هذا القرار، لم يجر إعداد مثل هذه الخطة نهائيا. صحيح أن الخطة الإستراتيجية المعتمدة لتطوير منطقة النقب، ما زالت أبعد من أن تكون مطبقة بوتيرة التطوير التي تحددها الخطة ذاتها، لكن الخطة ترشد وتوجه التطوير الإقليمي في النقب وإن كان تنفيذها يتقدم ببطء شديد.

تحديات الحكم والإدارة في تطوير الجليل

إن محاولة بعض الجهات والمنظمات غير الحكومية ملء الفراغ التخطيطي الذي تركته حكومة إسرائيل، عن طريق إعداد خطط إستراتيجية للتطوير الإقليمي والمحلي، والعمل على دفعها قدمها، هي محاولة تستحق التقدير. وتشير هذه الخطط، وأبرزها «خطة تطوير الشمال»، إلى سلسلة من الخطوات والنشاطات اللازمة لتطوير الجليل في المجالات الاقتصادية والحياتية. ومع ذلك فإن هذا النشاط لا يشكل بديلا لخطة إستراتيجية إقليمية شاملة، معتمدة من قبل الحكومة الإسرائيلية. فمثل هذه الخطة الحكومية فقط، يمكن لها أن ترتكز إلى تفضيل منطقي وشفاف لمشاريع التطوير الإقليمية في الجليل. غير أن الواقع الراهن وما يسوده من توزيع وتبعثر مسرف في الصلاحيات السلطوية، يقف حائلا امام أية إمكانية للتطوير الإقليمي. فضلا عن ذلك فإن أية خطة إستراتيجية ناجعة تقاس، أو تختبر، بناء على القيمة الإضافية التي تمنحها لاستنفاد الموارد والطاقات القائمة. وعليه فإن استثمار الحكم المركزي في التخطيط الإقليمي يمكن أن يوفر الإطار اللازم لاستنفاد الموارد المحلية والثروة البشرية في الجليل.

في ضوء النجاح المحدود للكليات الأكاديمية العاملة في الجليل، وغياب المكون البحثي في عملها ونشاطها، الأمر الذي لم يمكنها من الاسهام بشكل ملموس في التطوير الإقليمي، ربما يكون النموذج الملائم في رؤية مثل هذا التطوير، هو إقامة إطار جامعي للدراسات العليا، والذي يمكن له أن يمنح القيمة الاضافية للموارد والمقدرات المتوفرة في الجليل. إن مثل هذه الجامعة من شأنها أن تكسب المنطقة سمعة ومكانة، وأن تساهم في رفع المستوى الاكاديمي للكليات التابعة لها، مما يتيح المساهمة في التطوير الاقليمي. كذلك يمكن للإطار الجامعي أن يخلق الظروف لهجرة إيجابية إلى منطقة الجليل، وتشجيع خريجي الكليات القائمة على البقاء والاستقرار في المنطقة ذاتها.

أخيرا فإن توزيع الصلاحيات السلطوية في كل مستويات التنفيذ- القومية والمحلية- يحد من الامكانيات، سواء فيما يتعلق بدفع عملية منطقية لتطوير خطة إستراتيجية إقليمية شاملة، أو فيما يتعلق بقيادة عملية تنفيذ مثل هذه الخطة.

لذلك فإن إعداد هكذا خطة إستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ، يتطلبان إحداث تغيير بنيوي- سلطوي بصورة ملموسة. ويمكن في هذا السياق على سبيل المثال، تفحص إمكانية إقامة سلطة تنفيذية مستقلة (من قبيل مكتب حاكم- متصرف- اللواء)، تتولى مهمة وضع وتنفيذ خطة إستراتيجية للتطوير الإقليمي بالتعاون والتنسيق مع السلطة المركزية ومن خلال توجيه السلطة المحلية. إلى ذلك فإن إشراك السكان وقادة وممثلي الجمهور المحليين يشكل شرطا لنجاح عملية تطوير الجليل.

جهاز التعليم العالي في إسرائيل: سيرورات الحاضر وتحديات المستقبل

يقف جهاز التعليم العالي في إسرائيل، منذ قرابة العقد، في محور سجال عام ومهني نشط يتعلق بالتغيير المطلوب في طريقة إدارته، والقواعد البنيوية التي ينبغي للجهاز العمل في إطارها. وينبع هذا السجال من الإقرار بالفجوة الناشئة بين المحددات والضوابط الرسمية المنظمة لعمل الجهاز، وبين البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة عمليا.

وقد جرى، تمهيدا لانعقاد مؤتمر هرتسليا الثاني عشر حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»، نقاش تحضيري في موضوع مستقبل جهاز التعليم العالي في إسرائيل، كان الهدف منه محاولة رسم صورة لمستقبل هذا الجهاز، وتفحص قابلية تطبيقها في السياق الإسرائيلي، بالإضافة إلى تشخيص الفجوات بين هذه الرؤية المستقبلية وبين وضع الجهاز ذاته في الحاضر.

وتشكل هذه «الورقة» إجمالا وخلاصة للأفكار والتحليلات والنماذج التي أثيرت خلال النقاش.

واقع جهاز التعليم العالي ومتطلبات الإصلاح

يبلغ عدد الطلبة الملتحقين حاليا بجهاز التعليم العالي الإسرائيلي قرابة ٣٠٠ ألف طالب وطالبة، وتعمل في إطاره حوالي ٦٥ مؤسسة للتعليم العالي، من بينها ٧ جامعات توصف كجامعات بحثية، وجامعة مفتوحة واحدة، و٥٦ كلية ذات تخصصات ومجالات مختلفة، منها ٩ كليات خاصة.

وتعبر هذه التركيبة عن مرحلتين من التطور: الأولى بدأت قبل قيام الدولة، مع تأسيس معهد العلوم التطبيقية (التخنيون) في حيفا والجامعة العبرية (في القدس)، واستمرت مع إقامة الجامعات القديمة الأخرى؛ والمرحلة الثانية كانت في أعقاب قرار حكومي اتخذ في العام ١٩٩٣ وسمح بإقامة كليات أكاديمية، غايتها التعليم فقط، خلافا للجامعات القديمة التي اعتبرت مؤسسات تدمج بين التعليم والبحث.

وقد كانت عملية التطور في الجهاز الإسرائيلي مشابهة جدا في سماتها العامة لعمليات التطور التي جرت في الكثير من الدول الأخرى، والتي كانت السمة الرئيسة فيها التوسع الهائل لجهاز التعليم العالي. في بعض الدول التي قامت بخطوات إصلاحية في عقد التسعينيات، رافق عمليات التوسع تحديد سلم ذي مستويين وأحيانا ثلاثة مستويات، لتصنيف مؤسسات التعليم العالي، حيث ضم المستوى الأعلى مؤسسات (جامعات قديمة بصورة عامة) كرس جزء كبير من نشاطها وميزانيتها للبحث، إلى جانب الدراسة للألقاب الجامعية الأول والثاني والثالث، فيما تناول تصنيف المستوى الثاني الكليات التي انصب عملها ونشاطها على التعليم والدراسة للقب الأول وأحيانا أيضا للقب الثاني.

وقد كانت إقامة الكليات الأكاديمية في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين تعبيرا عن «الثورة» التي شهدها جهاز التعليم العالي على صعيد تسهيل الوصول إلى مؤسسات الجهاز وجعل التعليم العالي «سلعة» في متناول اليد. ويتعلم حاليا في الكليات أكثر من نصف طلبة اللقب الجامعي الأول في إسرائيل، ويمكن القول إنه بات في مقدور كل طالب يحوز على شهادة الثانوية العامة (البجروت) إيجاد إطار لدراسات فوق ثانوية تمكنه من تحصيل لقب أكاديمي. مع ذلك فإن تفحص عملية توسع الجهاز يبين حصول تجاوزات وخروج عن النوايا الأصلية للإصلاح في جهاز التعليم العالي، خاصة فيما يتعلق بعدم وضوح الفوارق بين مجموعة الجامعات البحثية ومجموعة الكليات الأكاديمية، إذ يعمل الكثير من هذه الكليات بصورة حثيثة من أجل توسيع تشكيلة البرامج التعليمية والألقاب التي تمنحها، وسط تطلع معلن للتحول إلى جامعات. بالإضافة إلى ذلك هناك تخوف من أن التركيز على توسيع وتسهيل إمكانية الوصول إلى التعليم العالي، يؤدي إلى هبوط في المستوى الأكاديمي لمجمل الجهاز الإسرائيلي. ويستند هذا التخوف، من ضمن أشياء أخرى، إلى التدهور الذي طرأ على مكانة مؤسسات التعليم الإسرائيلية في مقاييس التصنيف والترتيب العالمية، والذي يعبر عن تراجع في المعايير المستخدمة في فحص التفوق العلمي.

ربما كانت حالة الفوضى التي تسود حاليا في جهاز التعليم العالي الإسرائيلي جزءا بديهيا من عملية التحول البنيوي، كما أنها مرتبطة أيضا بالزمن المطلوب لتحقيق المأسسة والنضوج الأكاديمي. فالكثير من المشاكل التي تواجهها إسرائيل على هذا الصعيد، مشابهة للمشاكل التي واجهتها دول أخرى أجرت هي أيضًا إصلاحات في جهاز التعليم العالي في العقدين الأخيرين. وتنبع هذه المشاكل من الأبعاد المركبة والمتشابكة للجهاز، وصعوبة بلورة بنية صلبة طويلة الأجل، بالإضافة إلى تقليصات الميزانية العميقة التي عانى منها جهاز التعليم العالي الإسرائيلي طوال العقد الأخير، والتي تسببت بحالة جمود في تطوير الطاقم الأكاديمي، وحالت دون تطوير البنى التحتية اللازمة للبحث، ودفعت أيضا العديد من مؤسسات التعليم العالي نحو إتباع توجه تسويقي أكثر.

بالإضافة إلى ذلك، هناك انتقادات كثيرة توجه أيضا إلى بنية مجلس التعليم العالي في إسرائيل، ومسؤوليته تجاه أوضاع الجهاز، وبحسب هذه الانتقادات فإن البنية القائمة لا تلائم الجهاز بصورته الحالية، وكذلك النموذج المتبع في التمويل وفي إصدار التراخيص لفتح برامج تعليمية ومنح الألقاب الأكاديمية في المؤسسات المختلفة. وفي هذا السياق ثمة بعد مهم آخر للإصلاح، يتعلق بمسألة إدارة المؤسسات الأكاديمية ودرجة استقلاليتها الإدارية والخطط والبرامج البعيدة المدى، إذ يجب أن يتضمن الاصلاح تراجعا ملموسا في مستوى سيطرة مجلس التعليم العالي على إقرار خطط وبرامج التعليم والألقاب الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة لتطوير منظومة معايير وتوجيهات دولية موحدة فيما يتعلق ببرامج التعليم في مختلف المجالات والتخصصات، الأمر الذي من شأنه أن يسهل كثيراً عملية تقدير اللقب، وأن يعطي قيما إضافية للمنافسة بين المؤسسات، وقدرة انتقال أفضل للطلبة بين مؤسسات التعليم العالي في الدول المختلفة.

جهاز التعليم العالي وتحديات المستقبل

في ضوء النقاش الأولي الذي سعى إلى رسم صورة مستقبلية لجهاز التعليم العالي الإسرائيلي من خلال تشخيص ومسح الفجوة القائمة بين هذه الصورة وبين الوضع الحالي واتجاهات التغيير في الجهاز، يمكن إيجاز المؤشرات والاستنتاجات الرئيسة في هذا الصدد، في عدد من النقاط، وذلك على النحو التالي:

أولا- ستستمر سوق العمل في كونها العامل الأكثر أهمية وتأثيرا في صوغ وتشكيل صورة جهاز التعليم العالي. وفي هذا السياق فإن الاتجاه الذي يشكل بموجبه التحصيل الأكاديمي شرطا أساسيا للقبول للعمل سوف يتعزز أكثر، ومن المتوقع أن ترتفع عتبة القبول للعمل إلى شرط اللقب الأكاديمي الثاني (الماجستير).

مع ذلك من الصعب الاشارة إلى هذا التطور كأمر يرتبط بمهارة مهنية مطلوبة، بل يرتبط أكثر بجوانب تتعلق بمكانة و«مصفاة» لنوعية المرشحين المتقدمين للعمل. بناء على ذلك هناك حاجة لاستثمار جهد كبير في تطوير فوري لمنظومة كليات جماهيرية تمنح تعليما فوق ثانوي في إطار برنامج تعليم مدته سنتان، يتيح الدخول لوظائف في سوق العمل، ويعطي المتفوقين إمكانيات الالتحاق بمؤسسات ذات مستوى أعلى في الجهاز. إن توسيع الجهاز يعتبر أمرًا ضروريا وملائما بشكل خاص في السياق الإسرائيلي، وذلك في ضوء التطلع نحو توسيع دائرة المنخرطين في قوة العمل من أبناء الوسطين العربي واليهودي الحريدي.

ثانيا- الاعتماد الواسع على الوسائل التكنولوجية والتعليم عن بعد (نموذج الجامعة المفتوحة). خلافا لفرضية سابقة، رأى معظم المشاركين في النقاش بأن استخدام هذه الوسائل لا يمكن له أن يحل مكان شكل التعليم المتبع حاليا، ذلك لأنه لا بديل للعلاقة المباشرة بين المعلم والطالب.

ثالثا- التعددية المجالية في البحث والتعليم. في عالم اليوم بتنا مكشوفين على نطاق واسع لكم هائل من المعلومات، مما يتطلب تطوير ثقافة وأطر بنيوية لعمل جماعي متعدد المجالات، وذلك كأساس لتحقيق تقدم علمي.

رابعا- ينبغي للبنية التعليمية لجهاز التعليم العالي المستقبلي أن تأخذ في الحسبان طابع الطالب المستقبلي. فالتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات وأنماط استعمالها يؤديان إلى تغيير في سمات الطالب الجامعي، وفي صلبها هبوط القدرة على الإصغاء والتركيز والكتابة والتعبير، وتراجع في مستوى المعرفة العامة. وهذه التطورات في سمات الطالب الجامعي تنطوي على طاقة مدمرة لنوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي. إن معالجة هذه التطورات ربما تقتضي إحداث تغيير في برامج التعليم المتبعة، والتوجه نحو توسيع آفاق المعرفة والثقافة العامة.

تذكير

تقويمات مؤتمر هرتسليا ٢٠١٢: «الأمن القومي يبدأ من البيت»

جاءت ورقة العمل الرئيسة التي عرضت في مستهل أعمال مؤتمر هرتسليا السنوي الثاني عشر حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» تحت عنوان «تقويمات هرتسليا ٢٠١٢: إسرائيل في عين العواصف».

وقدمت هذه الورقة، التي وضعها رئيس «معهد السياسات والإستراتيجيا» في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا ورئيس سلسلة مؤتمرات هرتسليا، الجنرال (احتياط) داني روتشيلد، بالتعاون مع تومي شتاينر، وهو باحث رفيع المستوى في المعهد المذكور، مسحا وتحليلا لأهم أحداث وتطورات العام المنصرم (٢٠١١)، وتقويما لمغزى وانعكاسات هذه الأحداث، وفي القلب منها ثورات «الربيع العربي» التي عصفت بعدد من الدول العربية، وذلك في سياقها الواسع، الآني والمستقبلي المتوقع، ولا سيما تأثيرها وإسقاطاتها على الوضع الإسرائيلي.

وتشكل «ورقة التقويمات» هذه، بحسب ما ورد في تقديمها، خلاصة للنقاشات التحضيرية لمؤتمر هرتسليا الثاني عشر، الذي عقد بين ٣١ كانون الثاني و٢ شباط ٢٠١٢، والتي شارك فيها أعضاء الطاقم البحثي في «معهد السياسات والإستراتيجيا» التابع لمركز هرتسليا المتعدد المجالات، بالإضافة إلى العديد من الخبراء والباحثين الإسرائيليين والأجانب في شتى المجالات ذات الصلة بأعمال هذا المؤتمر.

ومما جاء فيها تحت العنوان الفرعي «الأمن القومي يبدأ من البيت» ما يلي:

في الوقت الذي تؤدي فيه المتغيرات التي تحدث في العالم والمنطقة إلى تغيير قواعد اللعبة الأساسية التي تعمل إسرائيل بموجبها في الساحتين الدولية والإقليمية، فإنه لا يجوز تناسي أن الأمن القومي يبدأ من البيت.

وتؤكد التحديات الماثلة أمام إسرائيل في الساحتين المذكورتين على الحاجة الحيوية والملحة لمواجهة المسائل الحاسمة المطروحة على الأجندة الداخلية الإسرائيلية. وفي هذا السياق يرسم تقدير ميزان المناعة القومية لإسرائيل صورة بائسة لشروخ آخذة في الاتساع، لا تتعلق فقط بفجوات اقتصادية واجتماعية، وإنما تتناول أيضا انقسامات وخلافات أساسية حول صورة دولة إسرائيل وسلطة القانون فيها.

وتشكل هذه الشروخ خطرا يهدد أسس الديمقراطية الصهيونية، فضلا عن أنها تضر بالمناعة القومية.

على هذه الأرضية بالذات، تعتبر ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي مهمة جدًا لحيوية النظام الديمقراطي ولتعزيز وتحصين المناعة القومية، ولذلك ينبغي إيجاد السبل الكفيلة بإبقاء وتوجيه التجند الشعبي الواسع.

وفي واقع الشرق الأوسط الحافل بالأزمات ربما تكون نظريات الانغلاق والتقوقع و«شعب يسكن لوحده» مغرية لإسرائيل، لكنها لا تشكل إستراتيجيا قابلة للحياة.

إن ما تحتاج إسرائيل إليه في هذا الوقت هو رؤية إستراتيجية واضحة، ومبادرة تعتمد على تقويم واقعي للوضع، وتحديد أهداف استنادا إلى سلم أولويات منطقي، وقدرة على تحقيقها وسط تفحص بدائل متعددة.

هذا، وقد تناولت عدة أوراق عمل عرضت في المؤتمر جملة من التحديات الداخلية التي تواجه إسرائيل، واخترنا أن نقدّم في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» ملخصًا لورقتين منها، تتناول الأولى موضوع «تطوير الجليل»، بينما تتناول الثانية أوضاع التعليم العالي.

صدر حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية 43 - 44

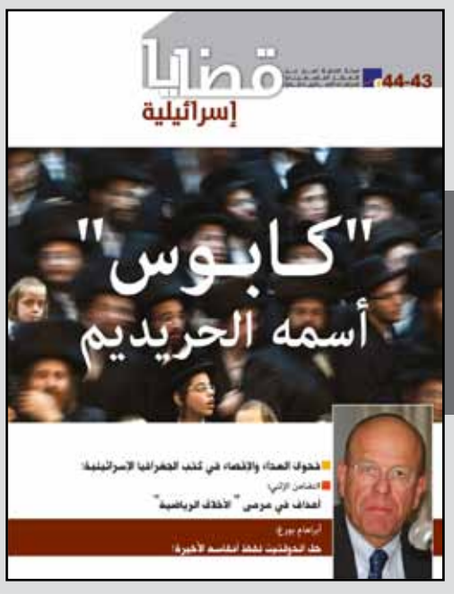

صحافي إسرائيلي يدّعي أنه عثر على مدافن السيد المسيح ورسله

ادعى الصحافي الإسرائيلي سيمحا يعقوبوفيتش أنه عثر على مدافن السيد المسيح ورسله في مغارة تقع تحت مبنى في حي المندوب السامي البريطاني الواقع عند خط التماس بين القدس الشرقية والغربية، فيما يشكك علماء آثار إسرائيليون في صحة ذلك ويرون أنه في أفضل الأحوال قد يكون ثمة أشخاص من رسل السيد المسيح مدفونين هناك.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، يوم الثلاثاء الماضي، أن يعقوبوفيتش وطاقم العاملين معه على إنتاج فيلم لقناة «ديسكافري» الوثائقية، أدخلوا عبر ثقب في أسفل المبنى ذراعا آلية طويلة وفيها كاميرا إلى مغارة تحت المبنى والتقطت صورا لنواويس، وهي عبارة عن توابيت كانت تحفظ فيها رفات الموتى، وعليها رسم لواقعة توراتية وهي يونان النبي، أو النبي يونس في القرآن الكريم، يخرج من بطن الحوت. وقالت الصحيفة أن «من شأن هذه الصور ليس أن تعصف بأدمغة علماء الآثار فحسب، وإنما أن تغير كل ما عرفناه عن المسيحية ومؤسسها يسوع الناصري».

ويشار إلى أن يعقوبوفيتش هو صحافي يعمل في مجال علم الآثار، بواسطة أفلام وثائقية، ويشكل تحديا لعلم الآثار الإسرائيلي من خلال أفلامه الوثائقية التي يحلل فيها موجودات أثرية يدعي أنها تعود إلى فترة السيد المسيح ووفقا لنصوص العهد الجديد. وادعى يعقوبوفيتش في فيلم وثائقي أنتجه قبل عام أنه عثر على مسمارين استخدما في صلب السيد المسيح في مغارة قريبة من المغارة التي يتحدث حولها فيلمه الجديد وعثر فيها على النواويس.

وتم اكتشاف مغارة الدفن التي في مركز فيلمه الحالي، والمغارة من فيلمه السابق، خلال أعمال بناء في حي المندوب السامي في بداية سنوات التسعين، لكن في أعقاب احتجاجات عنيفة من جانب جماعة من الحريديم، أي اليهود المتزمتين دينيا، توقف البحث في المغارة وتم إغلاقها وأقيمت بناية فوقها. وعاد يعقوبوفيتش الآن إلى المغارة من أجل تأكيد ادعائه بشأن المغارة الأخرى بأنه إذا كان رسل السيد المسيح قد دفنوه في المغارة الأولى فإنهم احتفظوا بالمغارة الثانية، التي يركز عليها في فيلمه الحالي، كمدفن لأنفسهم.

ويعمل في طاقم يعقوبوفيتش الخبير في الديانات، البروفسور جيمس تايبور، وعالم الآثار الإسرائيلي، الدكتور رامي عراف، الذي يعمل محاضرا في جامعة نبراسكا الأميركية. وقال عراف بشأن رسم يونان النبي خارجا من بطن الحوت أن «الرسم رمزي جدا وشبيه برسم طفل لإنسان، رأس كبير وجسد من الخطوط» وأن هذا رسم غير مألوف ولا مثيل له في الرسومات الموجودة على مئات النواويس التي تم اكتشافها في القدس حتى اليوم. وأضاف أنه لم يتم أبدا اكتشاف ناووس عليه رسم رمزي مأخوذ من واقعة توراتية.

واعتبر يعقوبوفيتش أن هذا الرسم للحوت يؤكد على الادعاء بأنه في المغارة المجاورة مدفون يسوع الناصري، إذ أن رمز الحوت ويونان النبي هو من الرموز الأولى للديانة المسيحية. ويتحدث يعقوبوفيتش عن اكتشاف آخر عثر عليه في المغارة وهو كتابة مؤلفة من أربع كلمات بأحرف يونانية، وبالإمكان تحليلها بعدة أشكال لكن جميعها ترمز بشكل أو بآخر إلى انبعاث الموتى.

وقال عالم الآثار الإسرائيلي الدكتور يوفال باروخ إن «ثمة مكانا لتوجيه انتقاد لكن يعقوبوفيتش يضع تحديا أمامنا» وذلك خلافا لموقف علماء الآثار الإسرائيليين الذين يرفضون بالمطلق كافة ادعاءات هذا الصحافي. ولفت باروخ إلى أن يعقوبوفيتش استخدم كاميرا لتصوير الموجودات التي يتحدث عنها لكن «الإضاءة لم تكن الأفضل من نوعها»، وأنه «إذا كان الرسم هو لحوت فإن هذا أمر رائع، لكن بالإمكان تفسير الرسم على أنه شيء يشبه 'الروح' وهو رمز مألوف يرسم على النواويس، ورغم أن هذا الرسم مشوه قياسا برسومات أخرى على نواويس». وأضاف أن «انتقادي الأساس هو أن عمل يعقوبوفيتش يكون غالبا معزولا عن السياق التاريخي».

ويقترح باروخ تفسيرا آخر لمكتشفات يعقوبوفيتش وهو أن المغارتين ليستا مغارتي دفن السيد المسيح وعائلته، وإنما قد تكونان مغارتي دفن لعائلة من أتباع المسيح الأوائل «وهذه المجموعة اليهودية معروفة في الأبحاث باسم 'المسيحيين اليهود'، الذين عاشوا بالأساس في القدس واختار بعض أتباعها تسمية أولادهم باسم يسوع وأبناء عائلته».

وحول عمل يعقوبوفيتش قال باروخ إن «على علماء الآثار أن يدركوا أن ما يفعله سيمحا هو أنه أخذ مهنة علم الآثار المقصورة على فئة معينة وحولها إلى إنديانا جونز (فيلم أميركي يتحدث عن مغامرات عالم آثار). وهو جعلها أمرا مغريا ويبقي علم الآثار في الوعي العام وليس فقط بواسطة مقالات في مجلات علمية، ومن هذه الناحية علينا أن نشكره».

بتعاون إسرائيلي- ألماني

مشروع لجمع النقوش القديمة التي تم اكتشافها في المناطق الواقعة داخل الخط الأخضر والقدس الشرقية

المشروع يتناول الفترة الواقعة بين احتلال الإسكندر المقدوني وحتى الفتح العربي الإسلامي

باحثة إسرائيلية: نتطلع لتوسيع البحث كي يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة*

يعمل باحثون من إسرائيل وألمان، منذ عدة سنوات، على مشروع كبير لجمع النقوش القديمة التي تم اكتشافها في المناطق الواقعة داخل الخط الأخضر إضافة إلى القدس الشرقية. وتشرف على هذا المشروع في الجانب الإسرائيلي البروفسور حانا كوتين، رئيسة دائرة الدراسات الكلاسيكية في الجامعة العبرية في القدس، والبروفسور يونتان برايس، رئيس دائرة الدراسات الكلاسيكية في جامعة تل أبيب.

ويقول الباحثان إن الهدف من هذا المشروع هو تجميع كافة النقوش التي تم اكتشافها وتتناول الفترة الواقعة بين احتلال الإسكندر المقدوني وحتى الفتح العربي الإسلامي، أو كما يصفها الباحثان «من الإسكندر حتى محمد».

وكشفت صحيفة «هآرتس» في تقرير نشرته يوم الجمعة الماضي عن المشروع، الذي تبلغ كلفته خمسة ملايين شيكل، رصدها صندوق أبحاث ألماني، وتم البدء فيه في العام ١٩٩٩ وسينتهي في العام ٢٠١٧، ويهدف إلى تجميع وتوثيق ١٢ ألف نقش ومئات المخطوطات المكتوبة بعشر لغات مختلفة. وستصدر هذه الوثائق في سبعة مجلدات. ورغم أن وسائل الإعلام لم تتناول هذا المشروع حتى الآن، إلا أنه صدر منه المجلد الأول وسيصدر قريبا المجلد الثاني.

ويتطلع هذا المشروع وبعد إنجاز المجلدات السبعة إلى إجراء ترتيب في بحر المعلومات التي كانت حتى الآن جزئية ومقطعة ومتناثرة، واكتشاف نقوش لم يتم النشر عنها أبدا، وطرح التحليلات المتنوعة بشأنها. وقالت كوتين إن «هذا مشروع متميز، لا مثيل له في التاريخ. وهو مشروع طليعي وهائل. وكانت الفكرة موجودة منذ أجيال عديدة، لكن الآن فقط تم إخراجها إلى حيز التنفيذ. والنتيجة توفر ردا للنقص البارز جدا في مجال الأبحاث».

وقال الباحثان الإسرائيليان إن بعض النصوص، في النقوش، عبارة عن كلمة واحدة فقط. وهناك نصوص مؤلفة من عشرات الأسطر. وهذه النصوص مكتوبة بأكثر من عشر لغات بينها العربية والعبرية واليونانية واللاتينية والفينيقية والآرامية. وتشمل هذه النصوص جميع نواحي الحياة، وبينها رسائل وسندات قبض وأسماء مدفونين كتبت على نواويس، وهي عبارة عن توابيت كانت تحفظ فيها رفات الموتى، ونقوش تاريخية تخلد أحداثا، وأسماء أشخاص وأماكن هامة.

ويوثق المشروع، جنبا إلى جنب، نقوش كتبتها شعوب عاشت في البلاد. وقالت كوتين إن «كل من تواجد هنا تم توثيقه. الجميع وليس الشعب اليهودي فقط». وأشارت إلى أن أبحاثا سابقة كانت تفصل بين النقوش بلغات مختلفة والتعامل معها على أنها

واحدة من لوحات النقوش المشمولة في المشروع

مجموعات منفصلة. وأضافت أن «هذا التقسيم أصبح قديما. ونحن نستعرضها جميعا سوية، كما هي، كتعبير عن أصلية مجتمعات وثقافات مختلفة تواجدت سوية في منطقتنا، ويجدر استعراضها بصورة متساوية». وقال برايس إن «النقوش هي مصدر تاريخي هام ولا مثيل له. وهي تزود بمعلومات حول مجالات لا يمكن أن يزودها أي مصدر آخر. ولا يدور الحديث حول توثيق لإمبراطوريات فقط، وإنما توثيق لتاريخ عائلة ودين ولغة وثقافة».

وأشارت كوتين إلى أن «قسما من النقوش يكمل أو يحدث أو يناقض معلومات موجودة في مصادر أخرى. وثمة أمور لا يوجد تأريخ لها إلا من خلال النقوش. وتوجد كمية هائلة من المعلومات التي لن نجدها في الكتب وإنما في النقوش فقط. وهي معلومات ليس بإمكان أي مصدر أدبي أن يحدثك عنها».

ويجري العمل في هذا المشروع في عدة طرق. القسم الأول من المشروع هو تجميع وتوثيق وأرشفة كافة المعلومات الموجودة في المجال البحثي حول النقوش المعروفة. والقسم الآخر منه يتعلق بالعثور على نقوش جديدة لم تكتشف حتى الآن. وفي بعض الحالات اكتشف الباحثون أجزاء مختلفة من النقش ذاته في أماكن مختلفة، وبعد ذلك بذلوا جهدا لتركيب النقش. وقال برايس إنه «رغم أننا لم نكتشف رسالة من يسوع، إلا أنه بالنسبة لنا أي اكتشاف لاسم شخص لم نعرفه من قبل هو إضافة هامة. ومن دون المبالغة، فقد أخذنا أشخاصا كانوا ضائعين في التاريخ، وأعدناهم إلى النصوص».

قبو في أوسلو

ويقع مقر عمل الباحثين كوتين وبرايس في غرفة في الجامعة العبرية في القدس. ويساعدهم في العمل على هذا المشروع مساعدون من طلاب جامعيين تم انتقاؤهم بحرص، إذ أن كل طالب من هؤلاء يعرف لغة قديمة من بين تلك التي كتبت بها النقوش. وهؤلاء الطلاب يتقنون لغات مثل اليونانية واللاتينية والآرامية والسورية القديمة ولغة التلمود.

وهناك كمية كبيرة من النقوش والمخطوطات ليست موجودة بحوزة الباحثين. وقسم كبير منها موجود بيد تجار أثريات أو هواة جمع الموجودات الأثرية أو في أقبية قديمة متناثرة في أنحاء المعمورة. وهناك مشكلة تتمثل بأن قسما من المتاجرة بهذه الموجودات أو تجميعها يعتبر مخالفة قانونية. وهذه المشكلة تضع صعوبات أمام الباحثين للوصول إلى النقوش والمخطوطات، لكن على الرغم من ذلك حققا نجاحات في هذا السياق وتمكنا من الوصول إلى نقوش عديدة وتصويرها وتوثيقها في إطار المشروع.

ويروي برايس قصة عثوره على نقوش من مدينة يافا القديمة في قبو مهجور كان يستخدم لحفظ النبيذ في أوسلو. وبدأت هذه القصة في نهاية القرن التاسع عشر، وهي مرتبطة برجل اشتهر حينذاك في يافا، اسمه بلاطون فون يوستينوف، وكان في الأصل أرستقراطيا روسيا وحول ديانته إلى البروتستانتية. وعلى أثر تعرفه على أعضاء في حركة التمبلريين الألمان انتقل للعيش في يافا وبنى فيها عزبة. وكان يوستينوف يهوى جمع الآثار القديمة المحلية. وخلال إقامته في يافا لمدة ثلاثين عاما جمع كمية كبيرة من هذه الآثار. وقال برايس في هذا السياق إن «العرب المحليين عرفوا أنه يوجد روسي مجنون ويدفع مبالغ جيدة لقاء الآثار، وكانوا يحضرون إليه آلاف الموجودات التي عثروا عليها في كهوف الدفن وحفريات محلية».

وغادر يوستينوف يافا في العام ١٩١٣ عائدا إلى أوروبا، وهكذا وصلت مجموعته الأثرية إلى أوسلو. وتم اكتشاف هذه المجموعة في سنوات السبعين على يد عالم الآثار والصحافي الإسرائيلي تسفي إيلان. وتم إخراج قسم من النقوش من القبو وعُرضت في متحف محلي، لكن عددا كبيرا من النقوش بقي بعيدا عن أعين الباحثين. وبعد عشرات السنين توصل برايس من خلال بحث أجراه إلى مخزون الموجودات في أوسلو.

وقال برايس أنه في البداية تخوف أصحاب المكان من أن الإسرائيليين يريدون أخذ الموجودات. لكن بعد ذلك سمحوا لبرايس ومرافقيه «بترتيب كافة الموجودات على الرفوف، من الأرض حتى السقف، وتصويرها طوال أيام عديدة».

آثار الضفة الغربية

من جانبها، أجرت كوتين اتصالات مع جميع المؤسسات الدينية في القدس. وتقول إنها لاقت تعاونا كبيرا، وبضمن ذلك من جانب متحف الأوقاف الإسلامية في القدس. وأصدر البطريرك الأرثوذكسي تعليمات بالسماح للباحثين بالدخول إلى جميع الكنائس والأديرة.

وقالت كوتين إنها عثرت على «كنوز حقيقية» في كنيسة القيامة. وأوضحت «لقد اكتشفنا حجارة عليها نقوش، لم تكن لها علاقة بالمكان، لكن مع مرور السنين استخدمت لسد ثقوب في الجدار». وكانت ذروة الاكتشافات في كنيسة القيامة بالنسبة لكوتين عبارة عن غرفة سرية مغلقة، موجود مفتاحها الوحيد بيد راهب أرمني. وأضافت «لقد فتح لنا الباب وشاهدنا هناك نقوشا مشهورة للغاية». ولأنه لم يكن بالإمكان أخذها فقد صورت الباحثة هذه النقوش.

وتابعت كوتين أنه «لا يوجد متحف في البلاد لم نزره أو أنه ليس موجودا في قائمتنا. وهم يفتحون لنا المخازن ونحن بدورنا نحضر مع حمالين، ونرتب الموجودات ونوثقها. ونحن على اتصال مع كل المتاحف في العالم التي يوجد لديها موجودات مصدرها في إسرائيل».

وفيما يتعلق بالنقوش التي عُثر عليها في الضفة الغربية، قالت كوتين إنه «جرت محاولات في مرحلة مبكرة لإشراك باحثين فلسطينيين في طاقم المشروع. وقد أسعد التعاون الجانبين، لكن لم ينتج عن ذلك شيء لأسباب ليست متعلقة بأي من الجانبين. والمشروع كله الآن محصور داخل أراضي دولة إسرائيل».

وعبرت الباحثة عن أملها بأن يتمكن الباحثون في المستقبل من توسيع البحث في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مجموعة علماء آثار يمينية تتهم الأوقاف الإسلامية في الحرم القدسي بتدمير «موجودات أثرية من فترة هيكلي سليمان»!

* إدارة الأوقاف الإسلامية: هذه الادعاءات كاذبة وسياستنا الرسمية هي الحفاظ واحترام أي تراث إنساني *

تزعم مجموعة من علماء الآثار و«المستعربين» الإسرائيليين، الذين ينتمون عقائديا إلى اليمين الإسرائيلي، والمدعومة من هيئة تطلق على نفسها اسم «اللجنة الشعبية من أجل منع تدمير آثار جبل الهيكل»، بأن الأوقاف الإسلامية في الحرم القدسي نفذت، خلال شهري تموز وآب ٢٠٠٧، أعمال حفريات في الحرم ودمرت موجودات أثرية «لا يقدر ثمنها بالذهب» ويعود تاريخها إلى فترة «هيكلي سليمان» الأول والثاني.

كذلك فإن مراقب الدولة الإسرائيلية أجرى تحقيقا في مزاعم هذه المجموعة، التي اتهمت السلطات الإسرائيلية، من سلطة الآثار والشرطة وبلدية القدس والمستشار القانوني للحكومة، بالإخفاق في حماية الموجودات، وأبقت «جبل الهيكل عرضة لأطماع الأوقاف الإسلامية».

ونشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في ٢٤،٢،٢٠١٢، تقريرا حول الموضوع، وصفت فيه أعمالا نفذتها الأوقاف الإسلامية لمد خط كهرباء في الحرم، في منتصف العام ٢٠٠٧، بأنها «حفريات وحشية»، وأنها استخدمت فيها جرافة «كان كفها يهوي بقوة على الأرض ويدمر الموجودات» وأن الأوقاف الإسلامية «تمحو أي ذكر للتاريخ اليهودي في جبل الهيكل»، الذي كررت الصحيفة عشرات المرات في التقرير أن «الهيكل» كان موجودا في المكان الموجود فيه المسجد الأقصى وقبة الصخرة. لكن الصور التي نشرتها الصحيفة تبين أن الجرافة المستخدمة هي جرافة من النوع الصغير للغاية ولا يمكن أن تؤدي إلى أي تدمير يذكر. وادعى المحاضر في قسم اللغة العربية في جامعة بار إيلان، الدكتور مردخاي كيدار، المعروف بمواقفه المعادية للفلسطينيين والعرب عموما، بأن «هذه الأعمال تجري في إطار مشروع يُسمى باللغة العربية 'طمس المعالم'، وهو تعبير يعني القضاء على آثار الحضارات التي سبقت الإسلام».

إلا أن الجدير بالإشارة هو أن علماء الآثار الإسرائيليين، الذين أجروا حفريات واسعة جدا منذ احتلال القدس الشرقية، في العام ١٩٦٧، لم يعثروا على أية موجودات أو أدلة تشير إلى «الهيكل» أو إلى «مملكة يهودية» ذات عمران وفخامة كتلك المذكورة في التوراة. ويعترف بذلك أحد علماء الآثار المشاركين في هذه المجموعة اليمينية المتعصبة، الدكتور غابريئيل بركاي، المحاضر في جامعتي تل أبيب وبار إيلان. وقال بركاي إن «جبل الهيكل هو مكان لم تجر فيه أبدا حفريات أثرية منظمة. ولم يتم النشر حتى عن قطعة فخار واحدة من جبل الهيكل. إن هذا ثقب أسود في معلوماتنا الأثرية».

التقرير المحفوظ

بدأ مكتب مراقب الدولة الإسرائيلية، قبل أربع سنوات، بالتحقيق في الأعمال المذكورة التي أجرتها الأوقاف الإسلامية في الحرم القدسي. وفي نهاية التحقيق أعد المراقب تقريرا، قررت لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست، قبل ستة شهور، حفظه ومنع نشره «لأسباب أمنية»، بحسب «يديعوت أحرونوت».

وأضافت الصحيفة أن الشرطة الإسرائيلية هي التي تعارض نشر تقرير المراقب. وفسرت الشرطة معارضتها بأن نشر التقرير سيؤدي إلى اندلاع احتجاجات فلسطينية.

ونقلت الصحيفة عن رئيس الموساد السابق، مائير داغان، قوله إنه «لا توجد أية علاقة بين عدم نشر التقرير وأمن الدولة. وحسب معلوماتي فإن الموساد والشاباك عبرا عن رأيهما بأنه لا مانع بنشر التقرير، وأنا أيضا أبلغت المراقب بأنه لا مانع في نشره، وحسب علمي لا يوجد لدى الأردنيين أيضا سبب يمنع نشره». وفي رده على سؤال حول موقف الشرطة بمنع نشر التقرير لأسباب «أمنية» قال داغان «لماذا؟ لأن الأوقاف نفذت أعمالا؟ أنا لا أرى الأمر بهذا الشكل. وعلى ما يبدو أن الحديث يدور حول اعتبارات أخرى، متعلقة بأمور سياسية».

إلا أن المحامي يسرائيل كاسبي، الذي يمثل «اللجنة الشعبية من أجل منع تدمير الآثار في جبل الهيكل»، يتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بالمسؤولية عن منع نشر تقرير المراقب، وعن «كافة الإخفاقات والإهمال والإخفاء والعجز في معالجة الموضوع ولذلك ملقاة عليه كل المسؤولية التاريخية». وأضاف أن نتنياهو يعارض نشر تقرير المراقب بشدة وأنه أرسل سكرتير الحكومة، تسفي هاوزر، إلى اللجنة البرلمانية ليقول لها إن «إخفاقات الشرطة 'ستؤدي إلى انتفاضة في تونس'». وتابع أن نتنياهو «يتخوف من ذكر تعاونه ومسؤوليته عن الإخفاق التاريخي بتسليم اسطبلات سليمان [أي المصلى المرواني] إلى أيدي الأوقاف والحركة الإسلامية. فخلال ولايته الأولى سمح بإنهاء الأعمال وتسليم المكان إلى الأوقاف. وهذا حوّل اسطبلات سليمان، الموقع الأثري المذهل الذي بناه هوردوس، وخاصة بوابات حولدا [البوابة الجنوبية لحائط البراق، وهي مغلقة منذ مئات السنين]، إلى أماكن يحظر على اليهود الدخول إليها، وحوله [المصلى المرواني] إلى المسجد الأكبر في دولة إسرائيل».

كذلك تحدث تقرير «يديعوت أحرونوت» عن «إهمال» الأوقاف الإسلامية للموجودات الأثرية في الحرم، وادعت أن بين أكوام الردم، التي تم إخراجها في أعقاب الترميم التي جرت في العام ٢٠٠٧، ثمة موجودات كثيرة وتُعد بالآلاف «تعود إلى فترة الهيكل». ويعمل الدكتور غابريئيل بركاي وعالم الآثار الدكتور تساحي تسويغ، على تصفية أكوام الردم المستخرجة من الحرم. وقال تسويغ إنه في هذه الأكوام «قطع فخارية وقطع زجاج وقطع من فسيفساء».

وأضاف التقرير أن «أحد الأمثلة الصارخة على إهمال موجودات أثرية ذات أهمية هائلة» هو إلقاء عارضتين خشبيتين، «تم إخراجهما من المسجد الأقصى قبل سنتين»، في مكان مكشوف في الحرم. وتبين من التقرير أن اهتمام المجموعة الإسرائيلية بهاتين العارضتين سببه أن باحثة إسرائيلية، هي الدكتورة نيلي ليفشيتس، توصلت في بحث أجرته إلى أن «قسما من العوارض [في المسجد الأقصى] يعود تاريخها إلى فترة الهيكل الأول». ومضت الصحيفة أنه تم العثور في العارضة الأولى على نقش من الفترة الرومانية وفي العارضة الثانية على نقش من الفترة البيزنطية، وأن إلقاءهما خارج مبنى هو «جريمة بحق قطع أثرية».

وادعت الصحيفة أيضا أنه في العام ١٩٩٦ منعت الشرطة الإسرائيلية مراقبي سلطة الآثار من تصوير ما شاهدوه خلال زيارتهم «المعدودة» للمكان. وأنه في أعقاب ذلك بدأت الأوقاف الإسلامية بتنفيذ أعمال في الحرم، وبعد عامين تم افتتاح المصلى المرواني «وفي أعقاب افتتاح المسجد يحظر على اليهود الدخول إلى المكان». واعتبرت الصحيفة أن «المسجد موجود في أحد المعابر الوحيدة التي بقيت على حالها من فترة الهيكل الثاني، وبقيت فيها أربع قبب، اثنتان منها عليها كتابات نادرة لفنانين يهود عملوا قبل ألفي عام».

كشف الحقائق

بعد الاتهامات التي وجهتها «يديعوت أحرونوت» للأوقاف الإسلامية في القدس وسلطات إسرائيلية، إضافة إلى الرواية التضليلية التي سردتها مجموعة علماء الآثار و«اللجنة الشعبية من أجل منع تدمير الآثار في جبل الهيكل»، لم يكن بإمكان الصحيفة نشر تقريرها من دون الحصول على ردود فعل وتعقيب الجهات التي هاجمها التقرير. وجاءت ردود الفعل لتكشف عدم صحة معظم الادعاءات الواردة في التقرير.

وعقب ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بأنه «خلافا للادعاءات الواردة في التقرير، فإن الجهة التي فرضت حظر النشر على تقرير مراقب الدولة ليست الحكومة وإنما لجنة متفرعة عن لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وبحثت اللجنة الفرعية مرتين مسألة حظر النشر، في المرة الأولى عندما كان يرأسها عضو الكنيست عتانيئيل شنلر، والمرة الثانية عندما حل مكانه عضو الكنيست روني بار أون، وكلاهما ليسا عضوين في التحالف [وإنما من حزب كاديما المعارض]. واللجنة [البرلمانية] قررت أن السرية ضرورية على أثر اعتبارات سياسية وأمنية». وأضاف ديوان رئيس الحكومة أن اللجنة البرلمانية «ذكرت أن الحكومة أصلحت الوضع الذي يصفه التقرير وأعادته إلى ما كان عليه. وأي ادعاءات وكأن التقرير لم ينشر لاعتبارات غير موضوعية تفتقر إلى أي أساس ولا صلة لها بالواقع».

وأكدت إدارة الأوقاف الإسلامية، في تعقيبها، أن جميع الادعاءات الواردة في تقرير الصحيفة «لا أساس لها» وأنها «اتهامات كاذبة». وشددت الأوقاف على أن «سياستنا الرسمية هي الحفاظ واحترام أي تراث إنساني. وأنتم مدعوون إلى المسجد كي تروا بأنفسكم موجودات رومانية وبيزنطية وصليبية محفوظة جيدا بين مكتشفات أخرى».

وفند الدكتور يوفال باروخ من سلطة الآثار الإسرائيلية مزاعم تقرير «يديعوت أحرونوت». وقال إنه «في الحفريات الأولى التي جرت في جبل الهيكل [في تموز ٢٠٠٧] تواجد مراقب من قبل سلطة الآثار. وصحيح أن الحفريات استمرت في الليل، لكن تحت إضاءة. والحفريات التي ننفذها نحن أيضا في الشوارع تستمر في الليل. ولم نراقب إخلاء الردم وبرأينا أنه لم تكن هناك حاجة لمراقبة إخلائه. وفيما يتعلق بتقاريرنا التي كتب فيها أنه تم العثور على مكتشفات، فإن مثل هذه الأشياء موجودة بين التراب في غالب الأحيان، وفي كل مكان تحفر فيه ستجد أشياء، وأهمية هذه الأشياء صغيرة للغاية. ولا أوافق على الادعاء بأن سلطة الآثار تقاعست، بل على العكس، فإن هذه إحدى المرات الوحيدة التي جرت فيها حفريات بإشراف علماء آثار في جبل الهيكل».

وأضاف باروخ أنه «خلال الأعمال التي تم تنفيذها في العام ٢٠٠٧ تم عمليا القيام بأعمال لتغيير بنية تحتية تحت إشراف وثيق من جانب سلطة الآثار. وحافظنا على قواعد مهنية، كتلك التي أطالب طواقمنا الالتزام بها في أي مكان آخر، ولولا ذلك لما توصلنا، في أعمال الحفريات الثانية [في آب ٢٠٠٧]، إلى أحد الاكتشافات الأثرية الهامة، وهو عبارة عن مجموعة من الأدوات الفخارية وبذور زيتون محترقة من فترة الهيكل الثاني. وفيما يتعلق بادعاءات بأنه كانت هناك تهديدات من جانب رجال دين [مسلمين]، فإنه لا علم لنا بادعاءات كهذه. وطوال السنين نحن نعمل بشكل قريب من الأوقاف ونحاول الحفاظ على علاقات عمل سليمة. وفيما يتعلق بالعارضتين الموجودتين في جبل الهيكل، فإن الموضوع قيد معالجتنا. وفيما يتعلق بالحفريات لمد خط كهرباء، فإنني لا أذكر ما إذا صادقت عليها، لكن أية حفريات تمر على عدة جهات مهنية».

كذلك رفضت الشرطة ادعاءات الصحيفة والأشخاص الذين قابلتهم وقالت في تعقيبها إن «جميع الأعمال في جبل الهيكل على مدار السنين تمت تحت إشراف كامل وبموجب تصديق مسبق من سلطة الآثار. عدا ذلك، فإن المستشار القانوني للحكومة [الإسرائيلية] بحث في خطة العمل، بمشاركة الجهات المختلفة ذات العلاقة بالموضوع، وفقط بعد الحصول على المصادقة تم البدء في تنفيذها. وتم إطلاع المستوى السياسي على الأعمال في جبل الهيكل وحتى أنها حصلت على دعم منه».

وجاء في تعقيب وزارة العدل الإسرائيلية أن جميع الادعاءات الواردة في التقرير «لا أساس لها من الصحة. والمستشار القانوني للحكومة [يهودا فاينشتاين] عقد اجتماعا حول الموضوع مع مندوبي 'اللجنة من أجل منع تدمير الآثار في جبل الهيكل' الذين طرحوا ادعاءاتهم أمامه. وتم التدقيق في هذه الادعاءات أمام سلطة الآثار وشرطة إسرائيل وبلدية القدس وتبين أنه يجري إشراف دائم من جانب السلطات ذات العلاقة في منطقة جبل الهيكل، وبشكل يحفظ المصلحة العامة الهامة بالحفاظ على الآثار. كما أن المستشار القانوني للحكومة زار جبل الهيكل بمرافقة مندوبين عن سلطة الآثار وشرطة إسرائيل، لغرض التدقيق في الأمور ميدانيا».

تقارير خاصة

إسرائيل والسلطة الفلسطينية وإمكان الخروج من الطريق المسدودة!

بقلم: عنات كورتس (*)

أدى انعدام الثقة بفرصة التوصل إلى تسوية تاريخية إلى إضعاف وتقويض استعداد إسرائيل والسلطة الفلسطينية للعودة إلى مائدة المفاوضات. وبالإضافة إلى هذا العائق المبدئي، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة خلافات بين الجانبين حول شروط استئناف المحادثات، وحول الهدف النهائي لها، وهكذا أفضت المطالب والشروط المسبقة التي وضعها الطرفان لاستئناف المفاوضات إلى تكريس الطريق المسدودة في العملية السياسية، على الرغم من عديد المحاولات التي جرت لكسر الجمود.

غير أن مصطلح «جمود» أبعد من أن يصف ما يحدث في الحلبة الإسرائيلية- الفلسطينية. فساحة النزاع ديناميكية دائما، حتى في غياب التقدم في جهود التسوية، والتباطؤ في تحرك السلطة لنيل الاعتراف الدولي بدولة فلسطين المستقلة. فضلا عن ذلك، فقد برزت على خلفية الجمود السياسي بالذات، مسائل من المفروض أن تشكل معالجتها وإعادة النظر فيها مصلحة مشتركة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

الطريق المسدودة

في ظل عدم توفر أساس لاستئناف مفاوضات حقيقية مع إسرائيل مضت السلطة قدما وبشكل حثيث في عملية البناء الداخلي في مختلف المجالات، وشرعت في الوقت ذاته بحملة مركزة في الساحة الدولية بهدف الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بالاستقلال الفلسطيني، وخلق أساس لممارسة الضغط على إسرائيل في محاولة تفضي ربما لفرض اتفاق عليها. مع ذلك فقد اضطرت السلطة للإقرار بأن التوجه إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية لن يكتب له النجاح، في هذه المرحلة على الأقل. في المقابل تركزت جهود إسرائيل الدبلوماسية على إحباط هذا التحرك الفلسطيني، وفي الوقت ذاته حرصت الحكومة الإسرائيلية على مواصلة التعاون الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، كما واصلت أيضا دعم وتشجيع التطوير الاقتصادي في مناطق السلطة في محاولة لتشجيع خيار «السلام الاقتصادي» الذي تبناه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والهادف إلى تقليص الدافع لأعمال العنف. غير أن هذه السياسة لم تخفف من حدة الانتقادات الموجهة لإسرائيل بسبب ما تضعه من عراقيل أمام استئناف المحادثات مع السلطة الفلسطينية، وقد تعرضت إسرائيل بالفعل لضغوط قبل انفجار موجة الانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط، ثم تصاعدت هذه الضغوط على خلفية الهزات السياسية التي اجتاحت المنطقة خلال العام ٢٠١١. في ضوء ذلك دعيت إسرائيل والسلطة الفلسطينية للعودة إلى مائدة المفاوضات بما يساهم في تقليص بؤر التوتر في المنطقة. غير أن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما امتنعت عن تقديم خطة محددة لاستئناف المفاوضات، ومن المرجح أن تواصل الامتناع عن القيام بذلك- خاصة على أرضية الاستعدادات للانتخابات الرئاسية- طالما لم تضمن تأييداً عربيا واسعا للمفاوضات، وطالما لم تضمن بالأساس تحقيق تقدم ملموس في العملية السياسية والعلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. كذلك لم تقدم اللجنة الرباعية الدولية خطة جديدة لاستئناف المفاوضات، لكنها وجهت في أيلول ٢٠١١، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعوة للطرفين لاستئناف المحادثات في غضون ثلاثة أشهر. وقد أبدت السلطة من جهتها استعداداً لتعليق خطواتها في المحافل الدولية من أجل أعطاء فرصة للعودة إلى المفاوضات، كذلك عبر نتنياهو عن جاهزية إسرائيل للعودة إلى مائدة الحوار. على أثر ذلك عقدت منذ بداية العام الحالي (٢٠١٢) سلسلة لقاءات بين ممثلي الجانبين في العاصمة الأردنية، بهدف بلورة برنامج مشترك للحوار، غير أن هذه اللقاءات لم تسفر عن إحراز تقدم حقيقي، هذا فيما تردد في الخلفية صدى إعلان الرئيس محمود عباس (أبو مازن) بأن السلطة لا تنوي التنازل عن مطلب تجميد الاستيطان كشرط لاستئناف المحادثات، وأن السلطة ستمضي قدما في جهودها الدبلوماسية والقانونية في الساحة الدولية، في ضوء فشل المحادثات التي جرت في عمان برعاية الملك الأردني واللجنة الرباعية الدولية.

وعلى ما يبدو فإن تفاقم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتنامي قوة الجماهير في دول المنطقة إضافة إلى تعاظم الصوت الاسلامي، ساهم في تشديد الشروط التي يمكن لإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تحاولا في إطارها الخروج من الطريق المسدودة، إذا ما قررتا القيام بذلك.

في هذه الأثناء، وعلى أرضية انحسار زخم التحركات الدبلوماسية في الحلبة الدولية، تواصل السلطة الفلسطينية توظيف جل مواردها في مشروع البناء المؤسسي في الضفة الغربية تحضيرا لاستقلال في المستقبل، وبالأساس لمساعدتها في مواجهة التراجع في مكانتها في ضوء غياب جدوى ونتائج سياسية ملموسة. وعلى الرغم من أن متحدثين فلسطينيين أطلقوا من حين لآخر تهديدات بحل السلطة وترك الضفة لسيطرة إسرائيل الكاملة في ظل غياب تقدم حقيقي، إلا أن استمرار جهود السلطة لتعزيز قوتها على الصعيد الداخلي وتوطيد مكانتها الدولية، لا يستويان مع هذا التهديد. فالسلطة في المحصلة النهائية، وكأي سلطة دولانية أو حزب سياسي، لا تمثل فكرة أيديولوجية واستراتيجيا سياسية وحسب، وإنما هي أيضًا هيئة تتوحد في إطارها مصالح شخصية وتنظيمية، كما أن حل السلطة بمبادرتها سيشكل اعترافا بفشل تاريخي سيكون ثمنه الشخصي والجماعي باهظا. وعلى هذا الأساس يجب رؤية جهود ومساعي السلطة لتنظيم علاقاتها مع حركة «حماس». ففي ضوء توقف وتعطيل التحرك الدبلوماسي الفلسطيني في الأمم المتحدة، برزت مجددا في نظر السلطة، حيوية قاعدة التأييد الشعبي، والتي استندت إليها في السابق محاولات تنظيم العلاقات الفصائلية. فضلا عن ذلك فقد اعتقدت زعامة السلطة، على أرضية الطريق المسدودة في العملية السياسية وازدياد الانتقادات لإسرائيل في الساحة الدولية، أن التقارب مع «حماس» لن يضر بمكانتها الدولية. مع ذلك فإن من المشكوك فيه أن ينجح الطرفان المتخاصمان (فتح وحماس) في بلورة تفاهم واتفاق للمصالحة يتيح إجراء الانتخابات (التشريعية والرئاسية) في موعدها المقرر (أيار ٢٠١٢). وحتى لو جرت الانتخابات، فإن من الصعب التكهن بنتائجها وبفرص تشكيل حكومة وحدة وطنية. وكما هو معروف فإن حكومة الوحدة التي اقيمت في العام ٢٠٠٧ بضغط من مصر والسعودية، لم تعمر لوقت طويل نظرا لاستمرار الخلافات بين المعسكرين، ومن ضمن ذلك مسألة الموقف من إسرائيل والعملية السياسية، إضافة إلى أن مقاطعة إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لحكومة السلطة في ذلك الوقت (بسبب عدم قبول «حماس» شروط الرباعية الدولية) ساهمت في تقريب نهاية تلك الحكومة. وكان رفض «حماس» لمطالب «الرباعية الدولية» قد حال وقتئذٍ دون قدرة حكومة الوحدة على بلورة برنامج سياسي يتيح استئناف المفاوضات مع إسرائيل. ومن المرجح، على هذه الأرضية، أن تتعثر الجهود الرامية لإقامة حكومة مؤقتة للتحضير لانتخابات ٢٠١٢، كما من المتوقع عدم نجاح المساعي لإقامة حكومة توافقية بناء على نتائج هذه الانتخابات، إذا ما جرت. فقد أبلغ الرئيس عباس ممثلي فصائل فلسطينية أن تشكيل الحكومة المؤقتة مرهون بموافقة الرباعية الدولية، بمعنى إبعاد شبح المقاطعة للسلطة الفلسطينية. في السياق ذاته لا يمكن التغاضي عن الخلافات التي نشبت داخل صفوف زعامة حركة «حماس» في أعقاب التوصل لاتفاق الدوحة وخاصة حول موافقة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل على إسناد رئاسة الحكومة المؤقتة للرئيس عباس، وهو ما أثار تحفظات علنية من جانب قادة «حماس» في قطاع غزة، والذين صرحوا بأن هذه الموافقة تمت بدون التنسيق معهم.

إسرائيل والسلطة... نقاط التلاقي

وكان الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني قد تبادلا الاتهامات، كما هو معتاد، بشأن المسؤولية عن توقف العملية السياسية.

وقد ردت إسرائيل على تحركات السلطة الفلسطينية بخطوات أخذت طابع العقوبة، إذ قوبلت جهود المصالحة بين «فتح و«حماس» بتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب للسلطة. كذلك حذر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ومتحدثون آخرون باسم حكومته من اتخاذ خطوات أحادية الجانب إذا ما نجحت جهود السلطة لنيل اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، ووفقا لهذا التوجه ردت إسرائيل، مرة أخرى، على قبول السلطة كعضو في منظمة اليونيسكو، في تشرين الأول ٢٠١١، بوقف تحويل أموال الضرائب، غير أن الحكومة الإسرائيلية اضطرت للإفراج عن هذه الأموال في أعقاب انتقادات دولية وضغوط مارستها الولايات المتحدة، كذلك اعتبرت تصاريح البناء التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية في تشرين الثاني ٢٠١١، لمشاريع استيطانية جديدة في القدس الشرقية، رداً أحادي الجانب على توجه السلطة الفلسطينية الأحادي الجانب بطلب الاعتراف لمنظمة اليونيسكو. وفي كانون الأول ٢٠١١، عاد الموضوع إلى العناوين مجدداً، في أعقاب إعلان وزارة الاسكان الإسرائيلية عن عدة خطط للبناء والتوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفي ضوء الإدانة الدولية لهذه الخطوات، نفى متحدثون باسم الحكومة الإسرائيلية وجود علاقة بين خطط البناء الاستيطاني وبين الخطوات الدبلوماسية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، مع التأكيد على الإدعاء المألوف بأن أنشطة البناء ستستمر في الأحياء والمستوطنات التي ستبقى خاضعة لسيادة إسرائيل في أية تسوية مستقبلية.

مع ذلك فقد عادت إسرائيل والسلطة الفلسطينية وأكدتا مجدداً التزامهما المبدئي بالتوصل إلى تسوية دائمة في إطار حل الدولتين. غير أن اعتبارات تتعلق بالرأي العام وحسابات سياسية، إضافة إلى مخاوف أمنية واقتصادية، ما زالت تغذي لدى الجانبين الرؤية القائلة إن الفجوات في مواقف الطرفين غير قابلة للجسر، وتعيق استئناف مفاوضات جادة بينهما. على هذه الأرضية نشأ انطباع بأن إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حد سواء تعملان خلافا لنواياهما المعلنة، وخلافا أيضا لمصالحهما الإستراتيجية، على الأقل حسبما تعبر هذه المصالح عن نفسها على مستوى التصريحات.

إن استمرار الطريق المسدودة وتأخير قيام الدولة الفلسطينية من شأنهما إبعاد إسرائيل عن تحقيق الفكرة الأساس التي يتعين على السلطة الفلسطينية الاعتراف بها كشرط لأي اتفاق، فكرة إسرائيل كدولة يهودية. فضلا عن ذلك فإن استمرار مركزية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني في الأجندة الإقليمية يهدد بتدهور علاقات إسرائيل مع الدول العربية وتلاشي فرصة إقامة علاقات معها ولو على أساس سلام فاتر.

إلى ذلك فإن انعدام التقدم في العملية السياسية لا يقف على رأس الأجندة العامة في إسرائيل، وإن كان سلوك الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد يتعرض لانتقادات سياسية وإعلامية. كذلك فإن إسرائيل تجازف بتراجع إضافي في مكانتها الدولية جراء بقاء صورتها كرافضة للتنازلات والتسوية.

من جهتها تتمسك السلطة الفلسطينية بشروط متصلبة لاستئناف المفاوضات، تعيق مساعاها نحو الاستقلال السياسي. إن عدم قدرة السلطة على إحداث تغيير في الواقع السياسي، سواء عن طريق المفاوضات مع إسرائيل أو بواسطة الأمم المتحدة، يعرضها لخطر فقدان الشرعية والمكانة في الساحة المحلية (الفلسطينية) ولتراجع في مكانتها الدولية، ذلك لأن التزامها بالتسوية- على أساس دولة في حدود العام ١٩٦٧- يشكل الأرضية القانونية لوجودها ومكانتها السياسية.

من هنا ثمة اعتبارات سياسية- داخلية، ودبلوماسية دولية، وإستراتيجية للمدى البعيد، من المفترض أن توجه حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية نحو المحافظة على التزامهما بالتسوية وبالمفاوضات المباشرة بينهما. وفي ضوء الصعوبة في الجسر على الفجوات الأساس- كما اتضح مجدداً في اللقاءات التي عقدت في عمان في كانون الثاني ٢٠١٢- يتعين على الجانبين التركيز على إنعاش الاتفاقات والتسويات الأمنية والاقتصادية، التي يعملان بموجبها في السنوات الأخيرة بقدر لا بأس به من الالتزام والمواظبة والنجاح. ويدور الحديث هنا على ضرورة إعادة التأكيد العلني من قبل الجانبين على سريان مفعول (اتفاقيات) المرحلة الانتقالية. ونظرا لما تبديه السلطة الفلسطينية من معارضة مبدئية لمصطلح «انتقالية» ولفكرة «التسوية الانتقالية» خاصة طالما لم تنص عليها خطة ملزمة وجدول زمني للتسوية الدائمة، فإن إسرائيل سترتكب خطأ إذا ما أصرت على هذه التسمية (أي «الانتقالية»).

إضافة إلى ذلك، فإن قيام إسرائيل بلفتات حسن نية هنا وهناك، وفي مقدمها تجميد «هادئ» لأنشطة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ونقل مناطق لسيطرة السلطة الفلسطينية، والإفراج عن معتقلين فلسطينيين، من شأنه أن يقلص الدافع لانتفاضة في الشارع الفلسطيني، وأن يخفف في الوقت ذاته الانتقادات الدولية لإسرائيل، بسبب سياستها في الضفة الغربية وسلوكها تجاه السلطة الفلسطينية.

ويمكن الافتراض في هذا السياق أن لفتات كهذه تتخذها إسرائيل من دون ربطها مباشرة بخطوات مقابلة من جانب السلطة، ستساعد في الحد من الاحتجاج الشعبي ضد الأخيرة بسبب تعاونها مع إسرائيل، والذي يفسر كرضوخ من دون مقابل.

من الصعب الافتراض بأن السعي للاستقلال الفلسطيني سيزول عن الأجندة الدولية، أو أن السلطة ستتخلى عن مساعيها في هذا الصدد في ضوء استمرار الطريق المسدودة في العملية السياسية. وعليه ربما كان يتعين على الحكومة الإسرائيلية إعادة النظر في موضوع الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، والتركيز على أفضليات المساومة التي يمكن أن تتاح لها في ظل وجود دولة فلسطينية معترف بها تتولى إجراء المفاوضات معها. إن انخراط إسرائيل في جبهة التأييد العالمية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وسط تحديث وإنعاش الاتفاقيات القائمة باعتبارها تصب في دفع تحقيق الفكرة، سيخفف الضغوط التي تمارس على الحكومة الإسرائيلية من حين إلى آخر من أجل استئناف المفاوضات. كذلك من شأن هذه السياسة أن تساعد إسرائيل في تجنيد تأييد دولي لمواقفها فيما يتعلق بمبادئ وأسس التسوية الدائمة. إن تنظيم العلاقات بين حركتي فتح وحماس يشكل مصلحة مشتركة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية، ذلك لأن الأبعاد والتداعيات السياسية والأمنية للبديل، المتمثل في استمرار الانقسام وسعي «حماس» لتقويض مكانة السلطة، بما في ذلك عن طريق تصعيد المواجهة العنيفة، لا تخدم مصلحة إسرائيل أو السلطة.

صحيح أن معارضة إسرائيل لجهود المصالحة ومساعي التنسيق المؤسسي في الساحة الفلسطينية والنية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في السلطة الفلسطينية، تستند إلى رفض «حماس» مبدأ التسوية الدائمة، وإلى الخشية من تعاظم قوة الحركة في الضفة الغربية أيضا، بما ينطوي عليه ذلك من أبعاد ومخاطر، غير أن هذه المعارضة الصارمة تعكس أيضا تجاهلا للفرصة في أن يشكل دمج «حماس» في المؤسسة الفلسطينية الرسمية مرحلة في الطريق لقيام سلطة وطنية شرعية فاعلة. وهذه السلطة لا تستطيع التنكر نهائيا ولوقت طويل لضرورة التمتع بشرعية ومساعدة دوليين. لهذا السبب يجب عدم استبعاد امكانية أن يتضمن برنامج «حماس» استعداداً مبدئيا للتوصل إلى تسوية دائمة مع إسرائيل.

ويمكن القول إن الأحادية الجانب هي أيضا إمكانية لتلاقي مصالح إسرائيلية وفلسطينية، وذلك من خلال استمرار السلطة في سعيها للحصول على اعتراف دولي بالاستقلال الفلسطيني، وقيام إسرائيل بالتفكير مجدداً بخطة «الانطواء» في الضفة الغربية. فإذا ما تحققت هذه الخطط، سينشأ في ساحة النزاع واقع سياسي- إقليمي جديد، يعفي ظاهريا الطرفين من ضرورة مواجهة الحاجة لاتخاذ قرارات صعبة ومركبة ذات انعكاسات أيديولوجية وأمنية وسياسية. ولكن حتى لو أعلنت السلطة عن استقلال أحادي الجانب، فإنها ستبقى في حاجة للتنسيق مع إسرائيل كي لا تجد نفسها من دون سند أمني واقتصادي. فالاحتقان الاجتماعي والاقتصادي الذي سينشأ في الضفة الغربية سينفجر عندئذ بشكل عنيف، مما سيضعف السيطرة الأمنية والإدارية للسلطة الفلسطينية في المنطقة، كما أن من المتوقع في هذه الحالة أن ينزلق العنف إلى إسرائيل. وإذا ما اختارت إسرائيل، من جهتها، القيام بانسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة الغربية، فإن ذلك سيحث عملية دفعها إلى هامش الإجماع الدولي. ومثل هذا الانسحاب إذا ما تم، لن يرافقه على الأرجح إخلاء واسع لمستوطنات، وبالتالي ستفسر الخطوة على أنها تخل من جانب إسرائيل عن طريق التوصل إلى تسوية متفق عليها، وكخطوة تقوض نهائيا إمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. من هنا فإن التوجه الأحادي الجانب يعتبر بالتأكيد إمكانية إشكالية وحافلة بالمخاطر بالنسبة إلى الطرفين.

(*) باحثة كبيرة في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. هذا المقال ظهر في العدد الأخير من مجلة «المستجد الإستراتيجي» الفصلية الصادرة عن المعهد (عدد كانون الثاني ٢٠١٢). ترجمة خاصة.

كتب إسرائيلية جديدة

«دول الخليج ما بين إيران والغرب»

كراسة خاصة صادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، شباط ٢٠١٢

تحرير: عوزي رابي، رئيس «مركز دايان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا»، ويوئيل غوجانسكي، باحث في «معهد دراسات الأمن القومي»

تناقش هذه الكراسة أسئلة كثيرة من بينها:

لماذا قفز «الربيع العربي»، حتى الآن، عن دول الخليج العربي (باستثناء البحرين)؟

بماذا تختلف المجتمعات في هذه الدول عن المجتمعات في سائر دول الشرق الأوسط؟

ما هي الخطوط العريضة للسياسة الأميركية في منطقة الخليج؟

ما هي الانعكاسات الجيو- سياسية لانسحاب الأميركيين من العراق؟

ما هي المخاوف المصاحبة لهذه الخطوة، من جانب السعودية والدول الخليجية الأخرى؟

ما هي مكونات منظومة العلاقات الحساسة بين إيران وبين دول الخليج العربية؟

ما هو مدى تأثير اللقاء بين السنة والشيعة وكذلك بين الفارسيين والعرب، على هذه العلاقات؟

هل سيتم تطوير برامج نووية لأغراض مدنية في الخليج؟

هل يمكن لتعاون وثيق مع المجتمع الدولي في هذا المجال، أن يوفر لدول الخليج قاعدة معرفية مهنية وتكنولوجية تؤدي إلى امتلاك قدرة نووية لأغراض عسكرية؟

هذه الأسئلة وغيرها يجيب عليها ثمانية خبراء شاركوا في كتابة المقالات المنشورة ضمن هذه الكراسة.

«سياسة الضحايا: تصحيح مظالم تاريخية في إسرائيل»

تأليف: روت أمير

إصدار: منشورات «ريسلينغ»، ٢٠١١

يطرح الاتجاه العالمي المثير للجدل بشأن تصحيح المظالم التاريخية، والذي يشكل جزءا من «ثورة حقوق الإنسان»، معضلات نظرية وعملية تتعلق بالعدالة، وهذه المعضلات على صلة بمسائل العدالة الاجتماعية التي طرحت مؤخرا على الأجندة العامة في إسرائيل.

ويقترح كتاب روت أمير هذا تحليلا عميقا ومهما منقطع النظير للمظالم التاريخية التي تعرض لها مهاجرون وشرقيون وفلسطينيون وناجون من المحرقة في إسرائيل، وذلك في سياق المقاربة الكولونيالية وعلاقات السيطرة والقوة.

ويركز الكتاب على قضايا الأطفال اليهود من أصل يمني، والمهجرون من قريتي إقرث وكفر برعم، والتبرع بالدم من قبل المهاجرين الأثيوبيين (الفلاشا)، والتعويضات للناجين من المحرقة في إسرائيل، مشيرا إلى القضيتين الأخيرتين كمثال على تهرب الدولة من الإقرار بالمظالم وتنصلها من المسؤولية.

ويطرح تحليل هذه الحالات أسئلة لاذعة تستدعي من المجتمع الإسرائيلي الوقوف أمام هذه القضايا، التي تكشف بشاعة ووحشية الدولة والمجتمع الإسرائيليين تجاه ضحايا الظلم.

وتقترح المؤلفة تأمل هذا الموضوع بأبعاده المتعددة، السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية، في سياق سياسة ترمي إلى تصحيح المظالم التاريخية في إسرائيل.

سياسة الضحايا.

«كيف تحولت إسرائيل إلى دولة رأسمالية؟»

تأليف: أمير بن بورات

إصدار» منشورات «بردیس»، ٢٠١٢

يخيل للبعض أن إسرائيل بدأت كمشروع اشتراكي حمله ائتلاف أحزاب يسارية بقيادة «حزب مباي» وزعامة دافيد بن غوريون. غير أن إسرائيل كانت من الناحية العملية، ومنذ اليوم الأول لقيامها، مشروعا صهيونيا- قوميا، قام هذا الائتلاف ببنائه ورعايته، في حين جرى إقصاء الاشتراكية إلى الهامش إلى أن أهملت كليا.

كيف تحولت إسرائيل إلى دولة رأسمالية.

وقد كان متاحا في ذلك الوقت للنخبة الحاكمة الاختيار بين النموذج الرأسمالي الذي ضرب جذوره في الغرب، وبين النموذج الاشتراكي الذي انعكست صورته المشوهة في الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه في أوروبا الشرقية. وبين هذا وذاك، كان ثمة نموذج آخر، هو النموذج الاشتراكي الديمقراطي الذي أخذ يتوطد في الدول الديمقراطية. ظاهريا تم اختيار النموذج الأخير غير أن الصهيونيين- الاشتراكيين شرعوا منذ البداية بتهيئة الأرضية لتطبيق النموذج الرأسمالي معللين ذلك بالظروف وضرورات عملية بناء الشعب والدولة. فيما بعد، وحين انتقلت الزعامة من أيدي اليسار إلى أيدي اليمين، لم يكن هذا الأخير بحاجة إلى مبررات وذرائع، وذلك لأن الليبرالية - الجديدة كانت دائما نهجا قارا لديه. كذلك لم يكن اليمين في حاجة إلى بذل جهد زائد، لأن سابقيه «اليساريين» مهدوا الطريق لتحول إسرائيل إلى دولة رأسمالية.

ويخلص مؤلف الكتاب مؤكدا على أن دولة إسرائيل تعتبر الآن رأسمالية بكل ما تعنيه الكلمة، سواء في التقسيم الطبقي للعمل، أو في انعدام المساواة الاقتصادية، أو في تحول الثقافة إلى سلعة تجارية وغير ذلك، وأن المستقبل على هذا الصعيد لن يكون مختلفا عن الحاضر.

يشار إلى أن مؤلف هذا الكتاب، أمير بن بورات، عمل سابقا محاضرا في قسم علوم السلوك في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، ومحاضرا في المسار الأكاديمي في كلية الإدارة في «ريشون لتسيون».

دول الخليج ما بين إيران والغرب.

مقابلة خاصة مع مخرج فيلم «سلطة القانون» حول دور رجال القانون الإسرائيليين في شرعنة ممارسات الاحتلال

رعنان ألكسندروفيتش لـ «المشهد الإسرائيلي»: حان الوقت كي لا نتعامل مع «قوانين الاحتلال» والمحاكم العسكرية في نطاق «المفهوم ضمنًا»!

فيلم «سلطة القانون»: واقع الاحتلال يبقى قائمًا خارج الشاشة!

القاضي مئير شمغار في أحد مشاهد الفيلم

كتبت هبة زعبي:

«سلطة القانون» هو فيلم وثائقي للمخرج الإسرائيلي رعنان ألكسندروفيتش يتناول أساسا موضوع المحاكم العسكرية من خلال شهادات أدلى بها قضاة ومدعون عسكريون سابقون، وخبراء قانونيون، وهم يجلسون أمام المخرج وراء طاولة مع خلفية لمشاهد أرشيفية من حقبات زمنية مختلفة تعرض فلسطينيين في مواقع ووضعيات وأحداث تتناسب مع القضايا التي عرضها الفيلم، ما يضفي على هذه الشهادات صورة إنسانية مكملة للحقائق التي يرويها الفيلم عن هذه المحاكم، محاولاً أن يوضح دورها الخفي والمؤثر من وراء الأحداث التي مرت في حقبات الاحتلال المختلفة، وهي موثقة بكافة الوثائق والأوامر والقرارات التي تروي قصة «القانون في الأراضي المحتلة»، حيث يرى الكاتب أن دورها تمثل في إضفاء الشرعية على أعمال الاحتلال وممارساته.

حاز هذا الفيلم على جائزة أفضل فيلم وثائقي في مهرجان القدس للأفلام في العام ٢٠١١، وعلى جائزة لجنة التحكيم للأفلام الوثائقية في المسابقة الدولية في مهرجان «سان دانس» الأميركي في شباط ٢٠١٢ وهو من أهم المهرجانات في الولايات المتحدة.

يوضح الفيلم أن القوانين التي استندت إليها تلك المحاكم صيغت وتمت دراستها قبل عدة أعوام من احتلال ١٩٦٧، حيث طور العاملون في النيابة العسكرية العامة بعد أن درسوا القانون الدولي والمواثيق الدولية قوانين خاصة استعدادا لقيام إسرائيل باحتلال أي أراض جديدة في الدول المجاورة.

وقد صاغ القاضي مئير شمغار كتاب (مرشد المدعي العسكري العام في الأراضي المحتلة) حين عمل مدعيًا عسكريا عاما، وهو كتاب تضمن كافة القوانين والمعلومات في حال قيام إسرائيل باحتلال أي أرض جديدة، واعتمد فيه على القوانين والمواثيق الدولية.

ومع ذلك فإن شمغار هو من أتاح للمحكمة العليا التي أصبح رئيسًا لها أن تتدخل في شؤون المواطنين في الأراضي المحتلة، وهو «أمر غير موجود في أحكام القانون الدولي» بحسب ادعائه.

ويفسر شمغار هذا الأمر قائلاً: «كانت نظريتي هي إعطاء الإمكانية لمراقبة تصرفات الجيش من قبل طرف قضائي خارجي لا دخل له في الموضوع»، و«المحكمة الإسرائيلية العليا هي أول محكمة في التاريخ تتدخل في شؤون مواطنين يقبعون تحت الاحتلال»!.

ناقش الفيلم أيضًا دور المحاكم العسكرية في تحديد المكانة القانونية لكل من تعتبره إسرائيل «مخربا»، حيث رفضت اعتبار كل من يقوم بعملية عسكرية «أسير حرب» وفق القانون الدولي، وذلك من خلال عدة قضايا بدأت بقضية عمر محمود قاسم ورفاقه في العام ١٩٦٩ والذين تسللوا الى البلاد وهم يخططون للقيام بعملية عسكرية وواجهوا الجيش الإسرائيلي وتبادلوا معه إطلاق النار وألقي القبض عليهم وحكم على الجميع بالمؤبد، وتعتبر قضيتهم مع قضايا أخرى لاحقة بمثابة سابقة استندت إليها القرارات اللاحقة في قضايا مشابهة في اعتبار هذه المجموعة «مخربة» أو «إرهابية». ولم ترضح اسرائيل للمطالبات العربية في الأمم المتحدة في حينه بشأن تعريفهم كأسرى حرب استنادا إلى المواثيق الدولية واعتبارهم محاربين، وهذه القضية تعاملت مع سؤال شرعية الصراع الفلسطيني ضد إسرائيل وحسمت بأن هذه المجموعة هي مجموعة «مخربة» على الرغم من اعتقالها خلال اشتباك مع الجيش وعدم قيامها بأي اعتداء على مدنيين إسرائيليين. ويجيب أحد الخبراء القانونيين على سؤال المخرج حين عرض عليه هذه الحقائق فيقول «إنهم ينتمون إلى منظمة مخربة لا تحترم قوانين الحرب»!.

ويبين الفيلم كذلك كيف حكم على عريفة إبراهيم في العام ١٩٧٦- وهي أرملة وأم لخمسة أطفال- بالسجن سنة ونصف السنة لأنها أمدت مجموعة من المتسللين بالطعام على مدار أسبوعين، ولم تراع أي جوانب إنسانية في قضيتها.

وقال القاضي في قراره إن تصرفها غير مقبول، وإن «المتسلل المسلح هو مثل الأفعى السامة، ولا يمكننا مراعاة أي اعتبارات وقيم إنسانية يتحدث عنها الدفاع». ويوضح الفيلم أنه استخدمت الأحكام المشددة في مثل هذه القضايا لردع السكان عن مساعدة المتسللين.

ويتناول الفيلم قصة الاستيلاء على الأرض التي استوطنت لاحقا استنادا الى قوانين الأراضي الأردنية والعثمانية تحت بند «أرض موات». ويشير المخرج خلال ذلك إلى تقصير المحكمة العليا، وعدم منعها توطين سكان في أرض محتلة حيث يحظر القانون الدولي ذلك، وإلى أن التشريعات القانونية التي سهلت الاستيلاء على الأرض الفلسطينية أوجدها خبراء قانونيون عسكريون وتبنتها الحكومة وصادقت عليها الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا وأصبحت جزءا من القانون المعمول به.

ويعرض الفيلم الدور الذي أداه القضاة إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى، واعتمادهم المطلق على معلومات جهاز الأمن العام- الشاباك- كمصدر معلومات موثوق به، واتخاذ القرارات بتفضيل الاعتبارات الأمنية على الاعتبارات الإنسانية، ولم تمنع المحكمة العليا هدم بيوت عائلات الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب عمليات سببت ضررا لإسرائيليين.

ويرى الفيلم أن المحكمة العليا كانت وسيلة ساهمت في استمرار الاحتلال لأكثر من ٤٠ عاما، حيث عرض رأيًا لأحد المحاضرين من الجامعة العبرية بلسان المخرج أثار استياء القاضي شمغار جاء فيه أن «المحكمة العليا أوجدت سبلا وطرقا مُختلفًا عليها لإعطاء إطار قانوني لعمليات الاحتلال، وأيضا حين خالفت بصورة واضحة ما ورد في القانون الدولي». وتساءل هذا المحاضر: «لو أن المحكمة العليا رفضت التدخل في شؤون الاحتلال وأن تحدد له ما هو ممنوع ومسموح لكان الأمر سيجعل تصرفات الجيش تتفاقم وتأخذ طابعا قاسيا أكثر تجاه المواطنين الذي يقبعون تحت الاحتلال، وسيخلق معارضة داخلية شديدة تساهم في الإسراع بإنهاء الاحتلال».

وينتهي الفيلم بخطاب لباسم التميمي من قرية النبي صالح أمام القاضي العسكري الذي يحاكمه خلال محاكمة تزامنت مع عملية إنجاز الفيلم، ويروي فيه تجربته ومعاناته ونضاله ضد الاحتلال على النحو التالي:

«ولدت مع قيام الاحتلال... سجنت في حياتي ٩ مرات، وتراكمت هذه الأيام ووصلت لثلاث سنوات على الرغم من أنه لم توجه بحقي أي لائحة اتهام، وأصبت في إحدى المرات التي اعتقلت فيها بشلل نتيجة التعذيب خلال التحقيق، واعتقلت زوجتي وجرح ابني، واستولى المستوطنون على أرضي وبيتي الآن مهدد بالهدم... يعترف القانون الدولي بحقي كمواطن يقبع تحت الاحتلال في أن أعارض هذا، ومن هذا المنطلق نظمت المظاهرات التي أطالب فيها باسترداد أرضي ونصف أراضي قريتي وتظاهرت ضد هجوم المستوطنين... تدعون بأنكم الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وتحاكمونني بقوانين لم أخترها ولا تمثلني... المدعي العسكري يتهمني بتحريض المتظاهرين على إلقاء الحجارة على الجيش، لكن الذي حرضهم هو جرافات الاحتلال الجاثمة على أرضنا ورائحة الغاز، وحتى إن حررني القاضي العسكري لن أقتنع بوجود عدل في محاكمكم!».

مقابلة خاصة مع المخرج

(*) سؤال: كيف خطرت ببالك فكرة هذا الفيلم؟

جواب: هذا الفيلم يعتبر مكملا لفيلم سابق قمت بإنجازه قبل عشرة أعوام اسمه «الرحلة الداخلية» تناول أيضا قضية الصراع بصورة مختلفة، حيث صور خلال رحلة قام بها فلسطيني إلى داخل إسرائيل حين تمكن الفلسطينيون في حينه من نيل تصاريح وزيارة إسرائيل، وحاولت أن أعرض عبره صورة مختلفة أمام المشاهد الإسرائيلي، الفلسطينيون يزورون البلاد كسياح لكن فعليا هم ليسوا بسياح وإنما موجودون في أرضهم. تضمن الفيلم أطفالا حافظت على علاقة طيبة مع عائلاتهم وعلمت بعد عدة سنوات أن قسما من هؤلاء الأطفال الذين أصبحوا في سن ١٦ عامًا اعتقلوا، وكانت زيارتي للمرة الأولى إلى المحكمة عسكرية لمرافقتهم. عرفت الضفة الغربية في السابق عندما كنت جنديا لكن حين دخلت محكمة عسكرية وحضرت قسما كبيرا من هذه الجلسات على مدار سنة تعززت لديّ الرغبة في إنتاج فيلم يعرض للمجتمع الإسرائيلي هذا النظام القضائي وقانون الاحتلال، وشعرت أيضا أنه من خلال النظر إلى هذا الجانب فإن الجمهور الإسرائيلي سيفهم الصراع الداخلي القائم بين محاولته العيش في دولة ذات سيادة وقانون وديمقراطية ومساواة وبين وجود أيديولوجية تقف وراء سياسة الاحتلال المستمرة منذ ٤٥ عاما، وبرأيي فإن هذين الأمرين لا يمكن أن يسيرا معا، ويتسبب هذا التناقض بمزيد من حالات التوتر والعبث.

(*) سؤال: لمن توجّه فيلمك؟

جواب: أنا لا أوجهه إلى اليسار الإسرائيلي وإنما إلى التيار السائد والرئيس في المجتمع الإسرائيلي، ولم أتوقع أن يقدره الرأي العام الإسرائيلي، كما توقعت بأن ترى نسبة جيدة من الفلسطينيين أن الفيلم لا يعتبر وسيلة جيدة لعرض هذه القضايا.

(*) سؤال: كيف تلقى الجمهور الأميركي الفيلم؟ وما هي توقعاتك بالنسبة للجمهور الفلسطيني؟

جواب: الأميركيون قالوا إنهم عثروا فيه على معلومات جديدة عن الوضع هنا على الرغم من أنهم يعلمونه ويدركونه جيدا، وهي تتطابق مع الحالة عندهم حيث يمتلكون نظاما ديمقراطيا من جهة ومن جهة أخرى يقومون بأمور غير ديمقراطية، وقد تم تسليط الضوء هناك على هذه التطابقات. ومن المتوقع أن يعرض الفيلم في القدس الشرقية ويمكن أن تكون هناك عروض أخرى لاحقا للجمهور الفلسطيني. أتخيل أن الجمهور الفلسطيني مختلف عن الجمهور الإسرائيلي، إذ يمكن للمشاهد أن يكون قد وقف أو وقفت في محكمة عسكرية، أو أن يكون ابنها أو ابنه أو زوجها أو زوجته كانت هناك، لذا فإن مشاعرهم تجاه هذا القانون الذي صادر الأرض أو تسبب بطرد أحد أفراد العائلة من البلاد مغايرة، ويمكن أن هذا الفيلم لا يكفيهم ويمكنهم أن يقولوا لي بأنك أضعت كل الفكرة وأنك لا تفهم المشاعر الحقيقية، يمكن لهذا أن يحدث فأنا صنعته بشكل يناسب القيام بخطاب وحوار مع الجمهور الذي وجهت له الفيلم، لكن تلقيت بعض الردود الإيجابية ويمكن أن تحدث مفاجأة.

(*) سؤال: كيف يعرض الفيلم؟ وما هي خططك لعرضه؟

جواب: اهتمامي هو التركيز على عرض الفيلم لجمهور مختلف ومتنوع كاليهود في الولايات المتحدة، ومتخذي القرارات بشأن سياسات مختلفة، والجمهور الإسرائيلي الذي أعتبره جمهورا هاما. وهو يعرض في إسرائيل بطريقتين، الأولى في قاعات «السينماتك»، والثانية عشرات العروض المغلقة في المؤسسات والمنظمات والكليات والجامعات وحتى لجمهور متنوع ومختلف. وبعد عدة أشهر سيعرض في التلفزيون.

(*) سؤال: هل كانت هناك ردود يمينية على الفيلم؟

جواب: من يطلق عليهم يمينيون ليسوا جسما واحدا، هناك أشخاص حين تعرضين أمامهم من خلال أي وسيلة إعلامية جماهيرية أي شيء ضد الاحتلال أو ضد حق الشعب اليهودي في هذه الأرض، لا يرغبون في مشاهدة الفيلم بصورة أوتوماتيكية، لكن من جهة أخرى فإن هذا الفيلم يحمل هاجسًا ذاتيًا داخليا يمكن أشخاصا معينين من مشاهدته على الرغم من أنهم لا يوافقون على مقولته. أحيانا ننال ردودا مؤثرة من أشخاص يعملون في الجهاز القضائي في الدولة ويقولون بأن عليهم إجراء مراجعة ذاتية، أو من أشخاص يعيشون في مستوطنات يقولون بأنهم أصبحوا يرون الواقع من خلال الفيلم بصورة مختلفة عما كان في السابق. وبالتالي فإن الفيلم يمكنه أن يشكل إضافة جديدة للخطاب العام لكن لا يمكنه أن يحدث تغييرًا جذريًا.

(*) سؤال: لم اخترت القاضي شمغار ولم تختر القاضي أهارون باراك؟

جواب: يرجع الأمر لعدة أسباب، لعل أهمها أن شمغار هو من صاغ قانون الاحتلال ولا يوجد عندي جواب لم صاغه بهذه الطريقة، وهذا الأمر لم يوضحه في الفيلم، لكنه صاغ مجموعة من القوانين والتي وجد فيها حسب رأيه الكثير من الحماية للمواطنين، لكن من جهة أخرى قال من موقعه كإنسان بأن على المحكمة العليا أن تشرف على هذا، لكن من موقعه كقاض ورئيس في المحكمة العليا كتب الكثير من الأحكام والقرارات القضائية التي تشرع جرائم الاحتلال. ونضيف لذلك أمرا لا يعرفه الكثيرون أن شمغار نفسه قبل قيام إسرائيل كان أسيرا إداريا وهو في سن ١٧ سنة وقد تم طرده من البلاد على يد الانكليز وطبقت عليه قوانين قام هو لاحقا بتفعيلها، لذا أعتقد بعد كل ما ذكر أن شمغار هو لغز كبير بحد ذاته يجدر التأمل به، لكن في النهاية ما يهمني أكثر هو القضايا التي أصدر أحكامًا فيها وما تضمنته هذه الأحكام، ولدينا هنا تركيبة مثيرة للاهتمام.

(*) سؤال: وكيف كانت ردود الشخصيات التي تناولتها في الفيلم؟

جواب: قسم منهم غاضب جدا، وهو ليس على اتصال معي، وهناك من أحبه، وهناك من يرغب في التطرق للفيلم ولديه خلاف على جوانب معينة. يعرض الفيلم جانبا مما يحدث لأشخاص عقلانيين يحرصون على أن يظهروا بأنهم أشخاص جيدون ويتصرفون وفق قوانين وأعراف متفق عليها، ويظهر الفيلم طريقة تصرفهم من خلال عملهم ضمن نظام له قوانين معينة وأجندة معينة، هذا الأمر يمكن أن يقع فيه شخص يعمل في أنظمة أخرى طبعًا، حيث تشعر هناك بأنك تعمل وفق قوانين معينة وبأن القرار هو بين يديك لكنك تكتشف أنك تعمل ضمن نظام وحدود وأيديولوجية، وعليك أن تختار إما أن تبقى ضمنها وإما أن تقرر الخروج منها. إن ما دفعني إلى هذا الفيلم هو أمور اعتقدت أني بحاجة لأن أعرضها أمام الجمهور الإسرائيلي والطريقة الأفضل لعرض هذه المضامين هي عبر أقوال الأشخاص الذين عملوا ضمن هذا النظام، المشكلة هي إنسانية وقائمة وموجودة، ولا يمكن الهروب منها، وأنا أقف وراء كل ما يعرضه الفيلم، وتمنيت لو أني أنجزته بطريقة مريحة أكثر .

(*) سؤال: هل مقولة الفيلم التي خرجت هي التي خططت لها؟

جواب: لم أتوقع أي شيء حين بدأت العمل على الفيلم، وحتى لم أفكر بأنني سأقابل أشخاصا بل فكرت أن أجمع موادا أرشيفية وعندما تحدثت معهم لم أتوقع ما هي الأمور التي سيوافقون على الحديث عنها، أحدهم قال في إحدى المقابلات بأنه تحدث خلال الفيلم بطريقة فاجأته هو نفسه لكنه يقف وراء كل كلمة يقولها. وفي النهاية فإن الفيلم خرج بالطريقة التي يجب أن يخرج بها. لا أعتقد أن الفيلم سيغير الواقع، ونحن نحاول التأثير قليلا على الخطاب العام.

(*) سؤال: بخصوص طريقة جلوس المتحدثين، هل قصدت وضعهم في خانة المتهمين كما يدعي البعض؟

جواب: لم أفكر بهذا، الجمهور هو من رأى ذلك، ويمكن أن نقول إنهم كانوا يدلون بشهاداتهم، لقد جلسوا بشكل أعلى مني بشكل يشبه جلسة القاضي، لكن من أجل تقديم شهاداتهم. وكان الهدف من الفيلم هو تناول موضوع المحاكم العسكرية من زاوية لا ترى القانون أو المحكمة كأمر مفهوم ضمنا، وتقول تعالوا لنر فيما إذا كان النظام القضائي أو القانون هو الجاني، ودعونا نعكس الصورة.

(*) سؤال: عن أي عدل تبحث؟

جواب: أرى أن العدل هو أمر نسبي، حتى في حالتنا وحالة الفلسطينيين، والكلمة الوحيدة التي يمكنني أن أقف وراءها هي المساواة. الأيديولوجية التي أؤمن بها هي التي تتيح إمكان البحث عن حالة من المساواة بين البشر بغض النظر عن دينهم وانتماءاتهم، وتحقيقها في منطقة محددة يمكن أن نطلق عليها إسرائيل أو فلسطين أو الشرق الأوسط، والأهم أن نصل لهذه المساواة، لكني لا أدرك أي عدل يمكن تحقيقة حتى نصل لهذه المساواة، وأرغب بأن تتاح للجميع قدر الامكان نفس الشروط والفرص والحقوق والاحترام والعدل.

(*) سؤال: يقال كثيرًا بأن المحكمة العليا جيدة للعرب، هل نجح الفيلم في إثبات حقيقة عكسية؟

جواب: حين قمت بالتحضيرات للفيلم وقرأت آلاف الالتماسات وجدت أن هناك عددا قليلا جدا من الالتماسات التي قالت فيها المحكمة العليا «لا» للاحتلال، كما أنها لم تقل «لا» لعمليات هدم البيوت كعقوبة أو لأوامر الطرد على الرغم من أنها تخالف القوانين والأعراف الدولية. لكن لاحقًا اكتشفت كل الملفات التي لم تبت بها هذه المحكمة والتي تضمنت أشياء شبيهة بـ «صفقة ادعاء»، حيث قالت المحكمة للجيش في بعضها لا تصادروا كل الأرض التي تنوون مصادرتها، أو لا تقوموا بهدم البيت كله واهدموا غرفتين فقط، أو لا تطردوا هذا الشخص وأدخلوه إلى حبس إداري... هنا فضلت المحكمة عدم إصدار حكم والقيام بدور معتدل، والملتمس فضل سحب الالتماس وربح شيئًا يمكنه إنقاذه، وهذا أنقذ المحكمة من صياغة حكم يشرعن الاحتلال. ولهذه الأسباب ربما تجري الآن محاولات ترمي إلى التقليل من قوة هذه المحكمة وإضعافها. وعلى الرغم من أن هذه الصفقات تبدوا أمرا مروعا لكنها هي التي حددت سقف الاحتلال، وهذا جعله يسير في طريق معتدلة أثبتت مع مرور الوقت أن وضع الاحتلال هو أمر غير مريح ولا يؤدي إلى نتيجة.

(*) سؤال: لم اخترت نهاية الفيلم بهذه الطريقة؟

جواب: من المهم للأشخاص الذين يشاهدون فيلما وثائقيا أن يتذكروا شخصياته، أنا لا أعيش تحت الاحتلال وإنما أصف الاحتلال، ويجب على الجمهور الإسرائيلي الذي سمع كلمات باسم التميمي ويمكن أن يكون تأثر بها، أن يذهب إلى بيته وهو يدرك أن من نطق بهذه الكلمات موجود الآن في الحبس وسيبقى فيه عدة سنوات أخرى، وأن الواقع الصحيح يبقى قائمًا أولا ودائمًا خارج الفيلم.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»